الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الحاج لخضر - باتنة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

العملة الأوروبية الموحدة البوروا وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي.

إعداد الطالبة: سامية مقعاش

تحت إشراف: أ.د. صالح عمر فلاحي

لجنة المناقشة:

رئيسا.	جامعة سطيف	أ.د. صالح صالحي
مقررا.	جامعة بانتة	أ.د. صالح عمر فلاحي
مناقشا	جامعة قسنطينة	أ.د. عبد الوهاب شمام
مناقشا.	جامعة بانتة	د. محمد الطاهر سعودي

السنة الجامعية: 2007/2006.

العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الصداد الطالية: تخصص: اقتصاد دولي سسامية مقعانت تحت إشراف : أ.د. صالح عمر فلاحي وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري.



اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، واللهم انفعني اللهم وزدين علما.

اللهم لا عز من عاديت، ولا ذل من وليت، فقنا شر ما قضيت، وبارك لنا فيما أعطيت.

إلى والدي الكريم الحاج مصطفى مقعاش؛

وأمي الحبيبة العارم مختار، أطال الله في عمرهما.

إلى زوجي سمير حفظه الله.

أهدي ثمرة جهدي.

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في انجاز هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور صالح عمر فلاحي، على توجيهاته القيمة ونصائحه الخالصة ؛ أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني، كما أخص بالشكر الأستاذ الفاضل عبد الرزاق كبوط.

تم بعون الله تعالى

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات

	المقدمة
-	
	الإشكالية
ى الدراسة	
در اسة	
لدر اسة	أهداف ا
.راسة	منهج الد
الفصل الأول: ميلاد العملة الأوربية الموحدة	
الأول: التطور التاريخي لمحاولات الوحدة الأوربية	المبحث ا
الأول: لمحة تاريخية	المطلب
الثاني: السوق الأوروبية المشتركة	المطلب
الثالث: النظام النقدي الأوربي	المطلب
م الثعبان النقدي	
لم النقدي الأوربي EMS	ثانيا: النظ
ر ديلور	ثالثا: تقرير
الثاني: الوحدة الاقتصادية والنقدية	المبحث
الأول: معاهدة ماستريخت	المطلب
الثاني: مراحل الوحدة النقدية	المطلب
الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية	المطلب
ل القضخم	أو لا: معدا
ة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
ة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	
مر الفائدة	رابعا: سع
ىعر الصرف	خامسا: س
الرابع: الدول التي حققت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوربية	المطاب

فهرست الموضوعات

20	المبحث الثالث: العملة الأوربية الموحدة الأوربية اليورو
21	المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحول إلى الوحدة النقدية والعملة الموحدة اليورو
23	المطلب الثاني: كيفية حساب اليورو
24	المطلب الثالث: فئات العملة الأوربية وأشكالها
25	المطلب الرابع: الدول المنظمة للوحدة النقدية الأوربية والدول غير المنظمة
	المبحث الرابع: مزايا العملة الأوربية الموحدة والمعوقات التي واجهت الاتحاد النقدي
29	الأوروبي
29	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الاتحاد النقدي الأوربي
31	المطلب الثاني: مزايا وإيجابيات العملة الأوربية الموحدة
34	المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي واجهت الاتحاد النقدي الأوربي
34	أولا: المعوقات الماكرو الاقتصادية
36	ثانيا: المعوقات الميكرو الاقتصادية
37	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري
20	
39 40	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر
40	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر
	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر. المطلب الأول: الصادرات. أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر
40 41	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر المطلب الأول: الصادرات أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات
40 41 44	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر. المطلب الأول: الصادرات. أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر
40 41 44 48	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر المطلب الأول: الصادرات أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات المطلب الثاني: الواردات
40 41 44 48 48	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر المطلب الأول: الصادرات أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات المطلب الثاني: الواردات أو لا: التركيبة السلعية لواردات الجزائر
40 41 44 48 48 50	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر. المطلب الأول: الصادرات. أو لا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر. ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات. المطلب الثاني: الواردات. أو لا: التركيبة السلعية لواردات الجزائر.
40 41 44 48 48 50 53	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر
40 41 44 48 48 50 53	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر
40 41 44 48 48 50 53 53	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر المطلب الأول: الصادرات أولا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات أولا: التركيبة السلعية لواردات أولا: التركيبة السلعية لواردات ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات. ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات. المبحث الثاني: المديونية الخارجية للجزائر. المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية وبنيتها. المطلب الثاني: أسباب نشأة وتزايد المديونية الخارجية في الجزائر.
40 41 44 48 48 50 53 53 55	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر. المطلب الأول: الصادرات. أولا: التركيبة السلعية لصادرات الجزائر. ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات. أولا: التركيبة السلعية لواردات. أولا: التركيبة السلعية لواردات الجزائر. ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات. المبحث الثاني: المديونية المخارجية للجزائر. المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية وبنيتها. المطلب الثاني: أسباب نشأة وتزايد المديونية الخارجية في الجزائر. أولا: الأسباب الخارجية.
40 41 44 48 48 50 53 53 55 55	المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر

فهرست الموضوعات

61 62 62 64 66 69 71 74	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
	الفصل الثالث: انعكاسات العملة الأوربية الموحدة على ميزان المدفوعات
	الجزائري.
75	المبحث الأول: ميزان المدفوعات
75	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
77	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
78	المطلب الثالث: تركيب ميزان المدفوعات
78	أو لا: الحساب الجاري
79	ثانيا: حسابات العمليات الرأسمالية
80	ثالثا: حساب الاحتياطي الرسمي
81	المطلب الرابع: اختلال ميزان المدفوعات
81	أو لا:العمليات التلقائية أو المستقلة وعمليات الموازنة
82	ثانيا: أسباب الاختلال
85	المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري
88	المطلب الأول: تطور الميزان الجاري
88	أولا: تطور الميزان التجاري
90 93	ثانيا: ميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية
95	المصب التالث: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على ميزان المدفوعات الجزائري
96	المطلب الأول: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على الميزان التجاري
97	أولا: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الواردات
98	ثانيا: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الصادرات

فهرست الموضوعات د

انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على حساب رأس المال 101	المطلب الثاني:
اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	أولا: انعكاسات
اليورو على المديونية الخارجية	ثانیا: انعکاسات
الاختبارات الإحصائية للعلاقة بين تغير سعر اليورو وبنود ميزان المدفوعات	المبحث الرابع: ا
105	الجزائري
ميزان المدفوعات وسعر اليورو	أو لا: العلاقة بين ه
الميزان التجاري وسعر اليورو	ثانيا: العلاقة بين ا
الواردات وسعر اليوروالله الله اليورو	ثالثا: العلاقة بين ا
الصادرات وسعر اليورو	رابعا: العلاقة بين
ن رصيد رأس المال وسعر اليورو	خامسا: العلاقة بيز
ن المديونية وسعر اليورو	سادسا: العلاقة بيز
115	خاتمة الفصل
يات	الخاتمة والتوصي
123	قائمة المراجع
129	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحه	عنوان الجدول	الرهم
9	أوزان العملات الأوروبية المكونة للإيكو	1
10	كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية	2
19	وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماستريخت	3
23	أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو	4
26	بعض المعلومات الرقمية حول الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي	5
28	إحصائيات حول الدول غير المشاركة في الاتحاد النقدي الأوروبي	6
40	تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995 – 2005	7
41	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1995- 2005	8
43	نطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995 - 2005	9
45	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1995 – 2005	10
47	العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2005	11
48	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1995 – 2005	12
50	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 1995 - 2005	13
52	الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2005	14
57	تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2004	15
59	تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال 1994 – 2004	16
60	هيكل الديون الخارجية للجزائر بالعملات الأجنبية إلى غاية 31 ديسمبر 2004	17
68	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة 1992 – 2005	18
86	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005	19
107	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005	20
108	تطور رصيد الميزان التجاري وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 - 2005	21
110	تطور الواردات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005	22
111	تطور الصادرات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005	23
112	تطور حساب رأس المال وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005	24
113	تطور المديونية وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005	25

فهرست الأشكال

فهرست الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل		
6	كيفية عمل نظام الثعبان النقدي	1	
43	تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995 – 2005	2	
45	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2003- 2005	3	
51	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2003- 2005	4	
60	العملات الأجنبية المكونة للمديونية الخارجية للجزائر سنة 2004	5	
68	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1992 – 2003	6	
88	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005	7	
90	تطور حساب الخدمات خلال الفترة 1995 – 2005	8	
91	تطور حساب الدخل خلال الفترة 1995 – 2005	9	
92	تطور صافي التحويلات الجارية خلال الفترة 1995 – 2005	10	
94	تطور حساب رأس المال خلال الفترة 1995 – 2005	11	

المقدمة

شهدت القارة الأوروبية خلافات وصراعات كثيرة قادتها إلى أكبر حربين كونيتين عرفتهما البشرية. وبقدر ما خلفته هاتان الحربان من آلام للإنسان ودمار للجوانب المادية والبيئية وتحولات هامة في موازين القوى، فقد خلقت أيضا القناعة لدى الأوروبيين أن الحروب لا طائل منها فهي تبدد الطاقات وتستنزف الثروات. ومن أجل ذلك عقدت الدول الأوروبية العزم على القيام بكل ما من شأنه أن يحول دون اندلاع حروب أخرى في المنطقة؛ ولكي يتسنى لها ذلك استلزم الأمر تتاسي الأحقاد والنزاعات والمصالح الآنية بل وحتى جزء من السيادة الوطنية لتحقيق التعاون الأوروبي كشرط أساسي لضمان الأمن والسلم.

ولقد رسمت الدول الأوروبية دربها من خلال التخطيط للتكامل الاقتصادي فيما بينها. وكانت أول خطوة في هذا الدرب هي التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 من أجل إنشاء سوق أوروبية مشتركة كبداية لإزالة ما أمكن من العوائق والحواجز أمام انسياب المبادلات التجارية ورؤوس الأموال والأيدي العاملة فيما بين الدول الأعضاء.

ومنذ ذلك الحين بذلت الدول الأوروبية جهودا جبارة وشاقة مكنتها من الوصول إلى أعلى درجات التكامل على صعيد التكتلات الإقليمية في العالم، حيت استطاعت أن تؤسس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بموجب التوقيع على معاهدة ماستريخت "Maastricht" سنة 1992. وكان الهدف من هذه الأخيرة هو تتسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، كما تم وضع إطار مؤسساتي يكفل لها ذلك وهذا تمهيدا لإصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو.

تعتبر انطلاقة اليورو في مطلع سنة 1999 تتويجا باهرا لمسيرة الدول الأوروبية التكاملية، حيث نجحت هذه الأخيرة في إصدار عملة موحدة اشتق اسمها من اسم القارة الأوروبية نفسها. ويعتبر هذا الحدث معلما في تاريخ أوروبا الحديث، وأحد أهم الإنجازات التي تودع بها القارة الأوروبية القرن العشرين تمهيدا لدخول القرن الواحد والعشرين بقوة اقتصادية وسياسية تمكّنها من مواجهة التطورات المستجدة على الساحة الدولية.

وإذا كانت الدول الأوروبية سعت من خلال وحدتها الاقتصادية والنقدية تجسيد وتدعيم مشروعها التكاملي والرفع من مستوى أدائها الاقتصادي، فإن انطلاق اليورو لا يعدو مجرد عملية حسابية يتم من خلالها تعويض مجموعة من العملات بعملة واحدة فحسب، بل إن هذا التحول يخلق الكثير من الانعكاسات، ليس على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقط، بل على الاقتصاد العالمي بأسره، سيما تلك الدول التي تربطها بالاتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية، تجارية ومالية. ولما كان الطلب على أية عملة أجنبية يتاسب والأهمية الاقتصادية لبلد العملة، فإنه ينتظر أن يكون لليورو دور فاعل في العلاقات الاقتصادية الدولية بالنظر إلى الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لدول الاتحاد الأوروبي.

إشكالية البحث

قررت دول المجموعة الأوروبية الدخول في المرحلة الأخيرة من معاهدة ماستريخت بإدخال العملة الأوروبية الموحدة اليورو حيز التداول اعتبارا من 1 جانفي 1999. ولاشك أن اعتماد اليورو يؤدي إلى حدوث تغييرات مهمة في الكثير من المعطيات الاقتصادية والمالية في مناطق شتى من العالم، وقد يؤدي أيضا إلى حدوث اهتزازات بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها نظرا لتفاوت الأداء الاقتصادي فيما بينها.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يربطها بهده المجموعة علاقات اقتصادية متشابكة سواء في مجال التجارة أو التدفقات المالية والاستثمارية؛ كما يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة للجزائر. وإذا ما أخذت بعين الاعتبار الفوارق الكبيرة في مستوى التنمية بين الطرفين وعدم التوازن في العلاقات الثنائية بينهما، فإن انطلاق اليورو كعملة رسمية لاتني عشر دولة من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يفرز انعكاسات ثقيلة على الجزائر طالما أن هذه الأخيرة تعتمد صادراتها بنسبة كبيرة على البترول المقيم بالدولار؛ وفي الوقت ذاته تستورد معظم احتياجاتها الاستهلاكية والتجهيزية باليورو؛ ناهيك عن بعض المشاكل التي تعانى منها والمرتبطة أساسا ببنية الاقتصاد الجزائري.

- ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:
- 1- ما هي المقومات الأساسية التي ارتكز عليها مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي والتي أسفرت عن ميلاد اليورو كعملة لها مكانتها على الصعيد العالمي؟
- 2- إلى أي مدى يؤثر التعامل باليورو على ميزان المدفوعات الجزائري، وبخاصة الميزان التجاري منه؟
 - 3- ما مدى مساهمة السياسات التجارية في الجزائر في تعميق تلك الانعكاسات؟ فرضيات الدراسة

تعتمد الباحثة في معالجتها للتساؤلات المطروحة على مستوى إشكالية الدراسة على الفرضيات الصفرية (H_0) هي:

الفرضية الرئيسية:

- لا يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالتغيرات في سعر اليورو مقابل الدولار. الفرضيات الفرعية:
- 1- لا توجد دلالة إحصائية بين الارتفاع في قيمة الواردات الجزائرية والتغير الحاصل في سعر اليورو مقابل الدولار.
- 2- لا توجد دلالة إحصائية بين الارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية والتغير الحاصل في سعر اليورو مقابل الدولار.
- 3- لا توجد دلالة إحصائية بين الارتفاع في قيمة المديونية الخارجية للجزائر والتغير الحاصل في سعر اليورو مقابل الدولار

أهمية الدراسة

إن استخدام اليورو في التجارة الدولية من قبل الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي يحدث انعكاسات على مستوى اقتصادياتهم، وتستهدف هذه الدراسة استكشاف انعكاسات استحداث العملة الأوروبية الجديدة والتعامل بها على ميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي تبرر الحاجة إلى دراسة التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج الاقتصادي ما يلى:

- 1- تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج أكثر التجارب نجاحا ودراستها مطلوبة للوقوف على الأسباب والعوامل التي صنعت هذا النجاح والعوائق التي عرقلت مسيرتها وكيف أمكن التغلب عليها.
- 2- لفت انتباه رجال السياسة والاقتصاد من الخبراء والباحثين في الجزائر الى خطورة الاعتماد على السياسات التجارية المتبعة في ضوء ميلاد العملة الأوروبية الموحدة اليورو من جهة والتركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية الذي يتصف بعدم التتوع من جهة أخرى.
- 3- تحسيس الباحثين والاقتصاديين والمهتمين بضرورة القيام بمزيد من الدراسات المعمقة من أجل تبني السياسات الكفيلة لمعالجة الانعكاسات السلبية.

منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في معالجتها للوقائع والبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة منها: كتب، مجلات، بحوث متخصصة، بالإضافة إلى المعلومات المستقاة من شبكة الانترنيت والتقارير المنشورة من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية المتخصصة مثل البنك المركزي الأوروبي مؤتمر والأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي. كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي باستعمال برمجية EVIUS للوقوف على مدى صحة فرضيات الدراسة من عدمها. وللتأكد من مصداقية البيانات سيتم مقارنتها في أكثر من مرجع، وهكذا يمكن تفادي البيانات التي تفتقد إلى المصداقية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الإطار العام للدراسة يتكون من ثلاثة فصول رئيسية يتم تحليلها من خلال هذا العمل:

الفصل الأول: يتناول التطور التاريخي لمحاولات تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية من خلال التعرف على محاولات الدول الأوروبية لتحقيق الاندماج والتكامل

الاقتصادي فيما بينها، وأهم الأهداف التي جعلت هذه الدول تسعى حثيثا لتحقيق هذا التكامل. كما سيتم التعرض إلى معاهدة ماستريخت التي جسدت الوحدة النقدية عبر عدة مراحل؛ ومن ثم استعراض المعايير التي حددتها معاهدة ماستريخت من أجل الانضمام إلى الوحدة النقدية. وأخيرا المزايا التي يحققها تداول العملة الأوروبية الموحدة، والصعوبات التي تحد من الاستفادة من هذه المزايا.

الفصل الثاني: يستعرض بنية الاقتصاد الجزائري من خلال التعرف على خصائصه والتي تمكن ولو بشكل أولي من تحديد هيكل ميزان المدفوعات الجزائري ومدى تأثره بتداول العملة الأوروبية الموحدة.

الفصل الثالث: يبرز انعكاسات التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة على ميران المدفوعات ومكوناته إلى جانب المدفوعات الجزائري بدءا بالتعرف على مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته إلى جانب تحديد حالات اختلاله؛ وصولا إلى استعرض انعكاسات اليورو على كل من عناصر الحساب الجاري (الميزان التجاري، صافي الخدمات والدخل، والتحويلات الجارية)، وأخيرا انعكاسات اليورو على حساب رأس المال.

وأخيرا سيتم استعراض النتائج المستخلصة من واقع تعامل الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ظل هيمنة عملة اليورو على هذه السوق الواسعة. إضافة إلى ذلك سيتم تقديم التوصيات والمقترحات التي ترى الباحثة بأنها كفيلة بتخفيف الانعكاسات السلبية لتداول اليورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول:

ميلاد العملة الأوروبية الموحدة اليورو

ما من شك في أن للعملات دور بارز في تطوير المبادلات بين أفراد المجتمع البشري. ففي غابر الأزمان استعمل الإنسان السلع كوسيط للتبادل، وعندما اكتشفت المعادن صك النقود المعدنية منها واستمرت وتيرة التطور إلى أن تم اعتماد النقود الائتمانية المعمول بها في عالمنا المعاصر.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمحاولات الوحدة الأوروبية

بذلت الدول الأوروبية جهودا جبارة في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي توجت بميلاد العملة الأوروبية الموحدة المعروفة باسم "اليورو". وقد جاء ميلاد هذه العملة نتيجة عدة محاولات كانت آخرها معاهدة ماستريخت التي جسدت الوحدة النقدية الأوروبية على أرض الواقع.

المطلب الأول: لمحة تاريخية

لم تكن فكرة توحيد أوروبا فكرة جديدة في التوجه السياسي لأوروبا. فقد كان لهذه القارة طموحات وحدوية قديمة قدم الزمان. كما كانت لها عدة محاولات للوحدة النقدية حيث شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالا مختلفة للاتحاد النقدي بين الدول الأوروبية إلا أنها لم تكلل بالنجاح مثل الاتحاد النقدي اللاتيني خلال الفترة 1865 –1927 بين كل من فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، سويسرا، اليونان وانتهى بسبب ضعف التسيق بين الدول الأعضاء، واتحاد الدول الاسكندينافية في الفترة 1872-1924 بين السويد والنرويج والدانمارك وانتهى بسبب الحرب العالمية الأولى. 1

وفي الحقيقة فقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي البداية الفعلية للوحدة الأوروبية حيث اقتضت الضرورة الاقتصادية ذلك - في تلك الفترة - في ظل تنامي القوة الأمريكية وبروزها كقوة عظمى في مواجهة الاتحاد السوفياتي، سابقا، أين شعرت أوروبا على أن دورها غير ذي أهمية على الساحة الدولية، مما أفرز شعورا قويا لديها في التفكير في السبل التي توحد جهودها وتثمن مواردها لإعادة بناء قوتها ودورها على

^{1.} فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، العدد 61 (الكويت: سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000)، ص.ص. 12 - 13.

المستوى الدولي. أوقد أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية لبناء هذا التكتل رغبة منها في مواجهة المد الشيوعي. وتجلى هذا التأييد في صورة مشروع مارشال "Marshall Plan". وعلى اثر ذلك تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، لتفعيل التعاون والتنسيق بين الدول الأوروبية من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها وفي نفس الوقت لإمكانية إدارة مشروع مارشال والنهوض باقتصاديات أوروبا. 3

وفي 9 ماي 1950 اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان "Schuman Robert وضع مصادر الفحم والصلب الفرنسية والألمانية تحت سلطة عليا واحدة في منظمة بإمكان الدول الأوروبية الأخرى الانضمام إليها. وهكذا تم إنشاء جماعة الفحم والصلب "Coal and steel community" الأوروبية والتوقيع على معاهدة إنشائها في 18 أفريل 1951 من قبل ستة دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا. 4 ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 27 جويلية 1952. وفي 25 مارس 1957 صادقت هذه الدول على اتفاقية روما من أجل إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

المطلب الثانى: السوق الأوروبية المشتركة:

يعتبر إنشاء السوق الأوروبية المشتركة خطوة مهمة في تاريخ الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الحافل بالأحداث والإنجازات والعقبات. ولقد نشأت هذه السوق بموجب المعاهدة التي تم توقيعها في روما من طرف الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية.

نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، العدد 55 (الكويت: سلسلة رسائل البنك الصناعي، 1998)، ص. 11.

^{2.} بتاريخ 5 جوان 1947 أعلن جورج مارشال "George Marshall"، وزير الخارجية الأمريكي، أن بلاده على استعداد لتقديم المساعدة المالية للدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية للتغلب على مشاكلها الاقتصادية وقيمتها 13 مليار دولار وذلك خلال الفترة 1948 – 1952. ولقد تم رفع هذه القيمة إلى 17 مليار دولار أمريكي.

^{*.} أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي منذ سنة 1961 تسمى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وأصبحت تضم إلى جانب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، واليابان وهي حاليا تضم 30 دولة.

^{3.} وائل أحمد علام، ا**لبرلمان الأوروبي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص. 7.

^{4.} المرجع نفسه، ص. 8.

ومن بين الأهداف التي كانت تسعى معاهدة روما إلى تحقيقها هي: 1

- 1- إنشاء سوق أوروبية مشتركة؟
- 2- تقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء؛
- 3- تشجيع التتمية للنشاطات الاقتصادية من خلال السوق؛
 - 4- زيادة الاستقرار ورفع مستوى المعيشة؛
 - 5- تتمية العلاقات بين الدول الأعضاء.

وللوصول إلى هذه الأهداف نصت المعاهدة على أن تعمل الدول الأعضاء على الالتزام بما يلي:²

- 1- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء؟
- 2- إزالة العوائق أمام انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- 3- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي؛
- 4- تتسيق السياسة العامة للبلدان المشتركة على الصعيد المالي والاقتصادي والاجتماعي؛
 - 5- إعداد قو اعد للمنافسة لاستبعاد كل تمييز قومي.

ويعد إزالة عوائق المبادلات ورسوم الجمارك ونظام الحصص الهدف الأساسي للمعاهدة، ولقد تضمنت هذه الأخيرة تدابير في ميادين متنوعة. ويجب أن تتم هذه الإزالة في فترة تقدر باثتي عشر سنة. وهذه الفترة التي تعتبر انتقالية مقسمة إلى مراحل ثلاث: المرحلة الأولى 1958-1961 وفيها يتم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 30 بالمائة وتخفيضها بالنسبة ذاتها في المرحلة الثانية 1962-1965 على أن يتم في نهاية المرحلة الثالثة 1966-1965 التحرير الكامل للتجارة وذلك بإلغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية. 30 الثالثة 1966-1960 التحرير الكامل للتجارة وذلك بإلغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية. 30 الثالثة 1966-1960 التحرير الكامل للتجارة وذلك بإلغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية. 30 الثالثة 1966-1960 التحرير الكامل التجارة وذلك بالغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية. 30 التعريفة الجمركية المرحلة الثالثة 1960-1960 التحرير الكامل التجارة وذلك بالغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية. 30 التعريفة الجمركية المنابقة المركبة الثالثة 1960-1960 التحرير الكامل التجارة وذلك بالغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية المنابقة المركبة الثالثة 1960-1960 التحرير الكامل التجارة وذلك بالغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية المنابقة المركبة الثالثة 1960-1960 التحرير الكامل التجارة وذلك بالغاء ما تبقى من التعريفة الجمركية المنابقة التعريفة المنابقة المنا

محمد محمود الامام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي الدروس المستفادة للتكامل العربي، سلسلة بحوث ودراسات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998) ، ص. 134.

^{2.} جان فرانسوا دونيو، السوق الأوروبية المشتركة، ترجمة بهيج شبعان (بيروت: منشورات عويدات، 1973)، ص.ص. 8-79. 3. Anrie Annick, Economie de L'Union Européenne (Paris: Economica, 2000), p. 16.

ولم تقتصر بنود الاتفاقية على جانب التجارة الخارجية لدول السوق فحسب بل تناولت أيضا التعاون والتنسيق في المجالات الأخرى سيما في مجال الزراعة أين تم الاتفاق على تنسيق السياسات الزراعية بين الدول الأعضاء. كما تم الاتفاق على تحرير اليد العاملة وعدم التمييز في معاملتها بين الدول الأعضاء، وإزالة العوائق أمام انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى في سوق الدول الأعضاء. على أن تتم إزالة تلك العوائق بصورة تدريجية، بحيث يكون هناك حرية كاملة أمام انتقال رؤوس الأموال في نهاية المرحلة الثالثة.

إن البلدان الستة الموقعة على معاهدة روما أظهرت رغبتها القوية في تجاوز الصعوبات والمشاكل التي ميزت المناخ السياسي والاقتصادي الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما تجلت الإرادة السياسية لهذه الدول -المرتكزة على الحتمية الاقتصادية - من أجل بناء سوق مشتركة يكون لها وزن ليس على الصعيد الأوروبي فقط بل على صعيد العلاقات الدولية أيضا. وساهم نجاح هذه الدول في تحقيق مكاسب اقتصادية نتيجة توحيد أسواقهم الداخلية في ظهور الرغبة لدى الدول الأخرى للانضمام إلى السوق المشتركة واتخاذ السياسات والإجراءات التي تؤهلها لذلك. ولقد عرفت السوق المشتركة توسعا بإقبال الدول الأوروبية على الانضمام إلى عضويتها حيث أصبح عدد الدول المنضمة إلى السوق منذ الفاتح ماي 2004 خمسة وعشرون دولة.

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي

سعت الدول الأوروبية حثيثا لإيجاد آلية لتنظم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة يتم من خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها. وفي هذا الإطار ظهرت عدة ترتيبات قامت بها الدول الأوروبية منها ما يسمى "الثعبان داخل النفق"، النظام النقدي الأوروبي، تقرير ديلور، اتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية (ماستريخت).

^{1.} نبيل حشاد، المرجع السابق، ص. 13.

أولا: نظام الثعبان النقدي

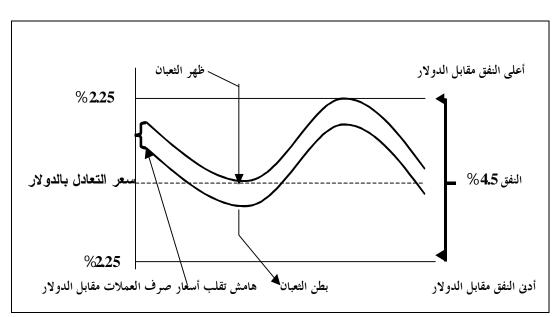
اتفق محافظو البنوك المركزية في دول المجموعة الأوروبية على إيقاء حركة تقلب عملات دولهم ضمن حدين أعلى وأدنى، وهذا ما يطلق عليه بالتعويم المشترك للعملات، وتعرف هذه الظاهرة بنظام "التعبان داخل النفق" (the European Snake in the tunnel). ولقد تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بازل السويسرية في العاشر من أفريل سنة 1972 على تحديد هو امش تذبذب عملات المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض بـ ± 1.25 بالمائة، وهو بمثابة الحدود المسموح بها لتقلبات أسعار صرف عملاتها. كما تم الإبقاء على الهامش المقرر لتقلبات أسعار الصرف مقابل الدو لار و هو ± 2.25 بالمائة، ² مما يعني أنه يوجد هامشان لتحرك العملات الأو روبية الأول بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، والآخر بالنسبة لأسعار صرفها مقابل الدو لار. 3 إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان). أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان). وكلما كان الفارق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدو لار كبيرا كان الثعبان سميكا وفي حال العكس يكون الثعبان رفيعا ومتى اقتربت العملات من بعضها البعض ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه إذا كانت أسعار الصرف العملات بالدولار هي نفسها أسعار التعادل. 4 وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل أدناه.

1. د. صالح فلاحي، " نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الثالث (سبتمبر 199)، ص.ص. 27-73.

مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون سنة النشر)، ص. 70.

^{3 .}Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, **Les Enjeux de L'Euro** (Paris: Economica, 1998), p. 16.

^{4.} مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997)، ص. 74.



الشكل رقم 1 كيفية عمل نظام الثعبان النقدي.

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 74.

إن العمل بنظام الثعبان النقدي يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود الهوامش المسموح لها بالتحرك في إطارها وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء للعملات الأوروبية.

ولقد انضمت بعض العملات الأوروبية إلى نظام الثعبان داخل النفق كالجنيه الإسترليني والجنيه الايرلندي والكرون الدانماركي في الفاتح من ماي 1972. إلا أن المملكة المتحدة وايرلندا انسحبتا من هذا التنظيم في الثالث والعشرون جوان 1972 والدانمارك في السابع والعشرون جوان 1972، وهذا الأخير عاد لتبني نظام الثعبان النقدي مرة أخرى في العاشر أكتوبر 1972. وفي الثالث عشر فيفري 1973 خرجت إيطاليا من هذا التنظيم بسبب عدم القدرة على إبقاء سعر صرف الليرة في الهوامش

-

^{1.} د. صالح فلاحي، المرجع السابق، ص. 73.

المتفق عليها في إطار نظام الثعبان داخل النفق، كما انضم لهذا التنظيم كل من الكرون السويدي والكرون النرويجي في الرابع عشر مارس 1973 كعضوين مشاركين. 1

وعلى العموم، لم يستمر العمل بنظام الثعبان داخل النفق طويلا حيث أصبح غير ذي جدوى نتيجة اضطراب أسواق رأس المال الأوروبية بسبب تدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانماركي مما دفع قادة هذه الدول إلى تعويم هذه العملات. وبعد تعميم فكرة حرية التعويم خرج الثعبان من النفق مما يعني انهياره في عام 1973. وتم استبداله بالنظام النقدي الأوروبي (European Monetary System) EMS

ثانيا: النظام النقدي الأوروبي EMS

إن انهيار نظام الثعبان داخل النفق الذي كانت الجماعة الأوروبية تعمل به ولّد لديها الرغبة لاستحداث البديل الأكثر فعالية، وتمثل في النظام النقدي الأوروبي. وفي هذا السياق قرر محافظو البنوك المركزية لدول المجموعة الأوروبية أثناء الاجتماع الذي عقد بمدينة بروكسل في الخامس والسادس من ديسمبر عام 1978 إعادة إحياء عملية الاتحاد الاقتصادي والنقدي بين دول المجموعة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية فيما بينها وذلك بتبني هذا النظام الجديد والذي دخل حيز التنفيذ في الثالث عشر مارس الأوروبية؛ آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية؛ آليات الائتمان.

1- وحدة النقد الأوروبية

ويطلق على هذه الوحدة اختصار ECU). لم تكن وحدة النقد الأوروبية في شكل عملة ورقية أو قطع نقدية معدنية وإنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية. 4 ومع ذلك كانت تتميز بخصائص النقود.

^{1.} مدحت صادق، المرجع السابق، ص. 75.

^{2.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 23.

^{3.} مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص. 20.

^{4 .} François Descheemakere, Mieux comprendre L'EURO (Paris: édition d'organisation, 1998), p. 25

ويمكن القول أن الإيكو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وتتغير القيمة اليومية للإيكو تبعا للتغيرات التي تحدث للعملات الوطنية في البورصة. وتتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة لكل دولة. ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين، جزء ثابت وآخر متغير. الجزء الثابت يتم تحديده على أساس جملة من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

1- الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة إلى إجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي؛

2- نسبة مساهمة الدولة في التجارة البينية للدول الأعضاء.

أما الجزء المتغير لكل عملة فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي الأوروبي. 2 وتم الاتفاق على مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الدول الأعضاء أو إضافة عملة أخرى إلى السلة. 3 والجدول الآتي يوضح أوزان العملات الأوروبية في سلة الإيكو.

^{1.} متوسط التغيرات في البورصات الأوروبية.

^{2 .} مغاوري شلبي علي، **اليورو الآثار على اقتصاد الدول العربية والعالم (ا**لقاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000)، ص. 25.

^{3 .} François Descheemakere, Op. cit., p. 27.

الجدول رقم 1 أوزان العملات الأوروبية المكونة للإيكو.

العملة	المقدار الثابت من العملة في	الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السلة
العمد	السلة في 1989	في 1989
المارك الألماني	0.6242	31.6
الفرنك الفرنسي	1.332	20.1
الجنيه الإسترليني	0.0878	13.4
الليرة الإيطالية	151.8	07.8
الفلورين الهولندي	0.2198	09.9
الفرنك البلجيكي	3.301	08.1
فرنك لوكسمبورغ	0.13	0.30
البيزيتا الإسبانية	6.885	04.1
الكرون الدانماركي	0.1976	02.6
الجنيه الايرلندي	0.0086	01.1
الدراخما اليونانية	1.44	0.40
الاسكودو البرتغالي	1.393	0.70
الإيكو	1 ایکو	100

Source: http://www.info-europe.fr

من خلال البيانات يتضح أن المارك الألماني يمثل النسبة الكبرى في مكونات وحدة النقد الأوروبية حيث تمثل نسبة مساهمته 31.6 بالمائة من مجموع وزن العملة الأوروبية، تأتي بعد ذلك العملة الفرنسية والبريطانية على الترتيب، مما يدل على قوة ووزن اقتصاديات هذه الدول، بالاستتاد إلى فكرة أن التمثيل لأي عملة من العملات الأوروبية في سلة الإيكو يتناسب والأهمية الاقتصادية لبلد العملة.

2- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية European Rate Mechanism ERM

وفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملتها مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو وتوضع هذه الأسعار في جدول. وبالرجوع إلى الأسعار المركزية الخاصة بكل عملة يتم تحديد أسعار مركزية ثنائية لكل العملات المدرجة في الجدول. كما هو موضح في هذا الجدول.

الجدول رقم 2 كيفية تحديد الأسعار المركزية الثنائية للعملات الأوروبية

المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الفلورين الهولندي	الفرنك البلجيكي	الدولة
0.04779	0.16259	0.05393	42.6263	بلجيكا
0.88630	3.01489	2.39886	18.5424	هولندا
0.29397	6.93083	0.33169	6.1503	فرنسا
2.03748	3.40166	1.12828	20.9211	ألمانيا

المصدر: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار غريب للطباعـة والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 84.

الأرقام الواردة داخل المستطيلات تمثل الأسعار المركزية لعملات الدول مقابل وحدة النقد الأوروبية الإيكو. ومن خلال الجدول يتضح أنه إذا كان السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقابل الإيكوهو 6.93083، وكان السعر المركزي للمارك الألماني مقابل الإيكو هو 2.03748، ولما الفرنسي مقوما بالمارك الألماني هو الإيكو هو 0.29393، فإن السعر المركزي للفرنك الفرنسي مقوما بالمارك الألماني هو 0.29397 أي حاصل قسمة 6.93083 على 2.03748. وبنفس الطريقة يمكن الحصول على السعر المركزي الثنائي لعملة أي بلد مقابل عملات الدول الأخرى.

وفقا لهذه الآلية فإنه يسمح لعملات الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية التحرك ارتفاعا وانخفاضا في حدود نسبة 2.25 بالمائة عن الأسعار المركزية، إلا أنه يسمح بزيادة هذه النسبة إلى 6 بالمائة في حالة العملات الضعيفة. أكما تشترط هذه الآلية ضرورة عدم تعديل أسعار الصرف المركزية إلا باتفاق دول المجموعة. ويقتضي الأمر أن يقوم محافظو البنوك المركزية الأوروبية بتبليغ صندوق النقد الأوروبي عن الاختلالات التي تعاني منها الدول الأوروبية ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة. وللإشارة فقد انضم إلى عضوية آلية صرف العملات الأوروبية كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية آنذاك ماعدا بريطانيا التي انضمت إليها عام 1990. 2

^{1 .} Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op. cit., p.17.

^{2.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 24.

3- آليات الائتمان

من أجل تخطي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول المجموعة الأوروبية التي تتبنى النظام النقدي الأوروبي -سيما المشاكل المتعلقة بموازين مدفوعاتها- ولغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في إطار آليات الصرف الأوروبي سمح للدول الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ عام 1983 لهذا الغرض، وتساهم الدول الأعضاء في تمويله. ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية: 2

النوع الأول: تسهيلات لفترة 45 يوما ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية إلى ثلاثة أشهر إذا اقتضت الضرورة ذلك، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة.

النوع الثاني: يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات. ويقدم الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تمديد المدة على أن لا تتجاوز تسعة أشهر.

النوع الثالث: يتمثل في التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات، وتتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات.

وقد تمكن هذا النظام من خلق منطقة استقرار نسبي في أوروبا لفترة معينة، لكن ما فتئ أن واجهته العديد من العقبات والمتاعب التي ظهرت بعد اتحاد الألمانيتين نظرا للتفاوت بين المستوى الاقتصادي لكل منهما. كما انسحبت كل من الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف³. وفي الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية ثلاث مرات والاسكودو البرتغالي مرتين والجنيه الايرلندي مرة واحدة. كل هذه المشاكل أدت إلى توسيع هامش التذبذب من 2.25 بالمائة .

^{1.} نبيل حشاد، المرجع السابق، ص. 33.

^{2.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 26.

مغاوري شلبي ، اليورو الآثار ...، المرجع السابق، 19.

^{4.} Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op. cit., p.17.

ولعل من بين أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث هذه الأزمات التفاوت في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي، والذي تجلى في مؤشراتها الاقتصادية مثل التضخم، أسعار الفائدة، عجز الموازنة... وعليه توصلت الدول الأوروبية إلى نتيجة مفادها ضرورة توافر تقارب اقتصادي بين الدول قبل الدخول في النظام النقدي الأوروبي مما جعلها تبحث عن الآليات التي تحقق لها هذا الهدف.

ثالثا: تقریر دیلور Delors

تؤدي الأزمات في الكثير من الحالات إلى البحث الجدي لإيجاد السبل البديلة. وفي هذا السياق ومع المتاعب التي تعرض لها نظام النقد الأوروبي اقترح جاك "ديلور" طرح فكرة العملة الأوروبية الموحدة للدراسة من جديد خلال القمة التي انعقدت في "هانوفر" بألمانيا في جوان 1988. وقد أنشئت لجنة برئاسته وقامت بإعداد وثيقة عرفت بتقرير ديلور يحتوي على خطة تنفذ على ثلاث مراحل. 2

المرحلة الأولى: يتم خلالها إنجاز ما تبقى من خطوات التعاون والتنسيق لاستكمال إقامة السوق الأوروبية الموحدة، وإقامة سوق موحدة للخدمات المالية ومن ثم إقامة منطقة مالية موحدة.

المرحلة الثانية: الانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية عبر المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية، مع العمل على إيجاد مؤسسة تعمل على تحقيق الوحدة النقدية من خلال توحيد السياسات النقدية لكل الدول والعمل على تقليص هو امش تحرك أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء.

المرحلة الثالثة: بدء الوحدة النقدية الأوروبية وتولي البنك المركزي الأوروبي المستقل أمر وضع السياسات النقدية، ومن ثم تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية على أن يتم التعامل بعملة أوروبية موحدة. وكان تقرير ديلور الأساس الذي ينبت عليه اتفاقية ماستربخت.

^{1.} ترأس جاك ديلور المفوضية الأوروبية سنة 1985، أطلق عدة مبادرات لتحقيق الوحدة الأوروبية، قام بتأليف "الكتاب الأبيض" ورسم فيه إستراتيجية لإنشاء سوق أوروبية مشتركة. وفي عام 1989 وضع "خطة ديلور" رسم فيها تصور بشأن قيام الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية.

^{2.} Jean-Pierre Faugére, **Economie Européenne**. Paris: Presse de Sciences Po.1999. p. 52-53.

^{3.} Ibid.

المبحث الثانى: الوحدة الاقتصادية والنقدية

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتويجا باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتطلب إقامة وحدة اقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتينا. ومن أجل ذلك أسست معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق والانسجام بين السياسات النقدية الاقتصادية للدول الأعضاء.

المطلب الأول: معاهدة ماستريخت

في التاسع والعاشر من شهر ديسمبر 1991 تم التوقيع من طرف رؤساء حكومات ودول المجموعة الأوروبية في مدينة ماستريخت "Maastricht" بهولندا على معاهدة حملت اسمها. وفي السابع فيفري 1992 تمت المصادقة عليها وإقرارها من قبل وزراء المالية للدول الأعضاء ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في أول يوم من شهر نوفمبر 1999.

وقد وقعت إحدى عشر دولة من بين خمسة عشر دولة المشكلة للمجموعة الأوروبية على هذه المعاهدة، وهذه الدول هي: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ، ايرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، والدانمارك. وتعتبر معاهدة ماستريخت الأساس الذي قامت عليه الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، بل وحتى الترابط السياسي بين الدول حيث تم الاتفاق أيضا على تغيير مسمى الجماعة الأوروبية بالاتحاد الأوروبي "European Union".

ومن أبرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت ما يلي: 3

1- السعى لإقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي؛

2- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة؛

2. الدانمارك رفضت في استقتاء جرى في 2 جوان 1992 التوقيع على معاهدة ماستريخت إلا أنها وافقت فيما بعد عليها في ماي 1993.

^{1.} مغاوري شلبي، اليورو.. من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، في

www.islamonline.net/arabic/economics/2001/12/article5.shtml

حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998)، ص.
 145.

- 3- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وما يرتبط بذلك من مؤسسات منها البنك المركزي الأوروبي European Central Bank؛
- 4- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء ومكافحة الجريمة والإرهاب؛
 - 5- تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة؛
 - 6- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

كما أرست معاهدة ماستريخت قواعد تتعلق بمختلف الميادين الاقتصادية تضمن المنافسة الكاملة في إطار السوق الموحدة سيتم تناولها لاحقا في المطلب الثالث من هذا المدحث.

المطلب الثانى: مراحل الوحدة النقدية

الوحدة النقدية تتطلب برنامجا مرحليا للتحرك نحو تتفيذها، ولقد تم رسم مراحل ثلاث من أجل الوصول إلى التكامل النقدي والاقتصادي:

المرحلة الأولى: تبدأ من جويلية 1990 وتمتد إلى نهاية سنة 1993، ويتم خلال هذه المرحلة تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993. ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية، ألتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

المرحلة الثانية: وتمتد من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، ويتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية، عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة. وفي هذه المرحلة يتم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة. 2 كما تركز هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي

^{1.} مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص. 76.

^{2.} نبيل حشاد، المرجع السابق، ص. 18.

تحولت بعد هذه المرحلة (نهاية سنة 1998) إلى البنك المركزي الأوروبي، أضافة إلى تقليص هو امش أسعار صرف عملات دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي سيما معايير التقارب الاقتصادي الأربعة الآتية:

- معدل التضخم؛
- نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
 - أسعار الفائدة طويلة الأجل؛
 - نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر هذه الشروط والمعايير الاقتصادية الواردة في معاهدة ماستريخت الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تحديد الدول الأعضاء المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة من جانفي 1999، وفيها تم اعتماد اليورو كعملة رسمية، كما تم تحديد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل اليورو. ويتمتع البنك المركزي الأوروبي بسلطة فوق القومية لإدارة السياسة النقدية، 2 ويضطلع بالمهام التالية: 3

- 1- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها؛
 - 2- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي؛
 - 3- وضع وتتفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.

وواضح أنه في هذه المرحلة يتم تداول العملة الأوروبية المشتركة للدول المنضوية في نظام اليورو. كما يتم سحب العملات الوطنية من التداول وسيكون بإمكان الأفراد والمتعاملين استبدال عملاتهم باليورو وفق السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي.

^{1.} صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص. 18 -19.

^{2.} محمد عبد الحليم عمر، " العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) " سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس القاهرة (22 مارس 1999)، ص. 50.

^{3.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 35.

المطلب الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية Convergence Criteria

أثير الكثير من الجدل حول كيفية تحقيق الوحدة النقدية هل يجب أن يتحقق النقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، أو أن تحقيق الوحدة الاقتصادية هي التي يؤدي إلى تقارب مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء. وجاءت معاهدة ماستريخت لتضع حدا لهذا الجدل من خلال تحديدها لجملة من المعايير الاقتصادية المطلوب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة الموحدة. وتتضمن هذه المعايير: معدل التضخم، سعر الفائدة، وأسعار الصرف والسياسات المالية الداخلية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).

أولا: معدل التضخم

حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5 بالمائة عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث. ² إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2 بالمائة إلى 3 بالمائة، وتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7 بالمائة. ولقد استطاعت معظم دول الاتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار وبمعدلات أقل من 3 بالمائة، ولقد استطاعت كل دول الاتحاد الأوروبي تحقيق المعيار باستثناء اليونان.

ثانيا: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي. 3 وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي الدانمارك وفرنسا

3. صفوت عبد السلام عوض الله ، المرجع السابق، ص. 19.

^{1.} مغاوري شلبي، اليورو الآثار ...، المرجع السابق، ص. 14.

^{2 .} François Descheemakere , Op. cit., p.43.

وايرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة في حين حققت دول أخرى نسبة قريبة من الدول النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3 بالمائة، هولندا 3.6 بالمائة. أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18 بالمائة، إيطاليا 10.5 بالمائة، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقتراب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت. وهذا دليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

ثالثًا: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي

نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية. ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة حققت هذا المعيار (60 بالمائة وأقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129 بالمائة، ايرلندا 103 بالمائة، إيطاليا 101 بالمائة. وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد الأوروبي.

رابعا: سعر الفائدة

بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 بالمائة بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر ثلاث دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي). وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

^{1.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 39.

^{2.} المرجع نفسه، ص. 40.

خامسا: سعر الصرف

واجهت الدول الأوروبية متاعب جمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها. وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي. أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (النطاق الضيق من 2 إلى 6 بالمائة والنطاق الواسع 15 بالمائة). وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الايرلندي. وهدف هذا المعيار هو تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

وتطبيقاً لهذه المعايير واستناداً إلى نصوص اتفاقية ماستريخت تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الاتحاد 11 دولة. أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا. وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، وهو ما سيأتي تبيانه لاحقا.

المطلب الرابع: الدول التي حققت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

مع مطلع عام 1999 تمكنت غالبية دول الاتحاد الأوروبي من تحقيق أهم شروط معايير التقارب الاقتصادي التي نصت عليها معاهدة ماستريخت وقليل منها قارب من تحقيق هذه المعايير. كما يتضح ذلك في الجدول الآتي عرضه.

الجدول رقم 3 وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماستريخت.

دول الاتحاد الأوروبي /	نسبة التض	خم %	عجز الموا	زنة	الدين العام ب	النسبة	نسبة الفائد	ة على
المؤشر			بالنسبة الم	ئوية إلى	المئوية إلى	الناتج	المدى الطو	يل %
				ىلي	المحلي الإجه	مالي		
			الإجمالي					
المعايير المتفق عليها	.7			3.	60		.8	
	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998
بلجيكا	1.7	1.8	-2.6	-2.3	124.7	121.3	6.1	5.7
الدانمارك	2.1	2.5	+1.3	+1.9	67.0	62.2	6.5	6.2
ألمانيا	2.1	2.2	-3.0	-2.6	61.8	61.7	6.0	5.6
اليونان	6.0	4.5	-4.2	-3.0	109.3	106.4	1	9.8
إسبانيا	2.1	2.2	-2.9	-2.4	68.1	66.5	7.1	6.3
فرنسا	1.3	1.5	-3.1	-3.0	57.3	58.2	6.0	5.5
ايرلندا	1.4	2.5	+0.6	+1.2	65.8	59.2	6.6	6.2
إيطاليا	2.2	2.2	-3.0	-3.7	123.2	121.9	7.1	6.7
لوكسمبورغ	1.6	1.7	+1.6	+1.0	6.7	6.9	6.1	5.6
هولندا	2.1	2.4	-2.1	-1.9	73.4	71.5	6.0	5.5
النمسا	1.9	2.1	-2.8	-2.6	66.1	65.6	5.1	5.6
البرتغال	2.2	2.1	-2.7	-2.4	62.5	60.8	7.0	6.2
فنلندا	1.3	2.0	-1.4	-0.2	59.0	57.3	5.3	5.9
السويد	1.8	2.0	-1.9	-0.2	77.4	75.3	7.0	6.5
المملكة المتحدة	2.4	2.4	-2.0	-0.6	52.9	51.5	7.7	7.0
المتوسط في 15 EU	2.1	2.2	-2.7	-2.2	72.4	71.5	5.9	6.2

Source: Commission Européenne Publications (Mars), 1999, p.14.

من خلال هذا الجدول الخاص بوضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير التقارب المحددة في اتفاقية ماستريخت نجد أن معظم الدول استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية مع بداية 1999 خاصة فيما يتعلق بمعيار تخفيض العجز في الموازنة إلى أقل من 3 بالمائة والذي كان قد تجاوز النسبة المعيارية فقط في إيطاليا.

ونفس الملاحظات يمكن إبداؤها بالنظر إلى معدل التضخم وأسعار الفائدة حيث تم تحقيقها في كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان الذي حقق نسبة 4.5 بالمائة و 9.8 بالمائة على التوالي خلال سنة 1998. وبالنسبة لمعيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن الدول التي استوفت هذا المعيار قليلة جدا وهي

فرنسا، ايرلندا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، وفنلندا ولقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بألمانيا 61.7 بالمائة وفي البرتغال 60.8 بالمائة وفي النمسا 65.6 بالمائة وتجاوزت في بعض الدول النسبة المعيارية بكثير مثل إيطاليا واليونان وبلجيكا حيث بلغت هذه النسبة 121.9 بالمائة، 106.4 بالمائة و 121.3 بالمائة على التوالى.

وعلى الرغم من عدم تحقيق المعيار الأخير المتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن معاهدة ماستريخت أتاحت قدرا من المرونة بشأن تقييم الخطوات التي تتخذ من قبل الدول التي تسعى للانضمام إلى الوحدة النقدية، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار ما تبذله هذه الدول من جهود لتحقيق معايير التقارب. 1

وهناك دول أخرى حققت جميع المعايير التي تسمح لها بتبني اليورو إلا أنها لم تفعل ذلك وهي بريطانيا، السويد، والدانمارك وذلك بسبب تخوفها أو عدم قناعتها بضرورة الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة أو لأنها تعتبر تبني اليورو مساسا بسيادتها وتتازلا عن هويتها الضاربة جذورها في القدم مثل بريطانيا.

ومع انطلاق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو كانت الدول التي أدخلت اليورو في تعاملاتها الاقتصادية والمالية إحدى عشر دولة وهي: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، فنلندا ايرلندا، النمسا، والبرتغال. وكان اليونان البلد الثاني عشر الذي انضم إلى عائلة اليورو مع بداية سنة 2001. وأطلق على هذه المجموعة من الدول مصطلح منطقة اليورو وتم تسمية هذه الدول بدول الموجة الأولى. المبحث الثالث: العملة الأوروبية الموحدة اليورو "EURO"

حددت اتفاقية ما ستريخت جملة من الضوابط والمعايير الاقتصادية التي يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها عند رسم وتنفيذ سياساتها المالية والاقتصادية حتى تتمكن من الانخراط في نظام النقد الأوروبي وتتبنى عملة اليورو الموحدة. وفي اجتماع القمة الأوروبية المنعقد في ديسمبر 1995 بمدريد ناقش رؤساء الدول الأوروبية ما تم عرضه من أسماء مقترحة للعملة الأوروبية الجديدة وتم الموافقة على الاقتراح الألماني

^{1.} نبيل حشاد، المرجع السابق، ص. 19.

بتعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى اليورو. ولقد وافقت الدول الأعضاء بالإجماع على استعمال كلمة اليورو EURO بدلا عن الإيكو 1.ECU

وهكذا اكتملت جهود أوروبا الرامية إلى صهر سياساتها النقدية والمالية في سياسة أوروبية موحدة تديرها البنوك المركزية الوطنية بقيادة البنك المركزي الأوروبي. ومنذ تاريخ 1999 تحولت عملات إحدى عشر دولة (اثنا عشر دولة بانضمام اليونان) إلى مجرد عملات تضاف إلى الأدبيات الاقتصادية.

وبعد أن تم الاتفاق على تسمية العملة الأوروبية الموحدة بـ EURO اعتمد الحرف E كرمز للتعبير عنها وهو الحرف الذي تبدأ به كلمة أوروبا بكل لغات الدول العضوة في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سهولة نطق تسمية اليورو فهي تحمل الكثير من معاني الاعتزاز والانتماء والولاء. والحرف E يخترقه خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار عن هنا يتضح أن الأوروبيين استنبطوا خطواتهم في الوحدة مما يجمع بينهم لضمان تحقيق حلمهم.

المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحول إلى الوحدة النقدية والعملة الموحدة اليورو إن الإحلال النهائي والكامل لليورو تم على ثلاث مراحل زمنية:

المرحلة الأولى من بداية ماي 1998 إلى غاية 1999: تحديد الموجة الأولى من الدول (Union Economique et Monétaire) وخلال هذه المرحلة اتخذت الإجراءات والقرارات التالية: 3

- حدد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع المجلس الأوروبي الدول التي ستتبنى اليورو انطلاقا من الفاتح جانفي 1999 بناءا على مراجعة المؤشرات الاقتصادية المحددة في اتفاقية ماستريخت؛

¹ مغاوري شلبي، اليورو من الفكرة ...، المرجع السابق.

^{2.} محسن الخضيري، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002)، ص.ص. 94-

^{3.} Jean-Pierre Faugére, Economie Européenne, Op. cit., p.p. 57-58.

- إنشاء البنك المركزي الأوروبي؛
- تحديد أسعار ثنائية بين عملات الدول الأعضاء؛
- انطلاق الترتيبات الخاصة بإصدار الأوراق وصك القطع النقدية باليورو.

المرحلة الثانية من بداية جانفي 1999 إلى غاية 31 ديسمبر 2001: انطلاق الاتحاد الاقتصادي والنقدي ويتم في هذه المرحلة: 1

- تحديد سعر التبادل بين اليورو و العملات الوطنية بصورة لا رجعة فيها.
 - أسواق الصرف والبورصات أصبحت تتعامل باليورو.
 - الشركات والمؤسسات يمكنها إبرام العقود والصفقات الدولية باليورو.

المرحلة الثالثة من بداية جانفي 2002 إلى غاية 30 جو ان 2002 وما بعدها:

في الفترة من 1 جانفي 2002 إلى غاية 30 جوان 2002 يتم تداول اليورو بالتوازي مع العملات الوطنية (السلعة لها سعران باليورو وبالعملة الوطنية). ففي هذه المرحلة سيكون بإمكان الأوروبيين التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة من خلال الحسابات الدفترية للشيكات إلى جانب العملات الأوروبية المحلية، تحت شعار "لا فرض ولا منع" حيث ستكون حرية التعامل مطلقة للمواطنين بالعملة الوطنية أو باليورو. كما يقوم التجار بوضع سعرين على السلع واحد باليورو وواحد بالعملة الوطنية دون إلزام المستهلكين بالدفع باليورو. 2 ومن بداية شهر جويلية يتم سحب العملات الوطنية من التداول وإحلال اليورو محلها، 3 ويصبح اليورو العملة الوحيدة القابلة للتداول. وكل المتعاملين الاقتصاديين يستعملون اليورو دون سواه، وأسعار السلع تحدد باليورو فقط.

Ibid.

^{2.} سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 200)، ص.ص. 202-203.

^{3.} Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op. cit., p.49.

الجدول رقم 4 أسعار تحويل العملات الوطنية للدول الأوروبية إلى اليورو في 1 جانفي 1999

العمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1 يورو يعادل
فرنك بلجي <i>كي</i>	40.3399
مارك ألماني	1.95583
دراخمة يونانية	340.750
بيزيتا إسبانية	166.386
فرنك فرنسي	6.55957
جنيه ايرنندي	0.787564
ليرة إيطاليا	1936.27
فرنك لوكسمبورغ <i>ي</i>	40.3399
فلورين هولندي	2.20371
شلنغ نمساوي	13.7603
اسكودو برتغالي	200.482
مارك فنلندي	5.94573

Source: Banque Centrale Européenne, (Septembre 2002), p. 9.

إن الاختلافات في قيم هذه العملات قبل الوحدة كانت تخلق العديد من المتاعب في التعامل بها، في حين أن استعمال العملة الموحدة اليورو من شأنه أن يسهل المعاملات بين دول الاتحاد ويوفر الكثير من الوقت والتكلفة، ومن ثم تحقيق مصلحة الجميع.

المطلب الثاني: كيفية حساب اليورو

 1 تتوقف طريقة حساب اليورو على عاملين رئيسين هما

1- يعكس اليورو الأوزان الترجيحية لكل اقتصاد من اقتصاديات الدول الأعضاء المنخرطة في اليورو (نفس الطريقة المعتمدة لتحديد أوزان الإيكو)؛

2- قيمة الإيكو في نهاية 1998 وذلك لأن اليورو سيحل محل الإيكو على أساس 1 يورو = 1 ايكو لأن جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو ستتحول باليورو بداية عام 1999. وهذا لا يعني أن مكونات وأوزان الإيكو ستكون هي نفسها بالنسبة لليورو وذلك لأنه توجد بعض العملات الداخلة في تكوين اليورو ولن تدخل في سلة اليورو

^{1.} نبيل حشاد، المرجع السابق، ص. 57.

وهي بريطانيا، الدانمارك، السويد. وهكذا تم تحديد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل اليورو وتثبيتها بستة أرقام لتصبح سارية التطبيق في 1 جانفي 1999.

المطلب الثالث: فئات العملة الأوروبية وأشكالها

يوجد سبعة أوراق نقدية من فئة 5، 10، 20، 30، 100، 600، و 500 يورو وهي ذات ألوان مختلفة نتمثل على الترتيب في: الرمادي، الأحمر، الأزرق، البرتقالي، الأخضر، الأصفر، البنفسجي. وقد قام المهندس الألماني روبير كالينا "Rober Kalina" بوضع تصميمات للأوراق النقدية لليورو وتم عرضها على وزراء مالية الاتحاد الأوروبي وتم اعتماد هذه التصميمات والموافقة عليها. أما القطع المعدنية فهي 8 قطع من فئة 1، 2، 5 أما القطع المعدنية ليورو من 100 سنت. ويتدرج اليورو من حيث أحجامه تبعا لقيمه. الأوراق والنقود المعدنية لليورو تحمل كل منها وجهان: الوجه الأول ثابت في جميع الفئات والقطع النقدية، ويحدد هذا الوجه قيمة القطعة. الوجه الثاني شكل خاص بكل فئة من الفئات ويختلف من دولة إلى أخرى، ويحمل هذا الشكل رمزا خاصا بكل دولة أي له دلالة محلية.

ويعد إصدار اليورو من صلاحيات البنك المركزي الأوروبي، الذي يتولى إصدار أوراق العملة ويشاركه في هذه العملية البنوك المركزية الوطنية. أما سك القطع المعدنية لليورو فهو من صلاحيات الدول الأعضاء في الوحدة الأوروبية إلا أن حجم ما يتم سكه من هذه القطع يخضع لموافقة البنك المركزي الأوروبي. وهذا ما يدل على وجوب التنسيق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء والبنك المركزي الأوروبي لتفادي الاختلالات.

¹ مغاوري شلبي، اليورو من الفكرة ...، المرجع السابق.

^{2.} محسن الخضيري، المرجع السابق، ص. 113.

^{3.} مغاوري شلبي، اليورو من الفكرة ...، المرجع السابق.

المطلب الرابع: الدول المنضمة للوحدة النقدية الأوروبية والدول غير المنضمة

في الفاتح ماي 2004 توسع الاتحاد الأوروبي ليصبح يضم خمسة وعشرون دولة. واتجه هذا التوسع نحو شرق أوروبا بعد الموافقة على انضمام عشر دول أوروبية جديدة، كان بعضها ضمن نطاق الاتحاد السوفياتي سابقا مثل ليتوانيا، لاتفيا واستونيا والبعض الآخر يقع في نطاق أوروبا الشرقية سابقا وتتمثل هذه الدول في: المجر، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، وسلوفينيا، وأيضا دول أخرى هي قبرص ومالطا. و هذا ما نتج عنه توسع عضوية الاتحاد الأوروبي بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع (حوالى 3.325 مليون كلم 2)، وعدد سكانه بمقدار الخمس (نحو 450 مليون نسمة). أما متوسط معدل النمو السنوي لدول الاتحاد الأوروبي في الفترة 1993 - 2003 فلقد سجل نسبة 2.1 بالمائة، في حين بلغ هذا المعدل لنفس الفترة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على التوالي 3.2 بالمائة و 1.3 بالمائة. 2 ويبلغ الناتج المحلى الاجمالي لدول الاتحاد الأوروبي الخمسة وعشرون 10.586 مليار يورو سنة 2004، تحوز الدول الاثنتا عشر التي تمثل الاتحاد النقدي 7.517 مليار يورو، أي ما نسبته 71 بالمائة من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي، في حين بلغ الناتج المحلى الإجمالي لكل من الو لايات المتحدة الأمريكية و اليابان 9.451 مليار يورو و 3.818 مليار يورو على الترتيب. 3 ولعل هذه المؤشرات تعطى صورة معبرة عن الحجم الاقتصادي لمنطقة اليورو.

1- لمحة عن الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي

يعتبر إحلال اليورو محل العملات الوطنية لاثتي عشر دولة من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أهم التطورات النقدية الدولية منذ انهيار نظام بريتون وودز سنة 1973. إن تداول اليورو من شأنه أن يجعل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي فضاءا اقتصاديا شاسعا يضم حوالي 300 مليون نسمة يعيشون في 12 دولة ناهيك عن الثقل الاقتصادي لهذه المنطقة. وهذا دليل على الوزن الذي يمثله هذا الفضاء ضمن دول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرون.

^{1.} Revue de Finance et Développement, Washington, Volume 41, N°2 (Juin 2004), p. 8.

^{2.} OECD in Figures , 2004, Statistics on the Member Countries.

^{3.} Eurostatistics, Data for Short-Term Economic Analysis (October 2004), p. 23.

الجدول رقم 5 بعض المعلومات الرقمية حول الدول المشاركة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

المؤشرات	عدد السكان	المسلحة ألف	الناتج المحلي	الناتج المحلي	معدل البطالة%	معدل النمو%	معدل التضخم
	مليون نسمة	کلم ²	الإجمالي مليار	الإجمالي للفرد	لسنة 2003	متوسط	%
الدول/	سنة 2003		دو لار	دولار		2003-1993	
ألمانيا	82,502	357	2171,1	26300	9,3	1,4	1,5
فرنسا	59,767	549	1708,9	27800	9	2,1	1,2
البرتغال	10,449	92	191,9	18400	6,4	3	2,9
إيطاليا	57,478	301	1541,7	26100	8,8	1,7	1,8
هولندا	16,224	41	472,8	29100	3,2	2,9	1,9
فنلندا	5,213	33,8	142,7	27400	9,1	3,6	1,8
إسباتيا	41,874	505	946	23200	1,3	3,2	2,5
ايرلندا	3,953	70	131,5	33200	4,4	7,8	1,4
لوكسمبورغ	452	3	22,9	50900	2,5	4,5	1,4
بلجيكا	10,372	31	294,3	28400	10,1	2,2	1,4
النمسا	8,067	84	238,1	29500	5,7	3,5	1,5
اليونيان	11,036	130	214,0	19500	9,6	3,3	5,3

Source: OECD in Figures: 2004, Statistics on the Member Countries.

اليونان العضو الثاني عشر في نظام اليورو

لم تستطع اليونان الوفاء بالمعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت على الرغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام اليوناني كانت مع فكرة الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، إلا أن أداء الاقتصاد اليوناني لم يكن يتماشى مع المعايير والشروط المطلوبة للتأهل إلى عضوية الوحدة النقدية. لكن الحكومة اليونانية بذلت جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى اليورو مع مطلع عام 2001. وبالفعل فقد استوفت اليونان مع مرور الوقت معظم الشروط الضرورية، وخلال القمة المنعقدة بالبرتغال في جوان 2000 تم الاتفاق على أن يكون انضمام اليونان لنظام اليورو يوم 1 جانفي 12001.

2- الدول غير المنضمة للوحدة النقدية الأوروبية

لم تنضم إلي الوحدة النقدية الأوروبية كل من المملكة المتحدة والسويد والدانمارك لأسباب تختلف من دولة لأخرى، ويمكن توضيحها على النحو التالى:

المملكة المتحدة:

في 27 أكتوبر 1998 أبدت الحكومة البريطانية عدم رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد النقدي ولن تفكر في استعمال اليورو قبل 2002 رغم أن المملكة المتحدة استوفت كل الشروط الضرورية للانضمام إلي الوحدة النقدية الأوروبية. ولقد تعددت الأسباب فمنها ما هي سياسية ولعل أهمها هي ولع البريطانيين بالجنيه الإسترليني نظرا لقدمه وما يميز الجنيه ليس فقط القدم وإنما الاستقرار أيضا فلم يحدث أن تعرض لانخفاض شديد عكس العملات الأوروبية الأخرى مثل المارك الألماني والليرة الايطالية والفرنك الفرنسي. إضافة إلي تخوف المملكة المتحدة من الانضمام الناتج عن التحذيرات التي أصدرها العديد من الخبراء الاقتصاديين البريطانيين، والتي كانت تشكك في نجاح اليورو وتؤكد أنه سيواجه الكثير من المصاعب التي لن يتمكن من الصمود أمامها. 2 غير أن العامل الحاسم في ذلك يتمثل مدى ثقة المتعاملين الاقتصاديين في العملة الجديدة.

الدانمارك:

أبدت الدانمارك نيتها في عدم المشاركة في العملة الموحدة عقب قيامها بإجراء استفتاء شعبي والذي نتج عنه رفض الدانماركيين لفكرة الانضمام لمنطقة اليورو، حيث وافق الشعب الدانماركي على التوقيع على معاهدة ماستريخت بعد التزام الحكومة الدانمركية بعدم الانضمام إلى الوحدة النقدية.

السويد:

تعتبر عضو في الاتحاد الأوروبي منذ 1995 ومع ذلك لم تشارك في آلية الصرف الأوروبي. وعلى الرغم من استيفائها لمعظم معايير ماستريخت إلا أنها لم تنضم إلى الوحدة النقدية بسبب المعارضة الشعبية للانضمام إلى اليورو عقب الاستفتاء الشعبي

^{1.} Revue de Finance et Développement, Op. cit., p. 14.

مغاوري شلبي، بريطانيا. طفل متمرد على أسرة اليورو!، في

الذي قامت به السويد سنة 1998. وهذه بعض الإحصائيات الخاصة بالدانمارك، السويد والمملكة المتحدة:

الجدول رقم: 6 إحصائيات حول الدول غير المشاركة في الاتحاد النقدي الأوروبي.

عد ل	معدل النمو% م	معــــدل	الناتج المحلي	الناتج المحلي	المساحة ألـف	عدد السكان	
ضخم%	متوسط 1993- ال	البطالة% لسنة	الإجمالي للفرد	الإجمالي مليار	کلم ²	مليون نسمة	المؤشرات /الدول
	2003	2003	\$	دولار		سنة 2003	
2,	7 2,9	4,9	29000	1720,3	245	60,483	المملكة المتحدة
2,	1 2,5	5,6	29800	160,5	43	5,387	الدائمارك
1,	2,9	5,8	28100	251,3	450	8,958	السويد

source: OECD in Figures , 2004, Statistics on the Member Countries.

ولقد تم الاتفاق خلال مؤتمر دبلن "Dublin" المنعقد في 13 ديسمبر 1996 على القواعد التي تنظم العلاقة بين الدول التي مازالت خارج نظام اليورو ودول منطقة الاتحاد النقدي. وتم تحديد الخطوط العريضة للنظام النقدي الأوروبي الجديد والذي أطلق عليه اسم النظام النقدي الأوروبي الثاني "ERM2" ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار بين سعر صرف اليورو وعملات الدول غير المنتمية للاتحاد النقدي الأوروبي. وهذه الآلية تسمح لعملات تلك الدول بالتحرك صعودا ونزولا بنسبة 15 بالمائة حول القيمة المركزية لليورو. ² ولتحقيق ذلك يتدخل البنك المركزي الأوروبي بالرجوع إلى البنوك المركزية لهذه الدول للحفاظ على استقرار العملات المعنية داخل الهوامش المتفق عليها.³

والملاحظ أن الدول الأوروبية عملت على استبعاد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تذبذب أسعار اليورو ليس على مستوى الدول الأعضاء في العملة الموحدة فقط وإنما على مستوى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والتي لا تشارك في العملة الموحدة أيضا، وكل هذا من أجل توفير الأرضية الكفيلة بخلق منطقة نقدية جديدة تتسم بالاستقرار.

^{1.} Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean- Jacques, Op. cit., p. 61.

^{2.} François Descheemakere, Op. Cit., p.56.

المبحث الرابع: مزايا العملة الأوروبية الموحدة والمعوقات التي واجهت الاتحاد النقدي الأوروبي

قبل التطرق إلى المزايا التي تسعى الدول الأوروبية إلى تحقيقها من خلال تبنيها للعملة الموحدة اليورو، من الأهمية بمكان التعرف على أهم الأدوات والسياسات النقدية التي طبقها البنك المركزي الأوروبي لضمان استقرار اليورو، وبالتالي تعظيم استفادة الدول الأعضاء لقاء تخليهم عن عملاتهم المحلية واستبدالها باليورو.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الاتحاد النقدي الأوروبي

يعتبر البنك المركزي صانع السياسة النقدية في منطقة اليورو، هدفه الأساسي محدد في اتفاقية ماستريخت ويتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف وضع تحت تصرف البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية وتتمثل في: عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات الدائمة، شروط الاحتياطي، ونظام المدفوعات الأوروبي.

1- عمليات السوق المفتوح: يتم من خلال هذه الآلية توفير السيولة للنظام المصرفي. وتعتبر هذه الآلية الأداة المركزية من بين أدوات السياسة النقدية حيث تعمل على توجيه السيولة في الأسواق، وإدارة معدلات الفائدة قصيرة الأجل، وبالتالي تسمح عمليات السوق المفتوحة بتوجيه السياسة النقدية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي نحو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.

2- التسهيلات الدائمة: وهي واحدة من الأدوات التي تستخدم من أجل الاستقرار النقدي داخل منطقة اليورو. وتسمح هذه التسهيلات بتغطية الاحتياجات السريعة للسيولة في حالة نقصها أو في حالة عدم الاستقرار في أسعار الفائدة.²

3- شروط الاحتياطي: ألزم مجلس الاتحاد الأوروبي البنوك التجارية بأن تضع جزءا من ودائعها (الاحتياطي الأدنى) لدى البنك المركزي الأوروبي مقابل فائدة يتحدد معدلها استتادا إلى معدل الفائدة السائد في السوق على إيداع الأوراق المالية. يتكون هذا الجزء من احتياطات الدولة من الذهب والعملات الصعبة القابلة للتحويل، وقد قدرت قيمته مع

^{1.} صندوق النقد الدولي، السياسة النقدية انظام اليورو، التمويل والتنمية، العدد الأول (مارس 1999). ص. 20.

^{2.} مغاوري، اليورو الآثار ...، المرجع السابق، ص. 44.

مطلع جانفي 1999 بـ 40 مليار يورو، على أن تكون نسبة 15 بالمائة من هذه القيمة على شكل سبائك ذهبية والباقي بالعملات الصعبة. 1 (أي ما مقداره 6 مليار في صورة سبائك ذهبية والباقي عملات قابلة للتحويل).

3- نظام المدفوعات الأوروبي تارقت "TARGET": قامت الدول الأوروبية بتصميم نظام للدفع عبر الحدود. وهو نظام خاص بالبنوك المركزية الأوروبية وبدأ سريانه مع بداية عام 1999 ويسمى هذا النظام نظام التسوية الإجمالية بالتحويل السريع الآلي في الوقت الحقيقى داخل أوروبا².

يعتبر نظام المدفوعات الأوروبي عنصرا أساسيا في السياسة النقدية لدول منطقة اليورو، حيث يعمل على توفير بيانات مستمرة عن التحويلات والعمليات المصرفية للبنوك التجارية في أوروبا. كما يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية ومستمرة. 3 وهذا الإجراء من شأنه أن يضمن استقرار سعر صرف اليورو، وسعر الفائدة عليه نتيجة ربط نظام المدفوعات في الدول الأعضاء من خلال شبكة واحدة.

ويرتكز نظام تارقت على محورين أساسين هما:4

المحور الأول: وهو النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء. المحور الثاني: وهو النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

واستخدام هذا النظام إجباري لكل العمليات النقدية داخل منطقة اليورو.

مما سبق عرضه يمكن القول أن الدول الأوروبية عملت على تصميم نظام المدفوعات الأوروبي تارقت وأدوات السياسة النقدية لنظام اليورو الأخرى من أجل تحقيق الفعالية والمصداقية وخلق فضاء نقدي مستقر وآمن لاحتواء المخاطر والأزمات النقدية والمالية التي يمكن أن تحدث على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي، كل هذا من أجل حماية اليورو وضمان استقراره حتى يكون عملة رئيسية لها وزنها في النظام النقدي والمالى العالمي.

^{1.} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 65.

 $^{2. \ \} System\ Trans-European\ Automated\ Real-time\ Gross\ Settlement\ Express\ Transfer.$

^{3.} سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع، 2001)، ص. 225.

^{4.} صفوت عبد السلام عوض الله، المرجع السابق، ص. 52 -54.

المطلب الثانى: مزايا وإيجابيات العملة الأوروبية الموحدة.

على ضوء ما تم استعراضه سابقا يتضح بأن الدول الأوروبية عرفت الكثير من الأزمات خاصة تلك الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف. وعليه فإن استحداث عملة موحدة من شأنه أن يؤدي إلى استقرار سعر الصرف في هذه المنطقة. كما ستحصل الدول الأوروبية على العديد من المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها من جراء الوحدة النقدية، ويمكن إجمال بعضها فيما يلى:

أولا: الغاء عمو لات المصارف: العملة الأوروبية الموحدة اليورو ألغت كل العمو لات التي تدفعها المؤسسات والمتعامين الاقتصاديين للمصارف لقاء استبدال عملة بأخرى، إضافة إلى المصاريف الإدارية المتعلقة بالصرف. وحسب تقديرات المفوضية الأوروبية تقدر هذه العمولات بما يفوق 15 مليار يورو سنويا أي ما يعادل 0.4 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي الأوروبي. إلا أن هذه المكاسب هي في الوقت ذاته خسائر للمصارف غير أنها تعتبر تكاليف انتقالية ستزول متى تم التكيف مع الوضع الجديد. أو هذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمؤسسات و الأفراد والسياح على وجه التحديد. ثانيا: إلغاء مخاطر الصرف: لا يقتصر اليورو على حذف العمولات بل يلغي أيضا مخاطر الصرف، إذ يؤدي تداول العملة الموحدة إلى خلق محيط أكثر استقرارا يمكن من وضع خطط مستقبلية للمشاريع الاقتصادية والتجارية. ففي السابق كانت المؤسسات تعانى كثيرا عند التعامل مع مؤسسات من دول أوروبية أخرى أين يقتضى الأمر دراسة جدية لتقلب عملات هذه الدول، فإذا كانت العملة ترتفع وتتخفض خلال فترة قصيرة فإن المؤسسة إما أن ترفض التعامل مع هذه المؤسسات وإما أن تخاطر وتتعامل معها مع تحمل مخاطر هذا القرار. 2 إن اعتماد اليورو يلغي هذه المخاطر لعدم وجود عدة عملات بل عملة وحيدة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تضمنها معايير الاستقرار والسياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي. ويشجع هذا الوضع على الاستثمار واتخاذ قرارات التصدير والاستيراد. إضافة إلى أن المؤسسات ستوفر الأموال والجهود اللازمة لحساب مخاطر الصرف. 3 لكن هذه المكاسب ستتوقف على قدرة اليورو على الحفاظ

^{1.} Jean-Pierre Faugére, Colette Voisin, Le système financier et monétaire international crises et mutations, 5e édition (Paris : Nathan, 2000), p. 130.

^{2.} Arab Bank Review, Volume 3, N°2, (October 2001), p. 22

^{3.} Ibid.

على استقراره وذلك بتدعيم مصداقيته في أسواق رأس المال وكسب ثقة المستثمرين في أوروبا وخارجها.

ثالثا: تسهيل التبادل التجاري: يؤدي التعامل باليورو إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فقبل إحلال اليورو محل العملات المحلية كانت هناك صعوبة للمقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا وبالفرنك في بلجيكا وبالليرة في إيطاليا وهكذا، فإذا أراد إيطالي مقارنة سعر سلعة معينة في إيطاليا وألمانيا وبلجيكا كان عليه إجراء عملية حسابية لتعادل الليرة مع المارك وعملية أخرى لتعادل الليرة مع الفرنك... في حين لم يعد بحاجة إلى هذه الحسابات بسبب ظهور اليورو، وهذا الوضع يخلق منافسة شديدة نظرا لشفافية الأسعاد.

رابعا: اختفاء التخفيضات التنافسية: يضع اليورو حدا نهائيا للتخفيضات التنافسية وتعديل أسعار صرف العملات لمصلحة دولة على حساب أخرى. والتخفيض التنافسي إجراء يقرره البنك المركزي لدولة ما بهدف تحسين المركز المالي لشركاته المنتجة والمصدرة ودعم مركز ميزانها التجاري. وتعد التخفيضات التي أجرتها بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا على قيمة عملاتها مقابل العملات الأوروبية الأخرى في 1992 و 1995 خير مثال على ذلك، حيث انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بـــ 11 بالمائة، الليرة الإيطالية 25 بالمائة، والبيزيتا الإسبانية بـــ 16 بالمائة. هذا الإجراء نتج عنه ارتفاع في قيمة كل من الفرنك الفرنسي والمارك الألماني بحوالي 10 بالمائة، وأصبحت سلع بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا في تلك الفترة رخيصة الثمن فزاد الإقبال عليها وارتفعت صادراتها، وبالمقابل أصبحت السلع المماثلة في الدول الأوروبية الأخرى غالية الثمن فانخفض الطلب عليها. بمعنى المماثلة في الدول الأوروبية الإخراء بالدول التي تتعامل مع بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا إذ انخفضت صادرات فرنسا وألمانيا². وقد أدت هذه التخفيضات، حسب تقديرات المفوضية الأوروبية، إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بنسبة 0.5 عالمائة.

^{1.} Ibid

^{2.} François Descheemakere, Op. Cit., p.34.

^{3.} http://europe.eu.int

وعليه فإن التعامل باليورو لا يسمح بتحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر، خاصة وأن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي هي تجارة بينية. وبالتالي على الدولة التي تعاني من ضعف صادراتها وزيادة البطالة فيها البحث عن آليات أخرى لمواجهة مشاكلها دون التفكير في خفض قيمة عملتها. وهذا ما يخلق جوا من المنافسة الاقتصادية الإيجابية.

خامسا: توحيد أسواق رأس المال الأوروبية: من المؤكد أن استخدام اليورو سيخلق فرصا لتحقيق الاندماج بين الأسواق المالية في أوروبا لتصبح قادرة على منافسة أسواق رأس المال الأمريكية واليابانية لأن اليورو سيعمل على دمج الأسواق المالية الوطنية لاسيما صغيرة الحجم. وما يزيد من جاذبية هذه السوق انخفاض تكلفة الصفقات واختفاء عنصر خطر تقلبات العملة في العقود فيما بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي، كما يؤدي تداول اليورو إلى تنويع محافظ المستثمرين بهذه العملة بعد أن تختفي تلك المزايا التي يحققها المستثمرون نتيجة تنوع العملات، إضافة إلى زيادة حركة رؤوس الأموال في هذه المنطقة نتيجة استقرار أسعار الفائدة الناتج عن السياسة الصارمة للبنك المركزي المحددة في اتفاقية ماسترسخت - مما ينتج عنه انخفاض تكاليف التمويل بالنسبة للمؤسسات والأفراد وبالتالي ستتمكن أسواق رأس المال الأوروبية من جذب المزيد من الاستثمارات من وإلى هذه السوق.

سادسا: الشفافية في أسعار السلع والخدمات: من بين ما نتج عن الوحدة النقدية الوضوح الكامل والدقيق لأسعار السلع والخدمات أين تسعر بعملة واحدة في كل أنحاء الدول الإثتتي عشر، مما يسهل عملية مقارنة الأسعار بين دولة وأخرى وهو ما يساعد على اقتناص الفرص واتخاذ القرارات بسرعة، ويؤدي هذا الوضع إلى اشتداد المنافسة بين المنتجين، واتساع حجم السوق. وتنصب المنافسة بعد تطبيق اليورو على الجودة بالدرجة الأولى. 3 كما تعمل السياسة النقدية الموحدة لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على توحيد أسواق العمل بين دول منطقة اليورو، مما يتيح فرصة أكبر

^{1.} محمد دواس، أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، صندوق النقد العربي الموحد، 2000، ص. 216.

^{2.} صندوق النقد الدولي، ما هو تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على أسواق الأوراق المالية الأوروبية، التمويل والتنمية، العدد الثالث (سبتمبر 1998). ص. 43.

^{3.}فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص 107.

للمقارنة بين العمالة في مختلف المناطق لما لهذا العامل من أهمية باعتباره عنصرا من عناصر تكلفة الإنتاج. أو هذا من شأنه توفير تكافؤ الفرص في هذه المنطقة.

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي واجهت الاتحاد النقدي الأوروبي.

رغم كل المزايا والإيجابيات التي يحققها الانتقال إلى العملة الموحدة ودخول اليورو إلى حيز التعامل اليومي، إلا أن هناك على الجانب الآخر جملة من المشاكل والمعوقات التي واجهت الاقتصاد الأوروبي لا يمكن تجاهلها، وهذه المعوقات يمكن إجمالها في الآتي:

أولا: المعوقات الماكرو اقتصادية

وتتمثل أساسا في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن المعايير المفروضة في اتفاقية ماستريخت، لاسيما المعيار المتعلق بتخفيض عجز الموازنة إلى 3 بالمائة، حيث تطلب تنفيذ هذا المعيار قيام الدول الأوروبية بإجراء تعديلات دقيقة وسريعة خلفت آثارا سلبية على معدلات النمو ونسبة البطالة في هذه الدول. ففي فرنسا كلفها تخفيض نسبة العجز إلى 3 بالمائة نقطتين من النمو في الفترة 1996 – 1997، و3 نقط في البرتغال، و4 في بلجيكا وإيطاليا. ويرجع السبب إلى أن سعي الدول الأوروبية لاستكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية أدى إلى غض النظر عن مواصلة برامج إصلاح الاقتصاديات الوطنية ومتابعتها. كما أن المجهودات المبذولة لتحقيق معايير ماسترخت تسببت في ارتفاع نسبة البطالة حيث وصلت البطالة في سنة المعالية في الدول الأوروبية. 2

وعلى الرغم من أن استخدام اليورو يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التوحيد كان له آثاره السلبية على بعض الدول الأعضاء، وخاصة الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، حيث تهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتنافس القوة العاملة الوطنية وتحل محلها، مما يؤدي إلى فقد بعض العمال المحليين لوظائفهم. في نفس الوقت أدي استخدام اليورو إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (التي تفرض ضرائب عالية) مثل ألمانيا

2. Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op. Cit., p.31.

^{1.} المرجع نفسه، ص. 109.

إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهذا ما أدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء.

وعليه يمكن القول أنه في ظل استخدام اليورو فإن بعض الدول الأعضاء تتحمل أعباء مالية، إلا أن هذه الأعباء لن تكون بنفس القدر في كل الدول الأوروبية وإنما يتوقف ذلك على العديد من الأسباب أهمها مستويات الأداء الاقتصادي وتفاوت النمو في هذه الدول.

كما يؤثر اليورو على النظام المصرفي الأوروبي، حيث يعمل على تقليص إيرادات البنوك الأوروبية، وذلك بسبب تراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة انعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك، وتحملت البنوك الأوروبية تكاليف عالية للتحول إلى اليورو بسبب تكاليف تحويل الأنظمة الإلكترونية وتعديل الماكينات الآلية للصرف، وقيام هذه البنوك بعمل دورات تدريبية للعاملين بها على الأنظمة الجديدة في ظل استخدام اليورو. ² إلا أن هذه التكاليف تعتبر تكاليف انتقالية تتلاشى متى تم التكيف مع الوضع الجديد والتحكم في برامج وتقنيات العمل بالعملة الأوروبية الموحدة.

وأخيرا فإن ضرورة التنسيق والربط بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء تعتبر هي الأخرى من بين المشاكل التي تواجه دول الاتحاد النقدي الأوروبي ومرد ذلك تفاوت الأداء الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول، مما ينتج عنه تحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية إضافية لدعم الدول الأخرى الأقل نموا، وهي أعباء تظهر في كل تكتل اقتصادي.

ثانيا: المعوقات الميكرو اقتصادية

كل المؤسسات وقطاع البنوك والتجارة كانت معنية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بمسار التكيف الجديد للأثمان والقيم، لذا وجب عليها القيام بتعديلات مهمة لتغيير برامج الإعلام الآلي، نظام المحاسبة، السلم الضريبي وغيرها بالإضافة إلى إنتاج منتجات مالية وتجارية جديدة تعوض المنتجات القديمة وتعتبر هذه الإجراءات تكاليف إضافية تحملها المؤسسات الأوروبية نتيجة التحول إلى العمل باليورو.

^{1.} http://www.neyl.fr/research/euro/euro3.htm.

^{2.} Ibid.

^{3.} Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op. Cit., p.33.

وتمهيدا لبدء التعامل باليورو قام البنك المركزي الأوروبي مع نهاية سنة 1998 بدراسة حول التكاليف التي يتحملها القطاع البنكي في ظل التعامل باليورو، تضمنت 110 مؤسسة مالية في 14 دولة أوروبية أوضحت نتائج هذه الدراسة أن خمس أنواع من التكاليف تتحملها المؤسسات المالية بنسب متفاوتة كما يلي: نظام المعلومات 55 بالمائة، التسويق والعلاقات العامة 26 بالمائة، تكوين الموظفين والعمال 9 بالمائة، الاستمارات 6 بالمائة، الوثائق القانونية 4 بالمائة. والمجموع الصافي للتكاليف قدر من طرف هذه البنوك والمؤسسات المالية بـــ 8 إلى 10 مليار إيكو. وهذه المصاريف تعادل 2 بالمائة من مصاريف الاستغلال لهذه المؤسسات في السنة، كما أن إجمالي هذه التكاليف يمكن تغطيتها على مدى ثلاث إلى أربع سنوات. 1

ويساهم تداول اليورو وما يترتب عليه من اعتماد أسعار متقاربة في اشتداد المنافسة بين المؤسسات الأوروبية ذات المشاريع المتماثلة، حيث تحملت بعض المؤسسات التي تفتقر للكفاءة العالية الكثير من الأضرار ما نتج عنه عدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة التي يخلقها استعمال عملة واحدة.

وأخيرا يجب أن يكون واضحا أن توزيع هذه المزايا والتكاليف بين الدول الأعضاء لن يكون بالتساوي، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف مراكزها الاقتصادية وتفاوت أدائها الاقتصادي. كما يجب الإشارة إلى أن تكاليف دخول اليورو حيز التداول هي تكاليف انتقالية تتحملها الدول الأوروبية على المدى القصير في حين أن المزايا المحققة تكون نتائجها على المدى المتوسط والطويل.

خاتمة الفصل

في ضوء ما سبق عرضه يمكن التأكيد على أن ما نجم عن الحربين العالميتين من دمار هائل ولد نقطة تحول في الفكر الأوروبي وزاد من قناعة الأوروبيين بأن الوحدة هي السبيل الوحيد لإنقاذ أوروبا من نفسها، والحيلولة دون اندلاع حروب أخرى لا تبقي ولا تذر. وفي هذا السياق بدأت الوحدة الأوروبية تتجسد تدريجيا على أرض الواقع بعد أن كانت مجرد أحلام وطموحات تدور في عقول المفكرين وبعض السياسيين.

وعلى الرغم من عمق الخلافات بين الدول الأوروبية التي وصلت بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد انقسام أوروبا إلى قسمين متنافرين، لم يكن ذلك يوحي ببارقة أمل نحو مستقبل مشترك ومتكامل، إلا أن الوعي السياسي والحتمية الاقتصادية دفعت بالدول الأوروبية إلى التفكير الجدي والعمل الفعال نحو توحيد جهودها للانطلاق في مسيرتها التكاملية. ومن أجل ذلك بذلت الدول الأوروبية جهودا متواصلة وسلكت دروبا طويلة متعرجة ومحفوفة بالمخاطر استطاعت في النهاية أن تحقق نجاحا باهرا وفريدا من نوعه في مجال التكامل والاندماج الإقليمي، وتوصلت إلى إصدار عملة أوروبية موحدة. وعلى الرغم من الاختلافات البارزة في أوضاع وأحجام اقتصادياتها ودرجات نموها، إلا أن هذه الدول استطاعت الارتكاز على أوجه الالتقاء فيما بينها، خاصة في ضوء توفر إرادة سياسية قوية سعت إلى تحجيم هذه الاختلافات والبحث عن سبل التتسيق فيما بينها.

وفي سبيل تحقيق أهدافها التكاملية قامت الدول الأوروبية بالإعداد الدقيق لهذه الوحدة والعمل على توفير عوامل وأسباب النجاح فبدأت بتحييد الخلافات السياسية أولا ومن ثم إنشاء مؤسسات فعالة لإدارة العملية التكاملية وضمان استمرارها، أوكل لها مهمة إدارة السياسة الاقتصادية والنقدية للدول المنخرطة في النظام الاقتصادي والنقدي المشترك، كما تمكنت هذه الدول من تبني سياسات استهدفت تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها، وعملت أيضا على التنازل طواعية عن جانب من سلطاتها واختصاصاتها وصلاحياتها لصالح المؤسسات المشتركة المفوضة بإدارة العملية التكاملية. وتعتبر كل هذه الإجراءات إجابة على السؤال الأول من إشكالية هذه الدراسة.

وعليه يمكن القول أن التجربة الأوروبية تعد أكثر تجارب الاندماج والتكامل الإقليمي نجاحا لأنها تمكنت أخيرا من إصدار اليورو وإحلاله محل اثنتي عشر عملة وطنية أوروبية. هذه الخطوة الحاسمة في مسيرة أوروبا التكاملية التي استطاعت من خلالها صهر سياساتها النقدية في سياسة أوروبية موحدة تديرها البنوك المركزية بقيادة البنك المركزي الأوروبي.

ومن خلال هذه الدراسة، تتجلى لنا حجم الجهود المضنية التي بذلتها أوروبا خلال ما يقارب نصف قرن من أجل استكمال وحدتها الاقتصادية والنقدية، وعلى الرغم العقبات والصعاب إلا أن العزيمة والتمسك بالأحلام والأهداف الأوروبية ذلل كل ذلك. وتمكنت أوروبا من تجسيد طموحها على أرض الواقع وأظهرته إلى الوجود بظهور اليورو. وعليه فإن اليورو لا يعبر عن مجرد عملة وقطع نقدية يتم تداولها في الحياة الاقتصادية، بل يعبر عن مسعى أوروبي وسابقة فريدة من نوعها في تاريخ العلاقات الاقتصادية المعاصرة.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، طاقوية، زراعية، يد عاملة وغيرها، إلا أنها كانت وما تزال تعانى من مشاكل اقتصادية جمة؛ التي يعود جزء منها إلى ظروفها الداخلية والتي تتمثل أساسا في ضعف وعدم تنوع جهازها الإنتاجي، إضافة إلى مخلفات النموذج الاقتصادي المتبع وإفرازاته على التوازنات الاقتصادية الكلية والتي من أبرزها أزمة المديونية الخارجية التي لطالما أثقلت كاهل الاقتصاد الوطنى، أما الجزء الآخر فيعود إلى الظروف الخارجية وما يحصل من تغيرات في السوق العالمية للبترول بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، ويشكل حصة الأسد في إجمالي صادرات الجزائر، ولهذا السبب نجد أن الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار هذه المادة. ففي منتصف الثمانينيات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع انهيار أسعار النفط في سنة 1986، هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات، وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع بها إلى اللجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر منه لمواجهة الأزمة، منها تبنى نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا، والدخول في اقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي. إلا أنه وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن من بدء هذه الإصلاحات لا يزال الوضع الاقتصادي يتسم بالهشاشة التي تثير الكثير من القلق خاصة في ظل تسارع التطورات على الساحة الدولية والتي تتطلب ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن ثم إمكانية مواجهة الصدمات الخارجية.

المبحث الأول: التجارة الخارجية للجزائر

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر، حيث أن متوسط واردات الجزائر من دول الاتحاد

الأوروبي خلال الفترة 1995- 2005 تقدر بــ 54 بالمائة، أما صادراتها فهي تمــتص نسبة متوسطة تقدر بــ 61.36 بالمائة خلال نفس الفترة، مما يدل على الأهمية التــي تحتلها الدول الأوروبية في المبادلات الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: الصادرات

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول. حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2005 مثلا بنسبة 35 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وشكلت ثلثي الإيرادات العامة للدولة (3/2) وأكثر من 98 بالمائة من إجمالي صدادرات السلع والخدمات. وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية (ولعل الأزمة التي خلفها انهيار أسعار النفط في السوق العالمية في أفريل السطح). كما أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني السطح). كما أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشا على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة البترولية غير القابلة للتجديد. وفيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين 1995 - 2005.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات	10.24	13.37	13.88	10.21	12.52	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.00
صادرات المحروقات	9.73	12.49	13.37	9.85	12.08	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09
صادرات محروقات %	95.01	93.41	96.32	96.52	96.48	97.23	96.60	97.23	97.23	97.50	98.03
باقي الصادرات	0.51	0.88	0.51	0.36	0.44	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91
باقي الصادرات %	4.99	6.59	3.68	3.48	3.47	2.77	3.40	2.77	2.77	2.50	1.97

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique CNIS

- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE:
- -O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

^{1.} http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم 7 بنية صادرات الجزائر وحجم اعتمادها على قطاع المحروقات، إذ تشكل صادرات هذا القطاع خلال الفترة 1995 - 2005 نسبة متوسطة 96.50 بالمائة، بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا بـ 3.50 بالمائة فقط. وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات تخضع دوما للتغيرات في الأسواق العالمية، وليس من السهل على الدول المصدرة للبترول التحكم فيها.

1- التركيبة السلعية لصادرات الجزائر

كما سبق الإشارة إليه، فإن الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التتويع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول أدناه الذي يبن أهم الصادرات خلال الفترة من 1995 إلى 2005، والتي تم تصنيفها في مجموعات متحانسة

الجدول رقم 8 التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1995- 2005. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المواد الغذائية	110	36	37	27	24	32	28	35	59	65	67
الطاقة والزيوت	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484	18091	23172	30925	45094
المواد الخام	41	44	40	45	41	44	37	51	61	102	134
منتجات نصف مصنعة	274	496	387	254	281	465	504	555	476	552	651
سلع التجهيز الفلاحية	05	03	01	07	25	11	22	20	01	01	-
سلع التجهيز الصناعي	18	46	23	9	47	47	45	50	32	52	36
سلع استهلاكية	61	156	23	16	20	13	12	27	35	16	19
المجموع	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	23836	31713	46001

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.I.S.

⁻ O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59

⁻ O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2003/2004.

O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

من خلال تفحص معطيات الجدول رقم 8 تبدو هناك عدة ملاحظات يمكن تبيانها في النقاط التالية:

- 1- تتكون الصادرات الجزائرية من سبعة مجموعات أساسية، حسب الترتيب المنقول من الجدول السابق وتتمثل في: المواد الغذائية، الطاقة والزيوت، مواد الخام، منتجات نصف مصنعة، سلع التجهيزات الفلاحية، سلع التجهيزات الصناعية، سلع استهلاكية.
- 2- صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا ورائدا في القطاع التصديري، حيث نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية، فهي تأتي في مقدمة الترتيب وبفارق كبير عن بقية حصص المبادلات الأخرى بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.50 خلال الفترة المدروسة.
- 3- صادرات المحروقات كانت تتمو بالقيمة المطلقة إلى غاية سنة 1998 حيث انخفضت قيمتها إلى 9855 مليون دو لار بعد أن كانت تعادل 13378 مليون دو لار عام 1997، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول من 1949 دو لار للبرميل سنة 1998 هذا الانخفاض كلف خزينة للبرميل سنة 1998 هذا الانخفاض كلف خزينة الجزائر خسارة قدرت بقيمة 3445 مليون دو لار. وبما أن صادرات المحروقات تشكل النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية فإن انخفاضها أثر بشكل بارز على مجموع الصادرات حيث انخفض هذا الأخير من 13889 مليون دو لار سنة 1997 إلى 10213 مليون دو لار سنة 1998.
- 4- بلغت صادرات المحروقات لسنة 2005 مقدار 45094 مليون دو لار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 17.60 دو لار للبرميل عام 1995 إلى 21.60 دو لار للبرميل سنة 1996 ليقفز عام 2000 إلى 28 دو لار للبرميل وقدر في سنة 2005 بـ 54.4 دو لار للبرميل وكان ذلك سبب تحقيق الصدارات لأعلى قيمة خلال هذه السنة.

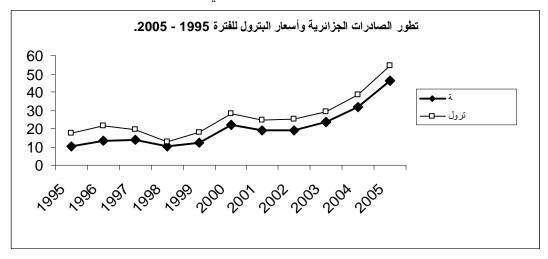
وكخلاصة فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، فإن سلمنا بتعدي العلاقة أمكن القول أن تحسس الصادرات وبالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته الإجمالية حيث يظهر أن لهما نفس المنحنى البياني تقريبا.

الجدول رقم 9 تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995 - 2005.

أمريكي	ار دو لار	حدة: مليا	الو								
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
46,00	31,71	23,83	18,82	19,13	22,03	12,52	10,21	13,88	13,37	10,24	الصادرات
54.4	38,66	29.03	25,24	24.80	28.00	18.03	12.85	19,49	21.60	17.60	أسعار النفط \$

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 7؛ http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm -->

الشكل رقم 2 تطور صادرات الجزائر وأسعار النفط في الفترة 1995 – 2005.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 9.

من ملاحظاتنا للجدول والرسم البياني نجد أن هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات وهي علاقة طردية، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن قيمة الصادرات تتخفض والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول يؤدي ذلك بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الصادرات، وهذه القيمة تختلف من سنة إلى أخرى.

وما تجدر الإشارة إليه، أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وان كانت عرفت في بعض السنوات تزايدا إلا أنه يبقى ضئيلا ولقد سجلت أحسن قيمة لها عام 1996 حيث وصلت إلى 881 مليون دولار، أي ما يمثل نسبة 6.59 من مجموع الصادرات. إلا أن هذه القيمة انخفضت في السنوات اللاحقة أين سجلت سنة 1997، و 1998 مبلغ 511 مليون دولار، و 358 مليون دولار على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع الذي سجلته بعض المجموعات السلعية، كالمنتجات نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية. وفي سنة 2005 سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة لا تتعدى 1.97 بالمائة من إجمالي قيمة الصادرات وهو ما يمثل مقدار 910 مليون دولار.

نستنج مما سبق أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات، وهذا يعني أن الصادرات الجزائرية لم تحقق القدر الكافي من التنوع إضافة إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية، وهذا مؤشر لعدم مرونة الصادرات الجزائرية بالنسبة للأسعار حيث أن أي انخفاض لأسعار المحروقات ينتج عنه حتما انخفاض في قيمة الصادرات الإجمالية.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات

من خلال هذا العنصر سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتصاص الصادرات الجزائرية. وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق، فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر، وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تقحص معطيات الجدول أدناه، والشكل البياني المستنبط منه.

الجدول رقم 10 التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1995 - 2005.

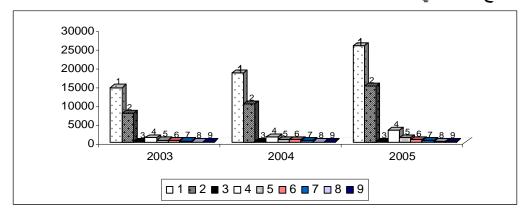
الوحدة: مليون دو لار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2001	2001	2002	2003	2004	2005
الإتحاد الأوروبي	6638	8059	8663	6643	8058	13792	12304	12100	14503	18325	25561
منطقة التعاون	2521	3376	3702	2538	3095	5825	5149	4602	7631	10068	14925
والتنمية الاقتصادية	2521	33/0	3/02	2556	3093	5625	5149	4002	/031	10008	14925
بلدان اوربية أخرى	325	740	150	109	78	181	77	130	123	174	56
أمريكا الجنوبية	299	734	897	726	903	1672	1037	951	1220	1480	3120
أسيا دن البلدان	195	186	227	34	145	210	276	456	507	699	1217
العربية	193	100	221	34	143	210	270	430	307	099	1217
البلدان العربية (دون	18	16	21	22	80	55	65	248	355	604	620
المغرب العربي	10	10	21	22	80	33	03	240	333	004	020
بلدان المحيط	/	/	/	/	/	/	3	38	ı	-	33
بلدان المغرب العربي	226	251	215	136	127	254	175	250	260	337	417
بلدان إفريقيا	18	13	14	5	36	42	6	50	13	26	49
المجموع	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	31713	46001

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.L.S.

- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2003/2004.
- -O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

الشكل رقم 3 التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية للفترة 2003- 2005



1- الإتحاد الأوروبي، 2- منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، 3- بلدان أوروبية أخرى، 4- أمريكا الجنوبية، 5- أسيا دون البلدان العربية،
 6- البلدان العربية (دون المغرب العربي)، 7- بلدان المغرب العربي، 8- بلدان إفريقيا، 9- بلدان المحيط.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات الجدول رقم 10.

من خلال تفحص معطيات الجدول أعلاه تبرز الملاحظات الآتية:

1- الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها بلدان الإتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة حيث شكلت في مجملها متوسط يقدر بــ 91 بالمائة من إجمالي الصادرات خلال سنة 2003، و 89 بالمائة سنة 2004، و 89 بالمائة سنة 2004. ويلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي قد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها من الصادرات الإجمالية في السنوات مسن 2003 إلى غاية 2005 على التوالي 60 بالمائة، 77 بالمائة، و 77 بالمائة. و يمكن تفسير النسبة المرتفعة لصادرات الجزائر الموجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي بعدة أسباب منها الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه الأخيرة بالنسبة لهذه الدول، وقربها منها مما يقلل من تكاليف النقل والتأمين. والرصيد التاريخي الاستعماري الذي يربط الجزائر بالبلدان الأوروبية.

2- ومن خلال الجدول ذاته نلاحظ المكانة الهامة التي تحتلها دول منظمة التعاون والتتمية الاقتصادية كسوق احتل المرتبة الثانية بعد دول الإتحاد الأوروبي طوال الفترة تحت الدراسة، ونجد أن حصة هذه المنطقة من إجمالي صادرات الجزائر خلال السنوات 2003 إلى 2005 كانت تمثل على التوالي 31 بالمائة، 32 بالمائة، و 32 بالمائة.

كما عادت المرتبة الثالثة من ناحية الأهمية في امتصاص الصادرات الجزائرية، إلى بلدان أمريكا الجنوبية بنسبة قدرها 7 بالمائة خلال سنة 2005 من مجموع قيمة الصادرات. وبالنسبة لباقي المناطق الاقتصادية الأخرى (آسيا، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي، بلدان إفريقيا، بلدان المحيط -الممثلة في نيوزيلندا واستراليا-، وباقي دول الأوروبية) فهي لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 5 بالمائة من مجموع الصدارات خلال نفس السنة.

وما يؤكد ارتباط الجزائر الكبير بالسوق الأوروبية يكون من خلال تقديم العملاء العشر الأوائل، والذين لهم النصيب الأوفر في الصادرات الجزائرية لسنة 2005. ويمكن إدراجهم بالأرقام والنسب الآتية:

الجدول رقم 11 الجدول الأو ائل الجزائر سنة 2005.

الدول	القيمة: مليون دولار	نصيبها من الصادرات الجزائرية %
الولايات المتحدة الأمريكية	10598	23.04
ايطاليا	7532	16.37
اسبانيا	5046	10.97
فرنسا	4595	9.99
هولندا	3023	6.57
البرازيل	2922	6.35
كندا	2263	4.92
تركيا	1725	3.75
البرتغال	1670	3.63
بلجيكا	1561	3.39

Source: O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أول زبون للجزائر بتسجيلها لمعدل يقدر 23.04 بالمائة وتعتبر ايطاليا ثاني زبون للجزائر بتسجيلها لنسبة 16.37، بينما نصيب الدول الأوروبية المنضمة للإتحاد الأوروبي تقدر بــ 50.92 بالمائة من مجموع صادرات الجزائر. وهنا يطفو إلى السطح سؤال ذو أهمية قصوى وهو: ما هو سبب انخفاض الصادرات الجزائرية نحو أسواق الدول النامية وأسواق الدول العربية؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بأن أسباب انخفاض الصادرات الجزائرية اتجاه البلدان النامية عموما والأسواق العربية تحديدا تكمن فيما يلى: 1

- 1- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في الدول النامية والعربية وغلبة طابع الإنتاج الأولى عليها. حيث أنه في أغلب الأحيان تكون صادراتها من المواد الخام إلى العالم الخارجي الوسيلة الوحيدة لحصولها على العملة الصعبة.
- 2- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية وهي إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية.

1. أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001)، ص. 127 - 128؛ و عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص. 231 . ص. 109 أنظر أيضا: إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص. 231 .

3- ضعف شبكة النقل والمواصلات وتواضع دور المؤسسات المالية العربية في تمويل التجارة العربية البينية.

المطلب الثاني: الواردات

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر. كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج. وللوقوف على هذه الحقيقة أكثر يمكن استعراض الجدول المبين للتركيبة السلعية للواردات.

أولا: التركيبة السلعية لواردات الجزائر

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم 12 الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة من 1995 إلى غاية 2005، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية والطاقة والزيوت.

الجدول رقم 12

التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 1995 - 2005. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

<u> </u>							•		•	•	3
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
3587	3604	2678	2740	2395	2415	2307	2533	2544	2601	2753	المواد الغذائية
211	2080	114	145	139	129	154	126	132	110	118	الطاقة والزيوت
751	803	689	562	478	428	469	540	499	498	789	مواد خام
4087	3591	2857	2336	1872	1655	1547	1722	1564	1788	2372	منتجات نصف مصنعة
159	208	129	148	155	85	72	43	21	41	41	سلع التجهيز الفلاحية
8452	7020	4955	4423	3435	3068	3219	3120	2833	3022	2937	سلع التجهيز الصناعية
3106	2765	2112	1655	1466	1393	1396	1319	1094	1038	1751	سلع استهلاكية
20357	18199	13524	12009	9940	9173	9164	9403	8687	9098	10761	المجمـــوع

Source: - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.L.S.

- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2003/2004.
- O.N.S. EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

من قراءة معطيات هذا الجدول تبرز الملاحظات التالية:

- 1- هناك أربعة مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة تحت الدراسة ويتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك غير الغذائية، حيث احتلت هذه السلع على التوالي المراتب الأربعة الأولى بالإضافة إلى المواد الخام، سلع التجهيز الفلاحية، الطاقة والزيوت.
- 2- بالنظر إلى الجدول ذاته يتضح أن السلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، فخلال سنة 2005 سجلت قيمة 8452 مليون دو لار أمريكي بعد أن كانت تساوي 7020 مليون دو لار سنة 2004 أي أنها حققت زيادة نسبتها 20.39 بالمائة. وهذه التجهيزات تشكل 41.51 بالمائة من إجمالي الواردات سنة 2005. وبالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات في نفس السنة، ونسبتها إلى مجموع الواردات خلال عام 2005 تقدر بــ 20.07 بالمائة أي ما قيمته 4087 مليون دو لار. أما الواردات من المواد الغذائية فقد احتلت ثالث رتبة بنسبة 17.62 بالمائة وأهم السلع المستوردة هي الزيوت الدقيق والفرينة في المرتبة الأولى بمبلغ 1440.29 مليون دولار وهو ما يعادل نسبة 40.15 بالمائة من هذه المجموعة، يليها الحليب و مشتقاته بقيمة 743.57 مليون دو لار أي نسبة 20.73 بالمائة من هذه المجموعة، 1 يليها السكر بقيمة 293.81 مليون دو لار أي نسبة 8.19 بالمائة من هذه المجموعة. وبعد السلع الغذائية تأتى الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة حيث تمثل 15.25 بالمائة من إجمالي الواردات. أما المواد الخام، الطاقـة والزيوت، فإنها تحتل الرتبة الخامسة والسادسة على التوالي محققة نسبة قدرها 3.68 بالمائة و 0.86 بالمائة على الترتيب. وتأتى في المرتبة الأخيرة من حيث الاستيراد سلع التجهيز الفلاحية إذ سجلت أدنى نسبة سنة 2005 قدرها 0.78 ىالمائة.

^{1.} O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ووصلت أوجها عام 2005، حيث حققت مبلغ 20.357 مليار دولار، وذلك لمواجهة ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، وتغطية احتياجات برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني الذي انطلقت فيه الحكومة الجزائرية سنة 2001، وهو ما أدى إلى زيادة استراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية. أصافة إلى ارتفاع قيمة بعض المواد المستوردة كالحبوب مثلا. 2

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات

كلما كان هناك تتويع في مصادر واردات دولة ما كلما كانت بمناى عن الضغوط الاقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على واردات خلال فترة الدراسة، يأتي في مقدمتها الإتحاد الأوروبي، وفيما يلي توضيح ذلك:

التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة 1995 - 2005. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

الجدول رقم 13

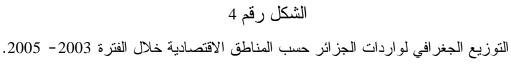
	ر ي		J- J	<u> </u>	<u> </u>			7	J.J.	ے حور عرب	حري ي.
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإتحاد الأوروبي	6385	569	4930	5397	5152	5256	5903	6732	7954	10190	10900
منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2225	2485	2242	3110	3334
بلدان أوربية أخرى	271	223	423	400	485	603	636	757	855	1526	1491
أمريكا الجنوبية	368	357	517	185	340	142	169	385	567	1071	1235
أسيا دون البلدان العربية	576	499	155	343	771	599	579	943	1206	1554	2487
البلدان العربية (دون المغرب العربي	133	131	336	265	160	144	179	366	47	474	418
بندان المحيط	/	/	/	/	/	64	92	127	418	66	127
بلدان المغرب العربي	198	124	24	24	36	52	72	127	120	160	216
بندان إفريقيا	45	75	121	169	146	119	85	87	125	129	149
المجموع	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	12009	13524	18199	20357

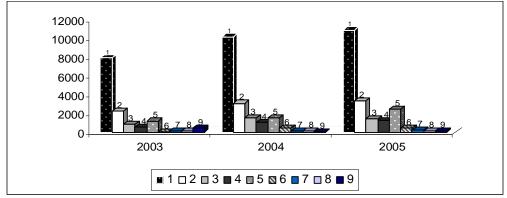
Source: - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique CNIS

- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 / 1999 N 30 Edition 2000 P.59
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2003/2004.
- O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

2. O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005

أ. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 148.





1- الإتحاد الأوروبي، 2- منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، 3- بلدان أوروبية أخرى، 4- أمريكا الجنوبية، 5- أسيا دون البلدان العربية،
 6- البلدان العربية (دون المغرب العربي)، 7- بلدان المغرب العربي، 8- بلدان إفريقيا، 9- بلدان المحيط.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات الجدول رقم 13.

يتضح من خلال تتبع وتفحص معطيات هذا الجدول والشكل البياني السابق أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها، ونجد أن دول الإتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر حيث مثلت حصتها ما يقارب 59 بالمائة من إجمالي واردانتا خلال سنة 2003، وما نسبته 55 بالمائة من إجمالي واردانتا خلال سنة 2004، ونسبة 54 بالمائة سنة 2005. وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول، حيث تحوز على نسبة 21.97 بالمائة من مجموع واردات الجزائر سنة 2005. تايها ايطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 7.49 بالمائة. وفي المراتب الأخرى تأتى دول أوروبية أخرى مثل اسبانيا، وألمانيا. 1

تأتي في المرتبة الثانية حسب المناطق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 16.37 وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا وإيطاليا بمعدل يقدر بحوالي 6.65 بالمائة خلال سنة 2005 نفسها.

^{1.} O.N.S. EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004 / 2005.

والمرتبة الثالثة تعود لدول أسيا (دون البلدان العربية) ضمن الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها معدل 12.21 بالمائة، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المنطقة. والملاحظ أن الصين حققت نهضة تتموية جبارة أفزعت بها دول أوروبا العريقة في التجارة والصناعة، والمتوقع أن ترتفع حصتها في صادرات الجزائر مستقبلا كما حدث في الدول النامية الأخرى سيما القارة الإفريقية. أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فهو ضعيف جدا، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، أهمها غياب استراتيجيات تكاملية بين هذه الدول، إضافة إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاج لهذه الدول، وكذا الصراعات السياسية والمذهبية. وكل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية. وفيما يلي جدول يوضح الموردين العشر الأوائل بالنسبة للجزائر خلال سنة 2005.

الجدول رقم 14 الجدول عشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2005.

الدول	القيمة مليون دولار	نصيبها من الواردات الجزائرية
فرنسا	4472	21.97
ايطاليا	1524	7.49
الولايات المتحدة الأمريكية	1354	6.65
الصين	1333	6.55
أثمانيا	1278	6.28
اسبانيا	968	4.76
اليابان	781	3.84
تركيا	606	2.98
الأرجنتين	592	2.91
أوكرانيا	544	2.67

Source: O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE: 2004/2005.

خلاصة القول واعتمادا على ما سبق، نستتج أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بالضعف، كما تتميز بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين، وكانت ولا تزال المحروقات تمثل أكثر من 97 بالمائة إجمالي الصادرات. ولما كانت الجزائر تعتمد على تصدير النفط في شكله الخام فهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وتؤكد المعطيات السالفة الذكر،

مدى تبعية الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي فهي تمثل المورد الرئيسي لتغطية احتياجات السوق الجزائرية سواء تعلق الأمر بسلع الاستهلاك بمختلف أنواعها أو سلع التجهيز. المديونية الخارجية للجزائر

المديونية الخارجية واحدة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية بما فيها الجزائر، ولقد أدى الإسراف في اعتماد الدول النامية، لتغطية قسط هام من احتياجاتها التمويلية لتنفيذ خططها وبرامج التنمية فيها، على رؤوس الأموال الأجنبية، إلى تزايد المديونية بصورة رهيبة إلى أصبحت تمثل عبئا أثقل كاهل الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول. واشتدت خطورة المديونية الخارجية مع بداية الثمانينات بسبب عدم مقدرة بعض الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها للدول الدائنة، مما أثار قلق وتخوف الدول الدائنة، هذا الوضع حتم ضرورة البحث عن سبل أخرى لتجميع المدخرات وتغطية العجز بعد أن تضاءلت مصادر التمويل عن طريق الاستدانة من بينها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم المديونية الخارجية وبنيتها

لا يوجد تعريف جامع شامل للمديونية الخارجية، بل توجد هناك العديد من التعاريف، وقد توصلت المنظمات الدولية الثلاث صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتتمية الاقتصادية، إلى تعريف مركزي مشترك وهو: "الدين الخارجي الإجمالي في تاريخ معين، يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه." أما تصنيفاتها المديونية فتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه المديونية. وتتقسم المديونية الخارجية من حيث الفترة الزمنية إلى قسمين: ديون قصيرة الأجل؛ وديون طويلة الأجل. ومن حيث المصدر تتقسم إلى دون رسمية؛ وديون خاصة.

أولا: ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل

1- ديون قصيرة الأجل، وتقوم البنوك التجارية بتقديم هذا النوع من القروض للطالبين لها، وهي ديون تكون مستحقة الدفع في مدة أقصاها سنة. ويتميز هذا

^{1.} جان برتيليمي، ديون العالم الثالث (لبنان: منشورات عويدات، 1996)، ص. 30.

النوع من القروض بمعدلات الفائدة المرتفعة، أو لا تلجأ إليه الدول عادة إلا في الظروف الاستثنائية مثل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الناشئ عن ظروف عرضية كالزلازل أو الفيضانات مثلا.

2- الديون طويلة الأجل: هي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية تزيد عن السنة، وقد تزيد عن عشر سنوات. ويقدم هذا النوع من القروض من طرف الحكومات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وغيرها. ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض معدلات الفائدة مقارنة بالنوع الأول من القروض.

ثانیا: دیون رسمیة ودیون خاصة

يمكن تقسيم الديون على أساس المصادر التي تلجأ إليها الدول النامية لتمويل عملية التتمية، أو لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، أي على أساس معيار الجهة التي تقدم القروض، إلى ديون رسمية، وأخرى خاصة.

1- ديون رسمية: هناك مجموعة من الهيئات التي تقوم بتقديم هذا النوع من القروض للدول الراغبة فيها: منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التتمية الدولية، هيئة التمويل الدولي، صندوق النقد الدولي، إضافة إلى البنوك الإقليمية للتنمية مثل: بنك التنمية الإفريقي، والحكومات. وغالبا ما تستخدم القروض المقدمة من الهيئات الرسمية لتمويل المشاريع التنموية، وليس لتغطية عجز مؤقت تعانى منه الدول المقترضة.

2- الديون الخاصة: وهي الديون المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة ومن بينها البنوك التجارية. ونجد أن الديون الرسمية بصفة عامة تتميز بكونها أسهل مقارنة بالديون الخاصة من حيث الشروط والتكلفة. فالديون الخاصة يرتفع فيها سعر الفائدة، إضافة إلى أن هذه الأخيرة خاضعة للتقلب باستمرار، وذلك طبقا لظروف العرض والطلب. ويتسم أيضا بانخفاض مدة القرض. وعلى الرغم من أن سعر الفائدة عند الاقتراض من الهيئات الخاصة يكون مرتفعا مقارنة مع الاقتراض من

^{1.} محمد علي العقاد، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها (السعودية: دار النشر غير موجود، 1999)، ص. 55.

^{2.} زينب حسين عوض الله، اقتصاد دولي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998)، ص. 245.

^{3 .} المرجع نفسه، ص.246.

المصادر الرسمية، إلا أن الضغوط التي تمارس على الدول المدينة من المصادر الرسمية تكون أخطر قد تصل إلى درجة التدخل في شؤون الدولة الداخلية وحتى المساس بسيادتها في شقيها الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثاني: أسباب نشأة وتزايد المديونية الخارجية في الجزائر

عانت الجزائر، كغيرها من الدول النامية، من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخارية الوطنية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التتموية. وقد أدى هذا الأسلوب إلى التزايد الرهيب في حجم وخدمة الديون الخارجية التي تتامت عبر السنين لتصبح بمثابة النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري. وهناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية في الجزائر منها ما له علاقة بانخفاض سعر البترول حينا، وانخفاض قيمة الدولار أحيانا أخرى، ومنها ما له علاقة بطريقة استخدام وإدارة هذه القروض. ويمكن إرجاع أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية.

أولا: الأسباب الخارجية

أهم العوامل الخارجية التي ساهمت في تضخم المديونية الخارجية تتمثل في تدهور شروط التبادل الدولي للدول النامية حيث أن تدهور نسبة أسعار الصادرات للدول النامية إلى أسعار وارداتها من الدول المتقدمة يؤدي إلى التأثير مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات للدول المدينة حيث يزيد من عجز هذا الميزان، وبالتالي ميل هذه الدول للاستدانة لتجد نفسها في نهاية المطاف عاجزة عن الوفاء بأعباء ديونها. وهذا ما عانت منه الجزائر عندما انخفض سعر البترول خلال سنتي 1985، 1986، حيث انخفضت صادرات المحروقات بمقدار النصف، كما انخفضت إيرادات الصادرات للكلية بنسبة 38 بالمائة واستجابة لذلك انخفضت الواردات بنسبة 43 بالمائة. أكما ساهمت التغيرات في معدلات أسعار الصرف كانخفاض الدولار مقابل العملات الأكثر استعمالا في التجارة الدولية كاليورو والين في زيادة حدة المديونية في الجزائر، سيما وأن هيكل الاقتصاد الجزائري يرتكز على المحروقات التي تقوم بالدولار.

^{1.} كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص. 101.

ثانيا: العوامل الاقتصادية الداخلية

من المعروف أن السياسة التتموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال كانت تحتاج إلى موارد ضخمة لتمويل المشاريع الصناعية الطموحة، كما تحتاج جلب الواردات من المواد الأولية وقطع الغيار. قد أدخلت هذه الحالة الجزائر في وضعية سيئة لأن عوائد هذه الاستثمارات كانت منخفضة. ومنه فإن السبب وراء تفاقم المديونية الخارجية للجزائر يعود إلى عدم استخدام القروض في مشاريع تعمل على زيادة الطاقات الإنتاجية وتساهم في الحصول على النقد الأجنبي لتسديد هذه الديون عندما يحين موعد استحقاقها أو على تسديد الخدمات الناجمة عنها، وإنما استخدمت هذه القروض في شراء السلع الاستهلاكية.

ثالثا: أسباب إدارية

تتمحور أساسا في سوء الإدارة الاقتصادية حيث تعاني الجزائر مثل سائر الدول النامية من انتشار الفساد الإداري مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي، وضياع جهود التتمية. وبالتالي انخفاض إنتاجية القروض التي تحصلت عليها من الهيئات الأجنبية، والمحصلة هي الالتجاء مرة أخرى إلى الاستدانة مما يؤدي حتما إلى زيادة المديونية الخارجية. وبدل أن تكون المديونية عامل يساعد عملية التتمية في الجزائر أصبح عائقا أمامها.

المطلب الثالث: تطور المديونية الخارجية للجزائر

تزايدت ديون الجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينيات حيث كان الميل كبيرا إلى الاقتراض من الخارج، وتم استخدام هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار في بعض المشاريع. ونتيجة لذلك، ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل. هذا الأمر نتج عنه ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوية. وقد تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا خلل

^{1.} بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر،" بحوث اقتصادية عربية"، مصر: العدد الثلاثون والحادي والثلاثون، خريف 2003، ص. 29.

^{2.} محمد على العقاد، مرجع سابق، ص. 10.

نفس الفترة. فوجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية والتي وصلت إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993. وخلال فترة التسعينيات تفاقمت أزمة الديون، إذ وصلت سنة 1996 إلى 33.23 مليار دولار، إلا أنها انخفضت في السنوات التالية حتى وصلت إلى 21 مليار عام 2004، ونتيجة تطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية، مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، فإن الديون حسب معطيات بنك الجزائر أصبحت تقدر مع نهاية سنة 2005 بالمسلور دولار، ووصلت مع نهاية سنة 2006 إلى 4.7 مليار دولار. 3

مع أن المديونية الخارجية تقلصت كثيرا، ولم تعد تشكل عائقا أمام السياسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة وخلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الاقتصادية، ففي الفترة الممتدة بين 1985 و 2005 دفعت الجزائر ما قيمته 117.9 مليار دولار منها حوالي 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين و 34 مليار دولار على سبيل الفوائد. مع الإشارة إلى أن الجزائر وجدت نفسها مضطرة خلال منتصف التسعينيات للجوء إلى عملية إعادة جدولة ديونها مع كل من نادي باريس ونادي لندن.

جدول رقم 15 تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2004. الوحدة: مليار دولار أمريكي.

2	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
21	.411	23.203	22.540	22.311	25.088	28.140	30.261	31.060	33.230	31.317	28.850	ديون متوسطة وطويلة الأجل
0	.410	0.150	0.102	0.260	0.173	0.175	0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	ديون قصيرة الأجل
21	.821	23.353	22.642	22.571	25.261	28.315	30.473	31.222	33.651	31.573	29.486	المجموع

Source : Banque d' Algérie, évolution de la dette extérieur l'Algérie 1994-2004

^{1 .} كريم النشاشيبي و آخرون، المرجع السابق، ص. 118.

^{2.} Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Avril 2005, p. 63.

^{3.} www.bank-of-algeria.dz/Pub_stat.htm

^{4 .}Ministère des Affaires Etrangères, http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/05/03/1528417

باستقراء بيانات الجدول نلاحظ أن المديونية الخارجية للجزائر قد انخفضت إلى 21.82 مليار دو لار في 2004 بعد ما بلغت أقصى مستوياتها في السنوات من 1995 إلى 1998، لتعرفت انخفاضا تدريجيا بعدها. وكانت تطورات المديونية الخارجية منذ سنة 1994 كما يلى:

1- الفترة 1994 إلى غاية 1996: كان إجمالي الدين الخارجي خلال هذه الفترة يتجه نحو الارتفاع خاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل حيث قدرت سنة 1994 بسنو 28.850 مليار، ثم ارتفعت عما كانت عليه في السنوات من 1995 إلى 1996، فقد بلغت مقدار 31.31، و 33.23 مليار دولار على التوالي. بينما كان إجمالي المديونية الخارجية في هذه الفترة يقدر بــ 29.48، و 31.57، مليار دولار سنة 1994 و 1995 على التوالي، ووصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1996 حيث بلغت 33.65 مليار دولار.

2- الفترة 1997- 2006 عرفت المديونية الخارجية للجزائر انخفاضا محسوسا في هذه الفترة فقد قدرت سنة 1997 بمبلغ 31.22 مليار دو لار بعدما كانت تساوي 33.65 مليار دو لار سنة 1996، وبدأت المديونية في التراجع تدريجيا حيث بلغت في نهاية 2001 ما قيمته 22.57 مليار دو لار سنة 2000، بمعنى قيمته 22.57 مليار دو لار بعد أن كانت تساوي 25.26 مليار دو لار سنة 2000، بمعنى أنها انخفضت بمقدار 3 مليار دو لار ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض هو توقيع الجزائر لاتفاقية مع فرنسا لتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات. أو في 31 ديسمبر 2004 انخفضت المديونية الخارجية للجزائر بمقدار 1.792 مليار دو لار مقارنة بسنة 2003 حيث قدرت بـــ 21.82 مليار دو لار، وحققت خلال سنة 2006 تراجع قياسي بتسجيلها لمبلغ لا يتجاوز 4.7 مليار دو لار.

^{1 .} FODIL HASSAM, Chronique de l'économie algérienne, VINGT ANS DE REFORMES LIBERALES 1986 – 2004 LES CHEMINS D4UNE CROISSANCE RETROUVEE, (Algérie: l'économiste d' Algérie, 2005), p. 78.

تطور مؤشرات المديونية الخارجية

أهم مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر يمكن التطرق إليها فيما يلي:

الجدول رقم 16

تطور مؤشرات المديونية الخارجية خلال الفترة 1994 – 2004. الوحدة: مليار دولار.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنوات
21.821	23.353	22.642	22.571	25.261	28.315	30.473	31.222	33.651	31.573	29.486	إجمالي الديون الخارجية
26.4	35.03	42.05	41.92	47.23	58.9	64.8	66.4	73.5	76.1	96.9	الديون إلى الناتج الداخلي الإجمالي%
5.658	4.358	4.150	4.464	4.500	5.116	5.080	4.465	4.281	4.244	4.520	خدمة الدين
12.6	17.7	21.68	22.21	19.80	39.05	47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	معدل خدمة الدين % صادرات السلع والخدمات

Source : Banque d' Algérie, évolution de la dette extérieur l'Algérie 1994 -2004.

يعطي الجدول أعلاه صورة واضحة عن مختلف مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر، يمكن إبرازها فيما يلى:

- 1- معدل المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي خــلال ســنة 2004 يعــادل 26.4 بالمائة أي أنه سجل انخفاضا بنسبة 8.63 بالمائة مقارنة بسنة 2003 أين كــان يساوي 35.03 بالمائة، وانخفاضا بنسبة 70.50 بالمائة مقارنة بسنة 1994 حيث كان يعادل ما نسبته 96.9 بالمائة.
- 2- معدل خدمة الديون إلى صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2004 وصل إلى 12.6 بالمائة مقابل 17.70 بالمائة سنة 2003 ونسبة 47.01 بالمائة سنة 1994.

من خلال المعطيات السابقة، يتضح أن كل مؤشرات المديونية حققت تحسنا معتبرا، خاصة منذ سنة 2000، مما يعني أن الجزائر قد تمكنت من الخروج من أزمة المديونية الخارجية، مما يتيح لها فرصة الوقوف على الأخطاء المرتكبة في الفترات السابقة حتى لا تقع ثانية في مستتقع المديونية الذي ابتعدت عنه الكثير من الدول منذ سنة 1982، أين تم التوجه إلى الاقتصاد التمويلي بدل اقتصاد الاستدانة.

المطلب الرابع: هيكل المديونية الخارجية للجزائر

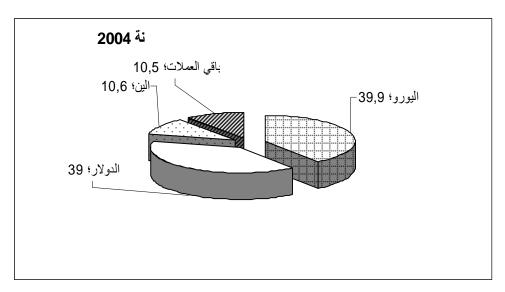
قامت الجزائر باللجوء إلى القروض الخارجية لتغطية المنقص في مواردها المحلية، وتتكون مديونيتها الخارجية من العملات الرئيسية الأكثر استعمالاً في التجارة الدولية، ويعتبر الدولار واليورو أهم هذه العملات، ومرد ذلك هو بنية تجارتها الخارجية المرتكزة أساسا على العملتين. ومن خلال الجدول اللاحق يتم عرض هيكلة هذه القروض في الفترة من 1994 إلى 2004.

جدول رقم 17 هيكل الديون الخارجية للجزائر بالعملات الأجنبية إلى غاية 2004 بالنسب المئوية.

السنوات/ العملات	1994	1995	1996	97	9819	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار	51.3	47.5	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5	43.9	42.0	39.0	39.0
الأورو	-	-	-		1	1	1	1	30.0	35.0	39.9
الفرنك الفرنسي	15.3	15.8	15.9	14.7	12.6	12.6	11.8	10.6	-	-	-
الين الياباني	15.6	13.6	122.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0	10.6
المارك الألماني	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2	4.9	-	-	-
عملات أخرى	11	16.4	22.9	25.3	25.3	25.63	26.3	28.8	16.0	16.0	10.5

Source : Banque d' Algérie, évolution de la dette extérieur l'Algérie 1994- 2004

الشكل رقم 5 المحونة للمديونية الخارجية للجزائر سنة 2004.



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المعطيات الجدول رقم 17.

من خلال تحليل الجدول أعلاه المبين لهيكل المديونية الخارجية للجزائر بالعملات، وبالرجوع إلى الجدول رقم 17 يلاحظ ما يلى:

1- هيمنة الدولار الأمريكي على الدين الخارجي للجزائر إلى غايــة سـنة 2001، أي اللي تاريخ بداية تداول اليورو في 1 جانفي 2002 أين بدأ دور الدولار في التراجع، في حين تطور دور اليورو نتيجة زوال العملات الأوروبية المنضوية في الاتحاد وإحــلال هذه العملة محلها، ودخولها حيز التداول في الأسواق الأوروبية والعالمية.

2- نلاحظ أن نسبة الديون المقيدة باليورو عام 2002 تقدر بــ 30 بالمائة وارتفعت إلــى 35 بالمائة عام 2002 بينما انخفضت النسبة بالدولار من 42 بالمائة عــام 2002 إلــى 39 بالمائة عام 2003. وفي سنة 2004 حافظ الدولار على نفس النسبة في حين وصلت حصة اليورو في المديونية الخارجية للجزائر نسبة 39.9 بالمائة.

3- العملات الرئيسية الثلاثة (الدولار الأمريكي، اليورو، والين) تمثل 89.5 بالمائة من إجمالي المديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل للجزائر خلال سنة 2004، بينما لا تمثل باقى العملات إلا نسبة 10.5 بالمائة من إجمالي الديون الخارجية.

وأخيرا يمكن القول أن مشكلة المديونية الخارجية كانت من أهم المشكلات التي واجهت الجزائر، بسبب الزيادة السريعة في إجمالي حجم الديون وانعكاساتها السيئة على مختلف مجالات الاقتصاد. ومع أن الاستدانة تعتبر حلا لمواجهة النقص في الموارد المحلية، إلا أن التجارب أثبتت أن نتائجها كانت وخيمة على جميع الدول النامية التي اعتمدت عليها لتمويل مشاريعها التتموية، بما فيها الجزائر.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية في الوقت الذي تخلت فيه هذه الدول عن الاستدانة، نتيجة تصاعد مؤشراتها وتضخم التكاليف المرافقة لها. فأصبح الحل المتاح أمامها هذه الدول ينحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي. وهذا جعل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للدول النامية بما فيها الجزائر. ولا تقتصر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كونها مجرد آلية لجذب التدفقات الرأسمالية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تجديد الأصول المادية للمصانع

والوحدات الإنتاجية، وتوفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، وخلق المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، ونقل التكنولوجيا وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، والتخفيض من تكاليف الإنتاج ومن حجم الاستيراد. ومن هذا التصور اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل استقطابها ودخولها إلى السوق المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل انسيابه

لم تكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الماضية محل اهتمام الكثير من الدول، للاعتقاد بأن هذه الاستثمارات والشركات الأجنبية الممثلة لها تكرس التبعية للدول المتقدمة وتخل بسيادة الدول المضيفة وتستنزف ثرواتها. وتمر السنين وتتغير الظروف لتصبح هذه الدول تتنافس فيما بينها لإجراء تغييرات واسعة النطاق على سياساتها الاقتصادية وتقديم كم معتبر من الحوافز سعيا منها لاستقطاب جزء من هذه الاستثمارات.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). وتعرق الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 بالمائة من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المسجلة، وتسمى الشركات المحلية، وحدات أو فروع. 1

^{1.} حسان خضر،" الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا"، المعهد العربي التخطيط، www.arap-api.org

ويعرّف البنك المركزي الأوروبي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار عابر للحدود، يهدف لاكتساب مصلحة دائمة في شركة مقيمة في بلد آخر، وعمليا فإن حصة رأس المال تكون على الأقل مساوية لــ 10 بالمائة من حقوق التصويت.

أما منظمة التعاون والتتمية الاقتصادية (OECD)، فتعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي بواسطته يقوم مستثمر ما مقيم في بلد معين باكتساب مصلحة دائمة، إضافة إلى إدارة وتسيير شركة في بلد آخر. وتتركز هذه العملية على إنشاء شركة جديدة، أو تغيير ملكية الشركات الموجودة عن طريق الاندماج والتملك.

صندوق النقد الدولي يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى غير دولة المستثمر، ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة. والوحدات المشاركة وغير المقيمة التي تخصص استمارات في الدولة المضيفة تسمى استثمارات أجنبية مباشرة.

من خلال التعارف السابقة، يمكن استخلاص خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه ينطوي على تملك المستثمر لجزء أو كل رأس مال الشركة التابعة له والمقيمة خارج حدوده الإقليمية، إضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية، والخبرة الفنية إلى الدول المضيفة.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا طويل الأجل. وهو يختلف عن الاستثمار في الأوراق المالية الذي ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات، أو الشركات على الأوراق المالية والسندات دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع.

^{1 .} Banque centrale Européenne, bulletin mensuelle (Août, 2004).

^{2.} OECD, Perspectives Economiques, Paris (2003).

^{3 .}http://www.majalisna.com/stylesheets/majalisnastyle

ثانيا: عوامل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن القيام باستثمارات أجنبية في منطقة ما ليس عملية عفوية أو عشوائية وإنما تخضع لسلسلة من الدراسات والخطط استثادا على مجموعة من العوامل والمحددات التي توضح وجهتها. وهذه العوامل يطلق عليها المناخ الاستثماري، ويقصد به مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري وتأتي في مقدمة الأجزاء المكونة للمناخ الاستثماري مدى الاستقرار السياسي، السوق ودرجة تطوره، كفاءة إدارة الاقتصاد المحلي، طبيعة السياسات التي تحكم الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، أداء الأنظمة المصرفية والسياسة المتعلقة بالنقد الأجنبي والائتمان، مدى وجود وتطور الأسواق المالية وغير ذلك من المكونات.

إن مكونات مناخ الاستثمار تتساوى من حيث الأهمية، بحيث يتعذر إيجاد أي ترتيب أو أسبقيات فيما بينها، فكل عنصر من هذه العناصر يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة.

ويمكن ذكر بعض العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:¹

1- حجم السوق المحلي: يؤثر حجم السوق المحلية على مردودية الاستثمار ويعتمد بالدرجة الأولى على القدرة الشرائية لدى المستهلكين وليس عدد المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. وحتى الدول الصغيرة التي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية على الرغم من صغر حجم سوقها.

2- لضمان نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية لا بد من تشريعات تضمن حقوق المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بما يحقق العدالة للطرفين، ومعاملة الاستثمارات الأجنبية بنفس الطريقة التي تعامل بها الاستثمارات الوطنية، والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات وإزالة التعقيدات والغموض في بعض النصوص القانونية.

1

¹. http://www.majalisna.com/stylesheets/majalisnastyle

3- العنصر السياسي: إن وجود الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروريان لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، فوجود نزاعات سياسية أو اضطرابات عمالية يؤدي الى نقص ثقة المستثمرين الأجانب في الدول التي تعاني من هذه المشاكل، وهو ما يؤثر على قرار استثمارهم فيها.

4- تؤثر السياسات الاقتصادية على استثمار الشركات الأجنبية، خاصة السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدلات الضريبة. إن الدول التي لديها مؤشرات اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم مقبولة، بإمكانها أن تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية. كما تشمل السياسة الاقتصادية ضرورة الحد من تدخل الدولة للتأثير في ظروف المنافسة. ويعتبر النظام الضريبي عاملا هاما في قرارات المستثمرين الأجانب حيث يحجمون عن الاستثمار إذا كانت معدلات الضريبة غير تنافسية خاصة إذا كان الاستثمار موجها نحو أنشطة تصديرية أين تصبح المنتجات غير قادرة على المنافسة نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي أسعارها. 1

5- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار: حيث يتوقع المستثمر أن يحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية.²

6- جاذبية البنى التحتية حيث تعتبر نوعية وحجم البنى التحتية من متطلبات وشروط الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي. وبالنسبة للمستثمر الأجنبي تشمل البنى التحتية ليس فقط المنشآت المادية بل حتى حقوق الملكية وإداراتها وإطارها القانوني وإنفاذ القوانين المتعلقة بها.3

^{1.} مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية، فعاليات التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد، جنيف، نونيه 2003.ص. 6.

 ^{2 .} سالم الفرجاني، "عوامل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر" مجلة الكويت للاستثمار (الكويت: الصفاة البنك
 الكويتي الصناعي 2002)، ص. 96.

^{3.} مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية، المرجع السابق، ص. 6.

وفي هذا الإطار قامت الكثير من الدول بسن تشريعات تمنح فيها حوافز للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والعوائق التي تعرقل تدفق هذه الاستثمارات إليها في ظل بيئة دولية يطبعها التنافس على هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

سعت الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر الخيار البديل أمامها بعد أن فشلت في تحقيق أهدافها التنموية بواسطة انتهاج أسلوب التنمية بالاستدانة. وهذا النوع من الاستثمارات إضافة إلى أنه يحقق لها المزايا السابقة الذكر فهو يحررها من تلك الضغوط التي عانت منها من جراء تفاقم مديونيتها الخارجية.

ولتجسيد هذا الهدف قامت الجزائر ببذل مجهودات من أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والسياسية التي ميزت العالم منذ انهيار الثنائية القطبية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، إذ شرعت في تبني نظام اقتصاد السوق كبديل للنظام الاشتراكي المركزي الذي أثبت فشله في جميع البلدان التي انتهجته كنظام للتتمية. فقامت بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية سعيا منها لتحقيق الاستقرار الكلي والمالي، منها رفع الاحتكار على التجارة الخارجية، وإتباع سياسة مالية ونقدية ترتكز على تصفية المؤسسات المفلسة، وتخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية وغيرها من التدابير والإجراءات التي اعتمدتها لمواجهة الأوضاع التي كانت تعاني منها. ولعل أهم هذه الإجراءات هو إنشاء قانون الاستثمار سنة 1993 والذي بدأ العمل به سنة 1994. ويتضمن هذا القانون العديد من الحوافز والنصوص المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد السواء ومن بين ما جاء فيه: 1

- 1- إنشاء مكتب متعدد الخدمات في الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار يجمع بين مختلف الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار. يجوز الطعن في قرارات هذا المكتب لدى السلطات المختصة (المادة 23).
- 2- ويعمل المكتب المتعدد الخدمات بالتعاون مع الإدارات والأجهزة الأخرى المختصة على تيسير وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع (المادة 25).

^{1.} المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، نشرة التنمية، الاستثمار في شمال إفريقيا، العدد 8 (ديسمبر 2001)، ص. 7.

- 3- يعامل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي سواء أن كان من الجزائريين أو الأجانب نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار (المادة 14).
- 4- يكفل الإعفاء بموجب قرار يصدر عن هيئة تشجيع الاستثمار لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات من الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على المدفوعات الإجمالية والضريبة على الأنشطة الصناعية والتجارية، وتطبيق ضريبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها وإعفاء رقم الأعمال المحدد بمعدل تناسبي.
 - 5- تطبيق نسبة الرسوم الجمركية المخفضة على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري.
 - 6- تمنح المشاريع الاستثمارية التالية مزايا خاصة:
 - المشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة؛
 - المشاريع الاستثمارية التي تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولا سيما حينما تستخدم هذه المشاريع التكنولوجيات النظيفة التي تساعد على حماية البيئة والموارد الطبيعية، والتي تقتصد في استخدام الطاقة وتساعد على التنمية المستدامة (المادة 10).
 - 7- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، وذلك بواسطة مجلس المنافسة (الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995).
 - 8- الترخيص للشريك الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في 8- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995.

ويمكن القول أن الجزائر رغم الحوافز التي قدمتها بهدف جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قوانين استثمار مشجعة وحوافز ضريبية،

^{1.} الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9 (1995).

^{2.} الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 (1995).

إلا أن الأرقام تؤكد أن الحجم المستقطب بعيد عن المستوى المطلوب. ومرد ذلك أن قرار المستثمر الأجنبي بالاتجاه إلى دولة ما أو إحجامه لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الممنوحة له، وإنما يعود في المقام الأول إلى مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي لا تمثل الإعفاءات والضمانات إلا عنصرا واحدا من عناصره المتعددة وهو ليس أهمها على الإطلاق. والجدول أدناه يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة 1992 – 2005.

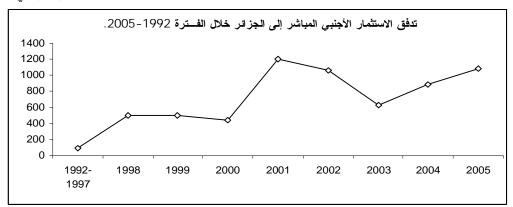
جدول رقم 18 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة 1992 - 2005.

أمريكي.	ن دو لار	الوحدة: مليو
---------	----------	--------------

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997 -1992	السنوات
1081	882	634	1065	1196	438	507	501	93	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

Source: - UNCTAD, World Investment Report 2004, p. 367. - UNCTAD, World Investment Report 2006, p. 292.

الشكل رقم 6 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1992 - 2005. الوحدة: مليون دولار أمريكي.



Source: - UNCTAD, World Investment Report 2004, p. 367. - UNCTAD, World Investment Report 2006, p. 292

يلاحظ من خلال الرسم البياني أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1992 إلى غاية 2000 كان منخفضا بحيث حقق أكبر مبلغ خلال سنة 1999 و قدره 507 مليون

دو لار. ثم بدأ في الارتفاع منذ سنة 2001 حيث تم استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها تتجاوز مليار دو لار ولعل السبب يرجع إلى إنشاء قانون الاستثمار السابق ذكره، إضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية، حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص 49 بالمائة من رأسمال هذه المؤسسات بعد صدور قانون الخصخصة سنة 1995، كما أن هذا القانون يسمح بالملكية الخاصة التامة لمعظم المؤسسات العمومية. والسبب الرئيسي لنمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في التوقيع على أهم العقود بين سونطراك والشركات الأجنبية. أما النتائج الإيجابية المحققة خلال سنتي 2001 و 2002 فتعود بالدرجة الأولى إلى الاستثمار في قطاع الاتصالات أين تم بيع رخص الهاتف النقال في الجزائر لكل من الشركة المصرية أوراسكوم والشركة الكويتية نجمة.

المطلب الثالث: أهم الدول المستثمرة والقطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر على ميــزان مــدفوعات الــدول المضيفة، ويكمن أول أثر له في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يؤدي إلى زيــادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، كما ينعكس أثره بصورة ايجابية على حســاب ميزان رأس المال في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة المحلية (الوطنية) التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. كما يساهم فــي تخفيف مشكلة تسرب النقد الأجنبي، وهذا إذا ما وجهت الاســتثمارات الأجنبيــة إلــي القطاعات الإنتاجية التي توفر مختلف السلع المستورة، بحيث تساهم في سد جزء مــن حاجة السوق الوطنية، كما يحدث تحسن في ميزان المدفوعات إذا ســاهم الاســتثمار الأجنبي في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم، ولكن الحكم على هــذه النتيجــة يتطلب الوقوف على نوع وحجم هذه الاستثمارات. وفي الجزائر تركزت الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في مجموعة قليلة من القطاعات، تتمثل فيما يلى:

1- قطاع المحروقات: يعتبر قطاع المحروقات قاطرة الاقتصاد الـوطني نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة حيث يمثل 97 بالمائة من الصادرات وثلث 1/3 الناتج المحلي وثلثي الحصيلة الضريبية 2/3. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم زبون ممثلة في

^{1 .} UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement Direct Etranger en Algérie, 2003, p. 6.

فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا وهولندا؛ والولايات المتحدة الأمريكية. وقد فتح قانون 1993 الباب أمام الاستثمار الأجنبي لأول مرة منذ تأميم المحروقات سنة 1971، مما سمح للشركات الأجنبية اقتحام هذا القطاع بقوة خلافا للقطاعات الأخرى. وأهم الشركات التي تستثمر في هذا القطاع في الجزائر هي الشركات الأمريكية، الإيطالية، الفرنسية الإسبانية والبريطانية.

2 - قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات الهامة، في عصرنا هذا، خاصة في ظل اقتصاد المعرفة. إلا أن الجزائر مازالت لم تلب متطلبات أفرادها (2.6 مليون خط ثابت سنة 2002 أي ما يمثل 6 بالمائة فقط من الاحتياجات ليصل إلى 10.2 بالمائة سنة 2003). ² ولقد عرف هذا القطاع عدة إصلاحات نتج عنها انفصال البريد عن المواصلات فأصبح بريد الجزائر. أما قطاع الاتصالات فقد دخل مرحلة الخصخصة. وأهم العقود الموقعة في هذا المجال كانت بين شركة الكويتية نجمة.

أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث البلدان الأكثر استثمارا في الجزائر بمبلغ كلي يصل إلى حوالي 907 مليون دولار حيث تولي اهتماما كبيرا لقطاع المحروقات من خلال عقود البحث والتنقيب لشركة (International Inc ³.Pfizer). ثم يليه قطاع الكيمياء والمواد الصيدلانية مع الشريك ³.Pfizer

وتأتي في المرتبة الثانية جمهورية مصر العربية مع الشريك Orascom في قطاع الاتصالات للهاتف الخلوي بحوالي 363 مليون دولار ثم يأتي الشريك التقليدي المتمثل في دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، إسبانيا، إيطاليا التي أمضت عقود الشراكة في مجال المحروقات شركاتها (Cepsa, Agip, Total fina ELF) بالإضافة إلى قطاعات أخرى كقطاع الصناعات الغذائية مع الشريك Danone، ومع الشريك Michelin لصناعة

^{1.} Ibid, p. 6.

^{2 .} Ibid, p.11.

^{3.} FODIL HASSAM, Op.Cit., p. 49.

إطارات السيارات. إضافة إلى الشريك الألماني بحوالي 132 مليون دولار، صمن الشراكة بين الطرف الألماني Henkel والشركة الوطنية لمواد التنظيف والصيانة ENAD.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك العديد من العوامل التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة ما، والجزائر رغم سعيها لتوفير بعض عناصر المناخ الاستثماري بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تتجح في ذلك لأسباب عديدة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- 1- ضعف الجهاز المصرفي وبعد البنوك الوطنية عن المعايير الدولية وانعدام دور أسواق رأس المال. ومن مميزات الاقتصاد الجزائري أنه يعاني من اختلالات هيكلية ونظام مصرفي لا يتماشى مع متطلبات المستثمرين الأجانب. لذلك يستوجب الأمر تحسين نظام الأجهزة المصرفية وإدخال إصلاحات عصرية بحيث يوفر آليات تحويلية جديدة تتماشى والمقاييس العالمية، مع تدعيم المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة متطورة، وإحياء سوق رأس المال والأوراق المالية.
- 2- غياب الشفافية والبيانات الإحصائية وتعاظم الممارسات البيروقراطية وغموض بعض النصوص الواردة في القوانين واللوائح، وفي بعض الأحيان عدم فعالية وسلامة تطبيق تلك القوانين واللوائح. وهذه الأخيرة تعتبر من المعوقات الأساسية التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.
- 3- التعقيدات في الإجراءات الإدارية حيث أن المستثمر يعتبر أن العائق المرتبط بالمحيط الإداري يمثل واحدا من أهم المؤشرات لتقييم نوعية المناخ الاستثماري. فالتأخر في تحقيق الاستثمار الناتج عن العائق الإداري غالبا ما يرفع من كلفة الاستثمار التي يكون توقعها أمرا صعبا. كما أن العوائق الإدارية التي تواجه المستثمرين في تحقيق استثماراتهم تخلق نوعا من التناقض بين مبدأ حرية

2 . http://www.alriyadh-np.com/Contents/06-04-2004/Economy/EcoNews.

^{1.} Ibid, p.8

^{3 .} UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement Direct Etranger en Algérie, Op.Cit., p. p. 85-87.

- الاستثمار الذي ينص عليه قانون الاستثمار، وحقيقة تطبيقية. ألضافة إلى وجود تداخل كبير في مهام وصلاحيات المؤسسات المكلفة بتشجيع وترقية الاستثمار.
- 4- تخلف البنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات. والجزائر في محاولة منها لاستدراك هذا الضعف فقد وضعت خطة سنة 2005 لإنفاق حوالي 60 مليار دولار أمريكي لتوسيع هياكل البنى التحتية على مدى خمسة أعوام.²
- 5- عائق العقار حيث يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط الضرورية لإقامة الاستثمار، غير أن الحصول عليه في الجزائر تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في:
 - طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
- تعقيد الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار؛
- تدهور الأراضي والعقارات المقدمة (ضعف تهيئنها وتجهيزها)، مما يجعل المستثمرين الراغبين في استغلالها يتحملون تكاليف باهضة (توصيل الماء، الكهرباء، الهاتف وغيرها)؛
 - عدم توافق طبيعة العقارات الصناعية المخصصة ونوع النشاط.³
- 6- غياب الاستقرار السياسي، ساهم هذا العامل في عزوف المستثمرين الأجانب عن نقل عوامل إنتاجهم إلى الجزائر خاصة خلال التسعينيات من القرن الماضي. وقد ظهرت عدة شركات ومكاتب للدراسات التي تقوم بتصنيف الدول على أساس الاستقرار السياسي والأمني، ويتخذ قرار الاستثمار بناءا على تقارير هذه المكاتب، ومن أهم الشركات المتخصصة في هذا المجال الشركة الفرنسية "الكوفاس" (COFACE) والتي صنفت الجزائر ضمن الدول ذات الخطر الكبير (Risque B) وهو ما يشير إلى أن المحيط السياسي والأمني غير ملائم. 4 وبقدر ما ساهمت هذه

 3 . فطيمة حفيظ، المرجع الساب، ص. 135.

 ^{1.} فطيمة حفيظ، " الشراكة الأورو -متوسطية واشكالية الاستثمار الأجنى المباشر في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد النتمية، 2002 - 2003، ص. 133.

 $^{2.\ \}underline{http://www.al-watan.com/data/20060212/index.asp?content=ecs4\#4.}$

 ^{4.} د. الشريف بقة، "حركية الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياجات التنمية العربية"، مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، فرع اقتصاد دولي،
 جامعة بانتة، دفعة 2003، ص. 9.

المكاتب في نشر المخاوف لدى الشركات الاستثمارية الأجنبية ساهمت بقدر أكبر وسائل الإعلام في نفور المستثمرين الأجانب من التوجه إلى الجزائر.

خلاصة القول أنه في الوقت الذي تصاعد فيه الاهتمام والتنافس الحاد بين الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم مصادر التمويل، نجد أن الجزائر لم تستطع -من خلال سعيها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر - تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة معدلات التشغيل والتخفيض من حدة البطالة إضافة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. والواقع أن الحجم المستقطب لا يزال بعيدا عن طموحاتها، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر كانت معظمها متمركزة في قطاع المحروقات؛ وعلى الرغم من أنها ساهمت في زيادة الإيرادات المتأتية من البترول إلا أنها لم تساهم في زيادة التشغيل وخفض معدل البطالة، سيما وأن قطاع المحروقات يتسم بأنه كثيف رأس المال ويعتمد على رأس المال الثابت أكثر من اليد العاملة.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني الكثير من الصعوبات التي تحد من مقدرته التنافسية رغم الإمكانيات التي يزخر بها. فالجزائر تعتمد بصورة شبه مطلقة على قطاع المحروقات وهذا ما تؤكده الأرقام الدالة على بنية الصادرات الجزائرية. وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية. ومن بين خصائص الاقتصاد الجزائري أيضا أنه يتميز بالتبعية الكبيرة لدول الاتحاد الأوروبي وهو ما يستخلص من التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر.

ويعتبر تراجع مستويات المديونية أهم عامل إيجابي في المؤشرات التي تم استعراضها ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة الدفع المسبق للديون التي بدأت فيها الجزائر سنة 2005.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى الرغم من محاولات الجزائر لتوفير بعض عنصر المناخ الاستثماري، من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية في مختلف المجالات وإقامة بعض هياكل البنى التحتية، إلا أنها لم تتجح في جذب الحجم المطلوب من الاستمارات الأجنبية المباشرة، باستثناء قطاع المحروقات وقطاع الاتصالات.

الفصل الثالث: العملة الأوروبية الموحدة على ميزان المدفوعات الجزائري.

عرف التاريخ الأوروبي الحديث أكبر عملية تحول نقدي، تمثلت في بداية التعامل باليورو كعملة رسمية. ومن المؤكد أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها دول الاتحاد الأوروبي، بتخليها عن عملاتها الوطنية وتبنيها لهذه العملة خلق وضعا جديدا في النظام النقدي العالمي. ولما كانت الجزائر تربطها بالاقتصاد الأوروبي علاقات تجارية قوية، فإنه من الطبيعي أن تتأثر هذه العلاقات بدخول اليورو رسميا في المعاملات التجارية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يطال هذا التأثير بنية المبادلات الخارجية، والمديونية الخارجية للجزائر. ومن أجل تحليل هذه الانعكاسات سيتم الاستعانة بوسيلة هامة، هي ميزان المدفوعات، الذي يعتبر من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة. وعليه تمكن دراسته من تحليل انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على الاقتصاد الجزائري. وقبل ذلك يجب أو لا

المبحث الأول: ميزان المدفوعات Balance OF Payment

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياساتها الاقتصادية، المالية والنقدية، ويعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات. كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه البيان الذي يوضح تدفق الصفقات من وإلى البلد خلال فترة زمنية المعاملات وتتمثل هذه التدفقات في المدفوعات والاستلامات. وتتمثل الاستلامات في المعاملات الدائنة في ميزان المدفوعات والتي تؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي من الأجانب. أما المدفوعات فهي المعاملات المدينة في ميزان المدفوعات، أي تلك التي تؤدي إلى دفع النقد الأجنبي إلى الأجانب.

^{1.} د. صالح فلاحي، محاضرات في الاقتصاد الدولي (باتنة: خدمات قانا، 2005)، ص. 62.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضا بأنه السجل المحاسبي الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. والمعروف أن العلاقات الاقتصادية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين الدولة وبقية دول العالم مثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل وغيرها من المعاملات.

من خلال التعريفين السابقين لميزان المدفوعات يمكن استخلاص ما يلي:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط. أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا تدخل في ميزان المدفوعات؛ أي أن ميزان المدفوعات هو بمثابة سجل موجز لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (سواء كانوا أفرادا أو شركات أو هيئات حكومية) وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة.
- يسجل ميزان المدفوعات القيمة النقدية لمشتريات الدولة ومبيعاتها من السلع (الصادرات والواردات) والخدمات (النقل الجوي، البحري، البري، التأمين، والسياحة...)، وأيضا الهبات التي تستلمها الدولة أو تمنحها لبقية دول العالم، بالإضافة إلى القروض والاستثمارات، سواء المستثمرة في الخارج أو الاستثمارات الأجنبية في الدولة. ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاث حسابات رئيسية هي: الحساب الجاري، حسابات العمليات الرأسمالية، وحساب الاحتياطي الرسمي. كما سيأتي شرحه لاحقا.

^{1.} يقصد بالمقيمين في الدولة الأفراد والهيئات والمشروعات العامة الذين يرتبطون بالدولة برابطة تبعية اقتصادية، ولو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعية سياسية؛ أي كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدولة. أما غير المقيمين فيقصد بهم الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدول الأخرى؛ أنظر كامل بكري، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص. 275-276؛ وأنظر أيضا: محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999)، ص. 47.

^{2.} عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1993)، ص. 102.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر أنه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات. ولذلك فهو يحظى بالكثير من الاهتمام، ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات...إلخ)، وتعود هذه الأهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية: 1

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي. إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصادي الدولي. وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها. مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية...إلخ.
- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

_

^{1.} عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي (عمان: دار المجدلاوي للنشر، 1999)، ص. 115؛ وسامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي الطبعة الثالثة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1982)، ص. 91.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة.

المطلب الثالث: تركيب ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث أقسام مستقلة يتضمن كل قسم مجموعة من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة، ويمكن تناول هذه الأقسام بالشرح الموجز كما يلي:

أولا: الحساب الجاري Current Account

وهو أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ويشمل هذا الحساب العمليات التجارية وحساب التحويلات من جانب واحد.

1- الحساب التجاري ويتكون من التجارة في السلع والخدمات.

يشمل هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع، وتظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين. وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة استلامات، بينما تعتبر الواردات بمثابة مدفوعات. أما التجارة في الخدمات فتشمل الصادرات والواردات من الخدمات، مثل العائد للدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها كاستخدام بواخرها في شحن البضائع واستخدام مؤسسات التأمين فيها للتأمين على بضائع الدول الأجنبية وما تنفقه الدولة لأغراض التعليم وأغراض البعثات الدبلوماسية وغيرها.

2- حساب التحويلات من جانب واحد: ويشمل هذا الحساب مبادلات تتم دون مقابل وقد تكون خاصة مثل تحويلات العاملين والمغتربين إلى ذويهم بالخارج إضافة إلى هبات الحكومات والهيئات الوطنية والدولية، وقد تكون شعبية وتشمل المنح (العينية أو النقدية) مثل منح الإعانة عند التعرض إلى الكوارث الطبيعية، مثل كارثة سونامي التي ضربت دولا في جنوب شرق آسيا (اندونيسيا، سيريلانكا، الهند)، والإعانات التي تحصلت عليها الجزائر في أعقاب الزلزال الذي ضرب مدينة بومرداس في 21 ماي غير 2003. وعليه يمكن القول أن العمليات التي تتدرج في الحساب هي عمليات غير

_

^{1.} محمود يونس، اقتصاديات دولية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000)، ص. 168.

تبادلية، فهي من جانب واحد ولا يترتب عليها حقوق أو التزامات على أحد الطرفين كما أنها تكون في صورة سلع أو خدمات أو في شكل نقود أو أصول عينية.

ثانيا: حسابات العمليات الرأسمالية Capital Account

يحتوى ميزان المعاملات في رأس المال على كل المعاملات الدولية التي تتشأ عنها التزامات أو حقوق (ديون أو ملكية). وينقسم هذا الحساب إلى قسمين قسم يحتوى على معاملات رأس المال طويلة الأجل والقسم الثاني يحتوى على معاملات رأس المال قصيرة الأجل.

1- حساب رأس المال طويل الأجل: ويشمل رؤوس الأموال المحولة إلى أو من الخارج لاستثمارها لأجل طويل. ومرد ذلك أسباب عديدة منها أن سعر الفائدة قد يكون أعلى في إحدى الدول عنه في الأخرى، أو قد تكون توقعات الربح أكبر في الخارج في حالة الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة (الاستثمارات المحفظية). وعندما يستثمر المواطنون في الخارج، فإنه يقال بأن الدولة تواجه تدفق رؤوس أموال إلى الخارج وهي صفقات مدينة. وعندما يستثمر الأجانب في الدولة فإنها تواجه تدفق رؤوس أموال اليى الداخل وهي صفقات دائنة. ويشار إلى تدفق رؤوس الأموال للخارج على أنه تصدير رأس المال وإلى تدفق رؤوس أموال للداخل على أنه استيراد رأس المال. وبعبارة أخرى، فإن تدفق رؤوس الأموال للخارج يترتب عنها مدفوعات للأجانب ولذلك يعتبر قيد مدين في حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات بأم الداخل فيترتب عليه استلامات نقدية بالنسبة للمواطنين ولذلك يعتبر قيد دئن في حساب رأس المال بميزان المدفوعات وفي مقابل هذه الاستلامات يحصل المأبين على أصول مالية على أصول مالية على المواطنين.

2- حساب رأس المال قصير الأجل ويسجل في هذا الحساب صافي التغير في المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة، مثل الأصول النقدية

^{1.} محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: الدار الجامعات المصرية، 1978)، ص. 49.

^{2.} د. صالح فلاحي، محاضر ات...، المرجع السابق ص. 65.

وودائع المصارف والكمبيالات وأوراق مالية قصيرة الأجل والاعتمادات التجارية وغيرها.

ثالثا: حساب الاحتياطي الرسمي Official Reserve Account

يقيس هذا الحساب صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة بين دولة معينة والعالم الخارجي، كما يعطي صورة عن التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال سنة معينة. وتشير الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة إلى ما تملكه من الذهب، بوصفه نقدا وليس سلعة، وصافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي، والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وحقوق السحب الخاصة. 4

أما طريقة القيد في ميزان المدفوعات فتتم وفق نظرية القيد المزدوج بحيث كل معاملات دولية تؤدي إلى مدفوعات من العالم الخارجي إلى الدولة تعتبر استلامات تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، في حين أن المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي تقيد في الجانب المدين من الميزان. كما يجب الإشارة إلى أن الاحتياطات الرسمية للدولة تستعمل في عمليات تسوية الرصيد المدين (العجز) أو تسوية الرصيد الدائن (الفائض).

محمد سيد عابد، التجارة الدولية (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001)، ص. 294.

^{2.} يجب التمييز بين الذهب كوسيلة من وسائل الدفع التي تقبل في الوفاء بالالتزامات الدولية أين تسوي الدولة اختلال ميزان مدفوعاتها بتصدير أو استراد الذهب. وهو الذهب الذي تحتفظ به في بنكها المركزي أو السلطات النقدية كاحتياطي النظام النقدي، والسلع الذهبية (السلع التي يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن 70 بالمائة) كالجلي والسبائك الذهبية فهي تظهر في الحساب الجاري؛ أنظر عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص. 98.

^{3.} تشير صافى مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولى يشير إلى حصة وديعة الدولة لدى صندوق النقد الدولى والتي تكون على شكل ذهب أول عملات قابلة للتحويل. أما العملات القابلة للتحويل إلى الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني والغرنك السويسري وعدد قليل من العملات التي يمكن مبادلتها بسهولة الواحدة مقابل الأخرى، والتي تكون مقبولة في الدفع لتسوية المعاملات الدولية؛ أنظر دومينيك سالفدور، سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا على العدل (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص. 135.

^{4.} حقوق السحب الخاصة (SDR) هي عبارة عن وحدة حسابية ظهرت سنة 1969 وهي نوع حديد من الأصول الاحتياطية التي تستعمل في دفاتر صندوق النقد الدولي لتغطية العجز، حيث تمثلك الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حصص من حقوق السحب الخاصة تتناسب وأهميتها الاقتصادية وحجم تجارتها الخارجية. والدول الأعضاء بإمكانها أن تستخدم حصتها من حقوق السحب الخاصة للحصول على قدر مساو من العملات القابلة للتحويل لمواجهة الصعوبات التي يعاني منها ميزان مدفوعاتها.

حساب السهو والخطأ

تبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس. وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين. ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين إلى واحد من الأسباب التالية: 2

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات؛
- الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة، فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.

المطلب الرابع: اختلال ميزان المدفوعات

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج؛ إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائضا أو عجزا، فنقول في هذه الحالة أنه في حالة اختلال.

أولا: العمليات التلقائية أو المستقلة وعمليات الموازنة

لتوضيح معنى الاختلال لميزان المدفوعات يجب التمييز بين نوعين من العمليات التي تظهر في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها وهي العمليات التلقائية أو المستقلة وعمليات الموازنة أو التسوية.

^{1.} زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون سنة النشر)، ص. 92.

^{2.} عرفان تقى الحسنى، المرجع السابق، ص. 118.

العمليات المستقلة: وهي العمليات التي تتم لذاتها، وتتمثل أساسا في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال بما في ذلك حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة، وحساب التحويلات من جانب واحد. وتحدث التغيرات في هذه العمليات نتيجة الاختلاف في مستويات الإنتاج، الأسعار، المداخيل، والاستهلاك بين الدول.

عمليات الموازنة أو التسوية: هذه العمليات لا تتم لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل (على شكل قروض)، أي تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية إضافة إلى الهبات والقروض الطويلة لأجل تحقيق التوازن. وتعرف هذه العمليات أيضا بعمليات التسوية أو العمليات التعويضية. ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز ورصيده سلبيا عندما تكون مجموع المبالغ المدينة يفوق مجموع المبالغ الدائنة؛ أي مجموع المدفوعات أكبر من مجموع الاستلامات. أما إذا كان رصيد العمليات التلقائية موجبا فهذا يعني أن الميزان يحقق فائضا، بمعنى مجموع الاستلامات أكبر من مجموع المدفوعات. ويكون رصيد العمليات التلقائية معدوما في حالة التوازن، وذلك عندما يكون مجموع المدفوعات مساويا لمجموع الاستلامات. ويسوى اختلال ميزان المدفوعات بواسطة عمليات الموازنة.

ثانيا:أسباب الاختلال

يعتبر الاختلال السلبي (العجز) أو الإيجابي (الفائض) في ميزان المدفوعات من الأمور الشائعة في الحياة الاقتصادية. وقد يكون هذا الاختلال مؤقتا حينما يرتبط بظروف اقتصادية عرضية (طارئة تحدث في سنة معينة ولا تتكرر في السنوات التي تليها)، ويزول هذا الاختلال بزوال هذه الظروف. و الواقع أن هذا النوع من الاختلال لا يثير مشكلات كبيرة كونه ظرفي يزول بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه. أما إذا

^{1.} زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص. 97.

^{2.} المرجع نفسه، ص. 98.

^{3.} صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري) (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2000)، ص. 10.

استمرت هذه الظروف فالاختلال في هذه الحالة يعتبر دائما وهو ما يدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه وإزالته.

ويمكن إجمال الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية: 1

- عوامل عرضية لا ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها، إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية. وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.
- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها ووارداتها وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.
- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة. فإذا كان سعر الصرف لعملة دولة ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بالنسبة الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان. 2 لذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يعتبر من بين الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات.

إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر تشترك الدول النامية في جملة من الأسباب التالية: التي تساهم في عجز ميزان مدفوعاتها نذكر منها الأسباب التالية:

1- ضعف جهازها الإنتاجي، وانخفاض درجة مرونته، ويأتي هذا الضعف في الجهاز الإنتاجي نتيجة عدم تتوع نشاطاتها الاقتصادية، كما أن هيكل صادراتها يتسم

^{1.} زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص. 101.

^{2.} http://www.majalisna.com/showflat.php?Cat=&Board=ec&Number=351187.

بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين. أ وفي غالب الأحيان تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية (مثل اعتماد الجزائر في صادراتها على البترول). الأمر الذي يضعف مقدرتها على التصدير إلى الدول الأجنبية.

2- عدم قدرتها على التوسع في الخدمات، نتيجة ضعف الإمكانيات المتاحة لديها، حيث أن الخدمات في الدول النامية غير متطورة لا من حيث الكم ولا من حيث النوع، الأمر الذي يجعل هذه الدول غير مصدرة لهذه الخدمات، بل أنها تعتمد في تلبية حاجاتها من هذه الخدمات على ما توفره لها الدول المتقدمة، أي أن وارداتها من الخدمات تفوق صادراتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، لأن العجز في تعاملها الخارجي في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في الميزان التجاري.

E- يساهم عنصر رأس المال بشكل كبير في عجز موازين مدفوعات الدول النامية، بحيث يزيد من حدة العجز بسبب أن هذه الدول تعاني من انخفاض دخولها الفردية، مما يجعلها غير قادرة على توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات فيها، وهو ما يجعل الدول تعتمد على التمويل الخارجي والقروض لإنشاء المشاريع، ولذلك فهي لا تستطيع أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويزداد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات.

4- إن جهود التنمية في البلدان النامية تؤدي إلى اعتماد هذه البلدان على الخارج لكون أن التنمية تتطلب إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على التجهيزات والماكينات المستوردة من الخارج، فضلا عن الخبرة الفينة الضرورية، وطالما أن إقامة هذه المشروعات في البلدان النامية تحتاج إلى فترة أطول لتحقيق الإيرادات، فإنه خلال هذه الفترة تكون هناك فجوة بين الطلب والعرض، وهو ما يؤدي في تعميق حدة الاختلال في ميزان المدفوعات.

^{1.} Ibid.

^{2.} خليج حسن خلف، التمويل الدولي (الأردن: الوراق للنشر، 2004)، ص. 133.

^{3.} المرجع نفسه، ص. 135.

^{4.} زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص. 101.

5- بسبب عدم تطور وسائل الإنتاج وأساليبه في الدول النامية، فإن مشاريعها تعمل في الغالب بمستوى كفاءة إنتاجية منخفضة، بمعنى أنها تنتج بكلفة عالية ونوعية متدنية، ومن ثم فإن أسعار منتجاتها تكون أعلى من مثيلاتها في الدولة المتقدمة التي تمتلك وسائل الإنتاج والخبرة الفنية المتطورة، مما يجعل إنتاجها يتميز بكلفة وأسعار منخفضة ونوعية أحسن، وهذا ما يجعل إمكانات التصدير متاحة بشكل أكبر لمنتجات الدول المتقدمة مقارنة بمنتجات الدول النامية وهو ما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية، والمحصلة هي عجز في ميزان مدفوعات الدول النامية.

ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هناك عدة آليات معتمدة منها ما يعتمد على قوى تلقائية (آلية السعر، آلية الدخل، نظرية تعادل القوة الشرائية)، أو عن طريق التدخل الحكومي بواسطة السياسات النقدية والمالية.²

مما سبق ذكره، يمكن القول أن قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول يترتب عنه ارتباط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات دائنة ومدينة يستوجب تسويتها، ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لهذه العلاقات؛ ويعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي للدولة. كما يعتبر أداة جيدة لتحليل هذا الوضع بالنسبة للكثير من المتعاملين مثل البنوك والمؤسسات والأشخاص.

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري

أصبحت دول الاتحاد الأوروبي تشكل كتلة اقتصادية كبيرة. وقد تدعم دورها بعد انطلاق العملة الأوروبية اليورو مع مطلع سنة 1999. وهذا من شأنه أن يــؤدي إلــى تحقيق بعض المكتسبات على مستوى التنافسية الاقتصادية للإتحاد الأوروبي، وسيؤدي لا محالة إلى تغيير حجم واتجاهات المبادلات بينه وبين بـاقي الــدول. ومــا يمكـن ملاحظته هو تتامي الطلب على الأرصدة من اليورو وزيادة حصته في الأسواق المالية بحكم كونه عملة متداولة في الميدان التجاري.

^{1.} خليج حسن خلف، المرجع السابق، ص. 135.

^{2.} لمزيد من المعلومات أنظر: د. صالح فلاحي، محاضرات...، المرجع السابق ص.ص.76-84؛ أنظر أيضا: زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص. 108-121.

ولما كان للإتحاد الأوروبي النصيب الأكبر في التجارة الخارجية والمعاملات الاقتصادية مع الجزائر، فمن المتوقع أن تفرز العديد من الانعكاسات على مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري بعد تبنى هذه الدول لعملة موحدة.

ويمكن تتاول هذه الانعكاسات من خلال دراسة تأثير العملة الأوروبية الموحدة اليورو على ميزان المدفوعات الجزائري. وقبل التطرق لهذه التأثيرات من المهم التطرق أو لا إلى تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة 1995 - 2005. والذي يوضح معاملات الجزائر في السلع والخدمات والدخل وتظهر هذه الأخيرة في الحساب الجاري، وأيضا المعاملات التي تتضمن أصولا وخصوماً مالية مع العالم الخارجي ومعاملات تدون كتحويلات دون مقابل والتي يبرزها حساب رأس المال.

الجدول رقم 19 تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005.

ِ أمريكي	دو لار	مليار	الوحدة:
----------	--------	-------	---------

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات
26.81	14,27	11,14	6.70	9.61	12.3	3.36	1.51	5.96	4.1	0.15	الحساب التجاري (1)
46.38	32,22	24,477	18.71	12.09	21.65	12.32	10.15	13.82	13.2	10.25	الصادرات (فوب)
45.59	31,55	23,99	18.11	18.53	21.06	11.91	9.7	13.18	12.6	9.7	المحروقات
0.79	0.67	0.47	0.60	0.56	0.59	0.41	0.38	0.64	0.6	0.5	باقي الصادرات
-19.57	-17,95	-13,32	-12.01	-9.48	-9.35	-8.96	-8.87	-8.13	-9.1	-10.1	الواردات (فوب)
-2.16	-2,01	-1,35	-1.18	-1.53	-1.45	-1.84	-1.50	-1.08	-1.4	-1.3	صاف <i>ي خدمات غير</i> موزعة (2)
2.46	1.85	1.57	1.30	0.91	0.91	0.72	0.74	1.07	0.8	0.7	دائن
-4.62	-3.86	-2.92	-2.48	-2.44	-2.36	-2.56	-2.24	-2.15	-2.2	-2.0	مدین
-4.92	-3,60	-2,70	-2.23	-1.69	-2.71	-2.29	-2.0	-2.22	-2.4	-2.2	صافي حساب الدخل (3)
1.44	0.99	0.76	0.68	0.85	0.38	0.22	0.37	0.26	0.2	0.1	دائن
-6.36	-4.59	3.46-	-2.91	-2.54	-3.09	-2.51	-2.37	-2.47	- 2.56	-2.31	مدین منها
	-1. 29	1.18-		-1.52	-1.93	-1.85	-1.95	-2.11	-2.5	-1.3	مدفوعات الفوائد
1.99	2,46	1,7	1.07	0.67	0.79	0.79	1.09	1.06	0.9	1.1	صافي التحويلات (4)
21.72	11.12	8. 84	4.36	7.06	8.93	0.02	1.12	3.45	1.2	-2.2	ميز ان العمليات الجارية (1) + (2) +(3) + (4)

الفصل الثالث: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على ميزان المدفوعات الجزائري

-4.78	-1.87	-1.37	-0.71	-0.87	-1.36	-2.40	-0.66	-2.29	-3.3	-4.4	حساب رأس المال
1.02	0.62	0.62	0.97	1.19	0.42	0.46	0.47	0.26	0.3	00	عائدات الاستثمار
		0.02			••••		••••	0.20	0.0		المباشر (صافي)
-2.97	-2.23	-1.38	-1.32	-1.99	-1.96	-1.97	-1.33	-2.51	-3.4	-3.9	رأس المال العام
				1100					0	0.0	(الصافي)
1.41	2.12	1.65	1.6	0.91	0.80	1.08	1.83	1.69	1.8	3.2	السحب
-4.38	-4.35	-3. 03	-2.92	-2.90	-2.76	-3.04	-3.16	-4.20	-5.2	-7.1	استهلاك القروض
											قروض قصيرة
-2.83	0.26	-0.61	-0.36	0.06	0.18	-0.89	-0.20	-0.04	-0.2	-0.3	المدى والسبهو
											والخطأ
									-0.16	-0.2	قروض قصيرة
											المدى حساب السهو
0	0	0	00	00	00	00	00	00	00	-0.20	والخطأ
16.94	9.25	7.47	3.65	6.19	7.57	-2.38	-1.78	1.16	-2.1	-6.3	ميزان الكلي
16.94-	-9.25	-7.47	-3.65	-6.19	-7.57	2.38	1.78	-1.16	2.10	6.3	التمويل
									_		التغير في
		•••	-3.39	-6.05	-7.51	2.40	1.21	-3.83	2.10	0.50	الاحتياطات
											الإجمالية
			0.30	-0.14	-0.10	-0.36	-0.45	-0.35	0.60	0.30	إعادة الشراء من
											الصندوق
00	00	00	00	00	00	0.05	00	00	0.4		التغير في
00	00	00	00	00	00	-0.05	00	00	-0.1	-1.1	الالتزامات الأخرى
											بنك الجزائر
	43.11	32.92	00	00	00	00	0.52	2.22	3.53	4.94	الديون المعاد جدولتها
											ميزان المدفوعات
			0.04	00	0.04	0.08	0.13	0.34	0.20	0.63	ميرن المدعم والمتعدد
	•••		0.01		0.01	0.00	0.10	0.01	0.20	0.00	الأطراف
						_	_	_	_	_	الاحتياطيات من
56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90	4.40	6.84	8.04	4.20	2.10	غير الذهب
27,87	23,72	24,32	19,14	18.08	12.19	4,58	7,56	9.39	4,48	2,08	بالأشهر للواردات
											سعر الوحدة
54,4	38,66	29,03	25,24	24,8	28,00	18,03	12,85	19,49	21,6	17,6	المصدرة من
											البترول الخام

Source:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Avril 2004, p. 40.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport juillet 2005, p. 54.
- http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm -->

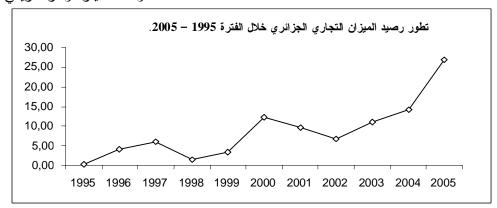
المطلب الأول: تطور الميزان الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية. ويستقبل هذا الحساب رصيد كل من الميزان التجاري، وميزان الدخل والخدمات وصافى التحويلات من طرف واحد.

أولا: تطور الميزان التجاري

يتضمن هذا الجزء التطورات التي جرت في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 1995 - 2005 المتعلقة بتجارتها في السلع.

الشكل رقم 7 تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1995 – 2005. الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19.

كما تبينه المعطيات الواردة في الجدول رقم 19 والشكل البياني أعلاه، فقد حقق رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1995 فائضا قدره 15 مليون دولار وجاء هذا نتيجة قيمة الصادرات المحققة والمقدرة بــ 10.10 مليار دولار و قيمة الواردات المقدرة بــ 10.10 مليار دولار، ويعتبر هذا الرصيد أقل رصيد خلال الفترة تحت الدراسة، ومرد ذلك انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هذه السنة 17.6 دولار. وارتفع رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1996 إلــي 4.1 مليار دولار وكان هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث سجلت هذه الأخيرة انتقالا من 17.6 دولار أمريكي سنة 1996. واستمر اتجاه

رصيد الميزان التجاري نحو الارتفاع سنة 1997 ليحقق مبلغ 5.96 مليار دولار. وتميزت سنة 1998 بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات ككل. فقد انخفض رصيد الميزان التجاري من 5.96 مليار دولار سنة 1998، أي حقق انخفاض بما نسبته مليار دولار سنة 1998، أي حقق انخفاض بما نسبته تقدر 74.66 بالمائة. كما نلاحظ أن حصيلة الصادرات خلال سنة 1998 انخفضت بنسبة تقدر بـ 26.55 بالمائة مقارنة بسنة 1997 حيث بلغت مقدار 10.15 مليار دولار بعد أن كانت تقدر بـ 13.82 مليار دولار سنة 1998 بمعنى أن الصادرات انخفضت بمقدار 8.68 مليار دولار المحروقات انخفضت هي الأخرى في هذه السنة حيث تراجعت أن الصادرات خارج المحروقات انخفضت هي الأخرى في هذه السنة حيث تراجعت قيمتها من 0.64 مليار دولار إلى 8.63 مليار دولار في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الوردات من 8.13 مليار دولار سنة 1998 إلى 8.87 مليار دولار سنة 1998.

وكان الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري. وعرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، وخاصة سنة 2005 حيث حقق الميزان التجاري فائضا بقيمة 26.81 مليار دولار وهو أعلى رصيد خلال الفترة تحت الدراسة.

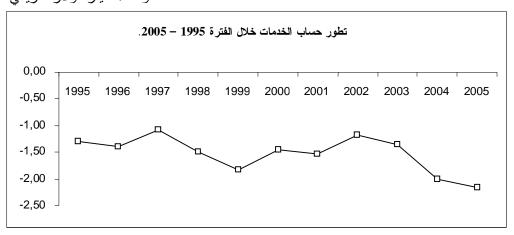
أما الواردات فكما تظهرها البيانات، فقد تراجعت قيمتها في السنوات من 1997 إلى 1999 نتيجة لتراجع عوائد الصادرات كما تم الإشارة إليه سابقا، لتعرف السنوات التالية تزايدا في قيمتها من سنة لأخرى -وتركيبة هذه الواردات هي في الأساس سلع استهلاكية غذائية وسلع استهلاكية غير غذائية وسلع التجهيز الصناعي - ويأتي هذا لمقابلة الطلب المتزايد على متطلبات النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وارتفاع الطلب المحلى على السلع الاستهلاكية.

وخلاصة القول فإن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هـو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسـواق العالميـة، وذلك بفضل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمـالي الصـادرات الجزائريـة. بعبارة أخرى، فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيـرات أسـعار البترول في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تتويع الصادرات.

ثانيا: ميزان الخدمات والدخل والتحويلات الجارية

تظهر البيانات المتاحة من خلال الجدول، أن حساب الخدمات سجل رصيدا سلبيا في ميزان المدفوعات على طول فترة الدراسة، وهذا يدل أن حجم التدفقات الخارجة من الجزائر (المدفوعات) أكبر من تلك الداخلة إليها (المتحصلات). ولعل السبب في ذلك يعود إلى تزايد تكاليف النقل الجوي والبحري وخصوصا نقل البضائع وتأمينها، إلى جانب تكاليف الصيانة، أو أهم هذه التكاليف هي تلك المتعلقة بنقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية.

الشكل رقم 8 تطور حساب الخدمات خلال الفترة 1995 – 2005. الوحدة: مليار دو لار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19.

ونلاحظ أن هذا الحساب حقق أكبر عجز له سنة 2005 ونجد أن المتحصلات في حساب الخدمات بلغت 2.4 مليار دولار بينما بلغت المدفوعات 4.62 مليار دولار فكان العجز بمقدار 2.6 مليار دولار، ومرد ذلك خروج رؤوس الأموال لتسديد فوائد الدين

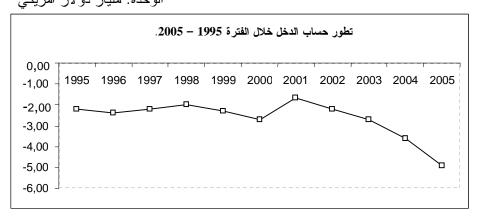
_

^{1.} صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 2004، ص. 155.

الذي تراجع كثيرا نتيجة الدفع المسبق للديون الذي التجأت إليه الجزائر غداة تحقيقها فوائض مالية من ارتفاع سعر البترول.

ويسجل نفس الاختلال على مستوى الدخل، ذلك لأن حجم الأموال الموظفة في ويسجل نفس الاختلال على مستوى الدخل، ذلك لأن حجم الأموال الموظفة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية في الداخل مما نتج عنه ارتفاع في حجم المدفوعات، خاصة المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، في مقابل تراجع الاستثمارات في الخارج، أضافة إلى أن عوائد الاحتياطات الناجمة عن الزيادات التي حدثت في حجم الاحتياطي الرسمي للجزائر، نتيجة ارتفاع حجم الصادرات على إثر التحسن في مستوى أسعار النفط، ضئيلة مقارنة بحجم الأرباح المحولة للخارج من قبل الشركات الاستثمارية، وسبب ذلك الانخفاض في مستوى أسعار الفوائد الدولية. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات، إذ أن المداخيل المحولة إلى الخارج تجاوزت المداخيل الأجنبية نحو الجزائر، إضافة إلى مدفوعات الفوائد على القروض التي ساهمت في إحداث هذا العجز.

الشكل رقم 9 تطور حساب الدخل خلال الفترة 1995 - 2005. الوحدة: مليار دو لار أمريكي

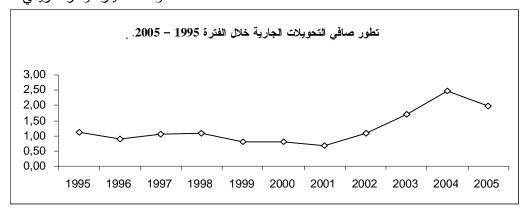


المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19.

^{1.} نادية العقون ، "تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1995"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق وعلوم الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل (2003- 2004)، ص. 154. 2. صندوق النقد العربي، النقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 2003، ص. 149.

أما بالنسبة لبند صافي التحويلات من جانب واحد، والذي تمثل تحويلات العاملين في الخارج أهم عناصره، فإن البيانات الواردة في الجدول تظهر بأنه حقق فائضا طوال فترة الدراسة، مما يعني بأن الفائض في هذا البند ناجم عن ارتفاع حجم المتحصلات الإجمالية لتحويلات العاملين. وبالنسبة للجزائر فإن ارتفاع اليورو مقابل الدولار يسهم في ارتفاع الفائض في بند صافي التحولات، حيث أن معظم تحويلات العاملين إلى الجزائر تأتي من العمالة المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 10 تطور صافي التحويلات الجارية خلال الفترة 1995 - 2005. الوحدة: مليار دو لار أمريكي.



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19.

من خلال الشكل البياني يتضح بأن هذا الحساب سجل رصيدا موجبا طوال الفترة تحت الدراسة، والملاحظ أيضا أن أكبر فائض سجل في بند صافي التحويلات الجارية، كان سنة 2004، حيث حقق فائضا قدره 2.46 مليار دولار.

وفي هذا السياق ووفقا لدراسة قام بها بنك الاستثمار الأوروبي، فإن المغتربين الجزائريين يفضلون القنوات غير الرسمية لتحويل أموالهم نحو الجزائر، فهم لا يعتمدون على القنوات الرسمية (البنوك، ومراكز البريد، والخزينة)، نتيجة العراقيل والصعوبات التي يواجهونها عند تحويل أموالهم بالنظر إلى طول المدة وسعر الصرف غير الجذاب مقارنة بما توفره السوق الموازية من سهولة التحويل وسعر الصرف

الملائم، ويضاف إلى ذلك غياب الهيئات المالية والمصرفية الجزائرية في الخارج. وعليه نستنج أن المبالغ الواردة في الجدول لا تعبر عن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين ونستنج أيضا عدم تحول جزء من مداخيل العاملين الجزائريين في أوروبا. وهو الأمر الذي يتطلب قيام الدولة الجزائرية برسم سياسة خاصة بجذب مدخرات المغتربين الجزائريين ليرتفع مستوي التحويلات والتدفقات المالية الخاصة بهم عن طريق تسهيل الإجراءات استحداث الهيئات المتخصصة، سيما في الدول التي تتواجد فيها هذه الجالية بكثرة.

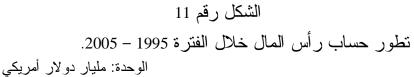
ومحصلة للتطورات الحاصلة في البنود السابقة، فقد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري فائضا طوال الفترة الممتدة بين 1995 - 2005 باستثناء سنة 1995 أين حقق عجزا. ففي سنتي 2000 و 2001 بلغ حجم الفائض المحقق حوالي 9 مليار دولار و7 مليار دولار على التوالي، لينخفض هذا الفائض إلى 4 مليار دولار سنة 2002 ثم 8 مليار دولار سنة 2003، ثم ارتفع إلى 21 مليار دولار سنة 2005. ومما لا ريب فيه أن انعكاس ارتفاع أسعار النفط على الرصيد الإيجابي للميزان التجاري له الأثر الأكبر على رصيد الحساب الجاري ، فإذا تم استبعاد التطورات في سوق النفط الدولية وأثرها على الميزان التجاري والجاري تبقى العناصر الأخرى دون مستوى الطموحات، ويظهر ذلك من خلال التواضع النسبي في مستوى النتائج المحققة في مجال تنويع الصادرات وتتشيط قطاع الخدمات، وخاصة قطاع السياحة.

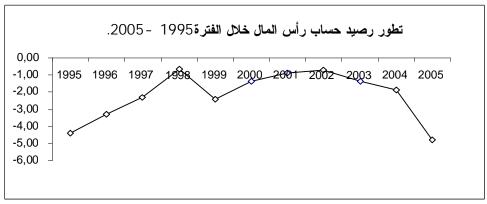
المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال، والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية. وقد عرف ميزان حساب رأس المال رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة.

_

^{1.} جريدة الخبر، "البنك الأوروبي يهتم بالظاهرة عن قرب، أموال الجزائريين فب أوروبا تحت الرقابة" العدد 4660، السبت 2006/03/25، ص. 6.





المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19.

يتضح من خلال الرسم البياني والنتائج الواردة في الجدول رقم 19، أن أكبر عجز سجله حساب رأس المال في الفترة تحت الدراسة كان خلال سنتي 1995، و 2005، أين قدر العجز في السنتين 4.4 و 4.78 مليار دولار على التوالي نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسب تفاقم المديونية الخارجية واللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995، والتقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية في سنة 2005.

ويمكن إبراز أهم الأسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في ما يلي:

- ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر مقارنة بالدول العربية حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر بــ 1.081 خلال سنة 2005 في حين قدر حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى مصر فــي نفـس السنة بــ 4.1 مليار دولار، وفي السودان 2.1 مليار دولار، وفي المغــرب مليار دولار، مما يعني ضعف رأس المال الوافد إلى الجزائر؛

^{1.} UNCTAD, World Investment Report 2006, p.p. 292 – 293.

- عبء المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج سواء نتيجة لإعادة الجدولة خلال سنتي 1994 و 1995 أو نتيجة دفع الأقساط وخدمات الديون أو نتيجة عملية الدفع المسبق لهذه المديونية خلال سنتي 2005 و 2006. وعليه، تعتبر المديونية أحد أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال خلال الفترة تحت الدراسة.
- افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الأموال في الداخل واجتذاب الأجنبية من الخارج.

ومما سبق يمكن القول أن حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة، عجزا مستمر، غير أن الفائض المسجل في الحساب التجاري ساهم في تغطية هذا العجز.

في ضوء التطورات في ميزان الحساب الجاري، وميزان حساب رأس المال، فقد حقق ميزان المدفوعات عجزا خلال السنوات 1995، 1996، 1998، 1998، 1999، بينما حقق خلال السنوات الأخرى فائضا، وهناك عدة أسباب ساهمت في اختلال ميزان المدفوعات منها ما يتعلق بالميزان التجاري وأخرى تتعلق بعناصر حساب رأس المال، لكن يعتبر سعر البترول في الأسواق العالمية أهم تلك الأسباب بالنظر لأهمية هذه المادة في صادرات الجزائر، إضافة إلى تركيبة واتجاه وارداتها وتركيبة مديونيتها الخارجية، وبالتالي يفترض أن سعر صرف الدولار مقابل اليورو سيكون له انعكاسات واضحة على ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على ميزان المدفوعات الجزائري

ما من شك بأن إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو والتعامل بها سيحدث آثارا عميقة على ميزان المدفوعات الجزائري وقد تكون أكثر وضوحا على الميزان التجاري. ويمكن متابعة هذه التأثيرات من خلال الاعتماد والارتكاز على عدة تصورات، منها ما يلى:

التصور الأول: طالما أن الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات يتم تحصلها بالدولار الأمريكي، وهي عائدات تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، ونظرا لتراجع أسعار صرف الدولار مقابل اليورو فقد ينجم عن ذلك حتما خسائر في ميزان المدفوعات الجزائري.

التصور الثاني: تمثل حركة تجارة دول الاتحاد الأوروبي باتجاه الجزائر نسبة كبيرة من تجارة الجزائر مع العالم الخارجي، وعليه فإن استخدام العملة الأوروبية اليورو سيكون له أثر على حجم وقيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي.

التصور الثالث: اضطرار الجزائر إلى تسديد أقساط مديونيتها للاتحاد الأوروبي باليورو، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تضخم هذه المديونية أو تقلصها تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار صرف اليورو مع الدولار.

التصور الرابع: إن ظهور اليورو أدى إلى تشجيع الاستثمارات داخل دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما ترتب عنه انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج هذه الدول، مما ينتج عنه تراجع حركة رؤوس الأموال من دول الاتحاد الأوروبي باتجاه دول جنوب البحر المتوسط بما فيها الجزائر.

لكن قبل النطرق إلى هذه الانعكاسات من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذه التأثيرات عبارة عن انعكاسات غير مباشرة ولدتها طبيعة وهيكل التجارة الخارجية للجزائر نتيجة ارتباطه الشديد بكل من العملتين اليورو والدولار، في حين أن الانعكاسات المباشرة لتذبذب أسعار الصرف بين العملتين تظهر في موازين مدفوعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. إن ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يؤدي إلى انخفاض الصادرات الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لغلاء المنتجات الأوروبية، وبالمقابل زيادة الصادرات الأمريكية نحو دول الاتحاد الأوروبي، والعكس صحيح في حالة انخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نحو دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على الميزان التجاري

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية، يؤثر اليورو في الميزان التجاري الجزائري تبعا للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة اليورو والدولار، وأهمية المبادلات التجارية. فإذا كانت صادرات الجزائر تعتمد على ما يحدث في أسواق النفط العالمية (البيع بالدولار)، وإذا كانت وارداتها تأتى بصورة أساسية من بلدان أوروبية (الشراء باليورو)، فإنه في حالة ارتفاع قيمة اليورو يتضرر

الميزان التجاري لأن الجزائر ستجد نفسها مضطرة إلى بيع الدولارات المنخفضة قيمتها وشراء اليورو، يتحسن مركز الميزان التجاري.

أولا: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الواردات

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الموردين للجزائر من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات. وعليه فإن استخدام اليورو يكون أقل كلفة عنه في حالة التعامل بعملات أوروبية منفردة بالنسبة للمستورد، حيث أن المنتجات الأوروبية تسعر بعملة واحدة، وبالتالي لن يحتاج المستورد إلى تحويل الدولار الأمريكي إلى المارك ليستورد من ألمانيا والتحويل مرة أخرى من الدولار إلى البيزيتا ليستورد من اسبانيا.

لكن وكما سبق الإشارة إليه، فإن 97 بالمائة من صادرات الجزائر إلى الخارج تتم بالدولار وأن ما يقارب 60 بالمائة من وارداتها تأتى من الدول الأوروبية. وعلى هذا الأساس تتحمل الجزائر خسائر تجارية نتيجة لتراجع قيمة الدولار أمام اليورو.

وفي حقيقة الأمر، فإن الجزائر وعلى الرغم من الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال ضعيفا وغير قادر على تغطية احتياجاتها المحلية ويبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيد المنال في ظل عدم الاهتمام بهذا القطاع وفي الوقت ذاته زيادة الطلب على هذه السلع، وتعتمد الجزائر على المصادر الخارجية لتغطية هذا الطلب بعبارة أخرى أنها تعاني من التبعية سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية الأساسية كالحبوب، السكر، القهوة، الحليب أو المواد الاستهلاكية غير الغذائية مثل الدواء، والمواد الطبية وشبه الصيدلانية، والتي تمثل معا أكثر من 32.87 بالمائة من واردات الجزائر. وعليه، فإن ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات لهذه السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي. وحسب وزير المالية الجزائري السابق عبد اللطيف بن اشنهو فإن خسائر الجزائر من جراء انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو تجاوزت 250 مليون دولار عام 2003، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات. كما أشار إلى أن الجزائر تحاول تقليص اعتمادها على اليورو في وارداتها مستدركا بأن ذلك أمر صعب لارتباط الجزائر

بأوروبا تجاريا حيث تعد هذه الأخيرة الشريك التجاري الأول للجزائر بنسبة تصل إلى 60 في المائة من الواردات الجزائرية مقابل 20 بالمائة بالدو لار. 1

وفي محاولة منها للتحرر من هذا الإشكال قامت الجزائر بتنويع مبادلاتها التجارية مع دول غير أوروبية لتستورد منها، ومن بينها الصين حيث نجد أن حصة صادراتها نحو الجزائر تتجه نحو الارتفاع، وتقدر واردات الجزائر من هذا البلد خلال سنة 2005 بمليار و 333 مليون دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة ضمن العشر موردين الأوائل للجزائر. كما تغيد حصيلة الديوان الوطني للإحصائيات التابع للجمارك أن الصين تربعت خلال سنة 2006 على المرتبة الثالثة من حيث صدراتها باتجاه الجزائر بمقدار 1.165 مليار دولار من مجموع 2.139 مليار دولار واردات الجزائر من

ويستخلص من هذا أن الجزائر بإمكانها التخلص من التبعية لدول الاتحاد الأوروبي، مما يعني ابتعادها عن الضغوط والمساومات الاقتصادية والسياسية التي قد تتعرض لها في حالة اعتمادها على منطقة واحدة.

ثانيا: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الصادرات

ليس بجديد القول بأن الجزائر ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا الأخير الشريك الرئيسي للجزائر حيث يتلقى ما نسبته 61.36 بالمائة بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2005.

بالنسبة للصادرات، فإن تأثير العملة الأوروبية الموحدة اليورو يكون كما يلي: بالنسبة لصادرات المحروقات، فإن أي ارتفاع في أسعار اليورو يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات بنفس مقدار الارتفاع. فإذا كانت مداخيل الجزائر من الصادرات تقدر بــ 46 مليار دولار سنة 2005 ووفقا لسعر صرف اليورو مقابل الدولار لنفس السنة والمقدر بــ 1.2441 فإن مداخيل الصادرات تقدر بــ 36.97 مليار يورو، مما يعنى انخفاض القدرة الشرائية لهذه الدولارات. أي أنه عند حدوث أي زيادة

^{1.} http://arabic.peopledaily.com.cn/200402/12/ara20040212 75934.html

^{2.} http://www.ons.dz/algqc.htm

في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تقلبات في حصيلة الصادرات الجزائرية مقومة باليورو بنفس نسبة الارتفاع.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات لن تتأثر كثيرا على الأقل في المديين القصير والمتوسط، باعتبار أن حصة المحروقات من صادرات السلع والخدمات استأثرت بالنسبة الأهم (ما يقارب 98 بالمائة) وهذا معناه ضعف ومحدودية الصادرات خارج المحروقات كما أن الجزائر ليس بمقدورها في المدى القصير والمتوسط إنتاج سلع بديلة لسد احتياجاتها المحلية ومحاولة كسب أسواق خارجية. وهذا يفيد بأن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتأثر بصورة كبيرة بارتفاع أسعار اليورو في الأسواق الدولية.

ومع ذلك، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن التعامل باليورو يتيح فرصة لدول حوض المتوسط -التي سنتضم إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في أوائل العشرية الثانية من هذا القرن لزيادة حجم صادراتها نجو دول الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يزيد حجم مبادلات هذه الدول مع دول الاتحاد، حيث أن اعتماد اليورو وتطبيق معايير ماستريخت في أوروبا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات من الدول الشريكة، أمما يفسح المجال أمام الصادرات الجزائرية باتجاه أوروبا، خاصة في ظل توسع الاتحاد الأوروبي حيث يتطلب الأمر المزيد من الاستثمار والعمالة في دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينتج عنه توسع في حجم الأنشطة، وزيادة الطلب على الواردات من داخل وخارج الاتحاد.

كما أن في ظل وجود سوق واحدة بدلا من اثنتي عشرة سوقا وعملة واحدة لن تتمكن الدول الأوروبية من اللجوء إلى أداة سعر الصرف للتأثير على وضعها التنافسي، 2 مما يمكن الشركاء التجاريين ومن بينهم الجزائر من زيادة صادراتهم نحو أوروبا، اعتمادا على شفافية منطقة اليورو وتنافسية سلعها.

2. لعربي الجعيدي، "أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي'، فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2000، ص. 169.

_

¹ جون غرين وفليب ل. سواجيل، منطقة اليورو والاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، التمويل والتتمية 1998، ص.10.

غير أن تجسيد هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية في الجزائر في تلبية الطلب الأوروبي، وعلى مقدرة سلعها على منافسة السلع المماثلة الأوروبية والأسيوية والأمريكية.

ومما لاشك فيه أن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود جبارة البلوغ ذلك الهدف. وفي المدى القصير لا ينتظر تحسن الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ، طالما أن معظم الصادرات تتمثل في المحروقات، في حين الصادرات خارج المحروقات رغم أن نسبتها ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف فهي تواجه مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالمشاكل الداخلية المتمثلة في ظروف التصدير في الجزائر التي لا تساعد المصدر على أداء مهمته بالشكل المطلوب، فهو يواجه عدة عراقيل تتمثل في قلة الخبرة ومحدودية وسائل التمويل والتخزين والنقل والتسويق، إضافة إلى أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تعترضها عدة مشاكل تتعلق بالجانب التنظيمي لعملية التصدير وتحديدا في الإجراءات الإدارية المعقدة، فضلا عن ذلك فإن المنتوج الجزائري بشكل عام لا يستجيب للمواصفات المطلوبة من طرف المستهلكين بسبب رداءة النوعية (التغليف، الجمركية، التأمين والنقل). كما أن ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية المصدرة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المصنعة يحد من مقدرتها التنافسية، ومرد ذلك زيادة الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية بالمقارنة مع ارتفاع الأجور والمرتبات للعاملين والموظفين.

وبالنسبة للمشاكل الخارجية فتتمثل في المنافسة الدولية التي تواجهها المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية خاصة في ظل هيمنه الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية، إضافة إلى ميل الدول المتقدمة نحو تدعيم التكتلات الاقتصادية الجهوية وتقوية الروابط التجارية فيما بينها من خلال الاتفاقيات في مجال التجارة، ولهذا فإن تأثير هذه السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول يكون سلبا على صادرات الجزائر خارج المحروقات.

_

^{1.} أنظر سكينة بن حمود "ترقية لصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر 1984 - 1989" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، فرع نظرية التنمية، 1991، ص.ص. 176-184.

المطلب الثاني: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على حساب رأس المال

إن التعامل باليورو يحدث آثارا على مستوى حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الجزائري، إذ يؤثر على حركة روس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. ويمكن تناول الآثار التي يحدثها التعامل باليورو من خلال دراسة انعكاساته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى المديونية الخارجية.

أولا: انعكاسات اليورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتسم البيئة الدولية باحتدام التنافس على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء، وذلك نتيجة للدور الهام للاستثمار الأجنبي في توفير التمويل الضروري لتنفيذ المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل وخلق المزيد من فرص العمل وتدعيم قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، بالإضافة إلى التخفيف من تكاليف الواردات من خلال توفير السلع والمنتجات في السوق المحلية.

أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى دول الاتحاد الأوروبي، فإن خبراء صندوق النقد الدولي يرون أن من بين نتائج الوحدة النقدية الأوروبية على الدول النامية، ومنها الجزائر، هي أن ظهور اليورو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة انتقال الرساميل نحو الاتحاد الأوروبي كما أن قيام اتحاد نقدي ناجح يزيد من حجم السوق والسيولة التي يوفرها اعتماد عملة واحدة يشجع أصحاب رؤوس الأموال على القيام بالمزيد من الاستثمارات في منطقة اليورو، للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة والواسعة التي تتعدم فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية والعائد من الاستثمارات. وهذا الأمر أكده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية "UNCTAD" في تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2004، الذي جاء فيه أن ترتيب المناطق الجغرافية من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر منطقة آسيا ومن أهمها الصين في المرتبة الأولى وتأتي الدول الأوروبية وتحديدا المملكة المتحدة

^{1.} جون غرين وفليب ل. سواجيل، منطقة اليورو والاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، التمويل والنتمية (1998)، ص.11.

ولوكسمبورغ وفرنسا في المرتبة الثانية. أبعبارة أخرى إمكانية حدوث تدفق رأس المال من الدول النامية إلى الاتحاد الأوروبي يفرز آثارا سلبية على بند حساب رأس المال. كما أن ظهور اليورو ساهم في تشجيع الاستثمارات داخل دول الاتحاد الأوروبي نتيجة استقرار المنطقة بفعل الحرص على تطبيق معايير ماستريخت. وقد نجم عن ذلك تتقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج هذه الدول والمحصلة المتوقعة هي تراجع حركة لرؤوس الأموال الأوروبية باتجاه الدول جنوب البحر المتوسط.

ويرى فاروق محمود الحمد أن هناك احتمال حدوث تراجع في حركة القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية طالما أن حرص دول الاتحاد الأوروبي على استقرار اليورو يفرض عليها تقديم المساعدة والعون لأي دولة عضو في الاتحاد يمكن أن تصادفها أية مشاكل أو معوقات في أدائها الاقتصادي حتى لا تمتد آثار ذلك إلى بقية الدول الأعضاء في الاتحاد مما قد ينتج عنه نتائج سلبية على استقرار اليورو، وهذا الإجراء يكون على حساب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية إلى خارج الاتحاد الأوروبي سواء كانت هذه التدفقات في صورة قروض أو منح أو معونات أو استثمارات أجنبية.

وبالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، رغم أنه يشكل أهم مصادر التمويل الخارجية في الوقت الراهن، والجزائر كغيرها من الدول تأمل أن تلقى دعما كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق أهدافها التنموية، إلا انه لا يزال دون المستوى المطلوب وبعيدا عن الإمكانيات المتاحة في السوق الجزائرية، وكما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى من حيث البلدان الأكثر استثمارا في الجزائر كما أن النسبة الأكبر من الاستثمارات المتدفقة تتمثل بالدرجة الأولى في قطاعي المحروقات والاتصالات. وبناءا عليه يمكن القول أن آثار اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من تدفق الاستثمارات

^{1.} المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية (2004)، ص. ص. 128 -134 .

^{2 .} فاروق محمود الحمد، المرجع السابق، ص. 159.

الأوروبية إليها يجب أن تعمل علي توفير المناخ الاستثماري الملائم وهذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتوفير الأرضية الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: انعكاسات اليورو على المديونية الخارجية

لا شك في أن دخول اليورو مجال التداول في الأسواق النقدية والمالية العالمية كان له انعكاسات واضحة على المديونية الجزائرية، فمن جهة سهل اليورو عملية إدارة المديونية لأنه توجد عملة واحدة فقط عوضا عن اثتي عشر عملة من عملات دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يساهم في رفع قيمة المديونية كلما ارتفع سعر اليورو ضد الدولار. فكلما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار ارتفعت قيمة المديونية باليورو لأن الأمر يتطلب عددا كبيرا من الدولارات لتسديد القليل من اليورو، والعكس يؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية في حال تراجع قيمة اليورو أمام الدولار، وبالتالي فإن الفروقات في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار تتجم عنها آثار بالغة على استقرار قيمة الدين الخارجي.

بالنسبة للمديونية الخارجية للجزائر، وعلى الرغم من أنها عرفت انخفاضا جوهريا نتيجة زيادة المتحصلات النقدية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني في التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تزايد عب أقساط وخدمات الديون. وكانت العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر خلال سنة 2004 تتمثل في الدولار الأمريكي بنسبة 39 بالمائة من حجم الديون الكلية، ويمثل اليورو نسبة 39.9، والين الياباني 10.6 بالمائة. أما 10.5 بالمائة من الديون المتبقية فتمثلها عملات أخرى.

ونستخلص من هذا أن اليورو يحتل المرتبة الأولى في تقويم الدين الخارجي للجزائر، مع العلم أن الصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على المحروقات والدولار يتمتع بسيطرته على أسواق هذه المادة. أي أن الجزائر تحصل على الدولار لتسدد ما يقارب 40 بالمائة من المديونية المعبر عنها باليورو. وعلى الصعيد العملي فإن الدولار فقد خلال الفترة 1999 إلى 2005 أكثر من 13.97 بالمائة من قيمته أمام اليورو، فقد كان يعادل 0.93 يورو في عام 1999 وأصبح يعادل 0.80 يورو في عام 2005، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم ديون الجزائر الخارجية. بمعنى ارتباط المديونية بأسعار

صرف اليورو بعلاقة طردية، حيث إذا ارتفعت أسعار صرف اليورو أمام الدولار أدى ذلك إلى ارتفاع الدين المقوم باليورو، والعكس في حال انخفاض أسعار صرف اليورو أمام الدولار. وحسب تقديرات بنك الجزائر فإن المديونية الجزائرية تسجل ارتفاعا في قيمتها السنوية بحوالي 500 مليون دولار إضافية، ويمس ذلك الأقساط وخدمات الديون والديون الأصلية، ولقد ساهم ارتفاع اليورو في مثل هذا الارتفاع. أما مشروع الميزانية للدولة الجزائرية لسنة 2005 فيبين أن انخفاض الدولار أمام اليورو خلال الفترة 2000 - 2003 كلف الخزينة الجزائرية خسارة تقدر ب 1.7 مليار دولار. عير أن هذا الواقع تغير خلال سنتي 2005 و2006 نتيجة الشروع في عملية الدفع المسبق للديون الخارجية للجزائر.

وعلى العموم، فإن تأثر رصيد حساب رأس المال نتيجة تغير أسعار اليورو على يكون محصلة لأثر اليورو على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثر اليورو على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثر اليورو هو المسؤول الوحيد المديونية الخارجية للجزائر. لكن لا يمكن الجزم أن سعر اليورو هو المسؤول الوحيد على ارتفاع العجز أو انخفاضه في حساب رأس المال، معنى ذلك أن رصيد حساب رأس المال مرتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا من سعر صرف اليورو، حيث توجد عوامل كثيرة تؤثر على هذا الحساب منها مثلا العوامل التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نحو الجزائر، في ظل الغياب التام لأسواق الأوراق المالية والسندات الدولية مما يحرم الجزائر من هذا المصدر الحيوي وغيرها من العوامل.

^{1.} جريدة الخبر، "بفعل ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار ديون الجزائر تزداد والدينار في وضع صعب" العدد 4351، الخميس 2005/03/24، الخميس

^{2.} MINISTERE DES FINANCES, RAPPORT DE PRESENTATION DE LA LOI DE FINANCE 2005.

المبحث الرابع: الاختبارات الإحصائية للعلاقة بين تغير سعر اليورو وبنود ميزان المدفوعات الجزائري.

يعتمد المبحث على اختيار فرضيات الدراسة المتعلقة بالمشكلة المطروحة على تكميم المتغيرات التالية:

- رصيد ميزان المدفوعات ونرمز له بالرمز: بـ BP
- رصيد الميزان التجاري ونرمز له بالرمز: بـ BC
- رصيد حساب رأس المال ونرمز له بالرمز: بـ C CAPIT
 - الصادرات وسنعتمد على ترميزها بـ:EXPOR
 - الواردات ونرمز لها بــ: IMPOR
 - سعر الصرف ونرمز له بــ EURO
 - المديونية ونرمز لها بالرمز DET

وتغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1997 إلى غاية 2005، والبيانات المستخدمة هي نفسها البيانات الموجودة في المباحث السابقة، مع إضافة قيمة الايكو خلال سنة 1997 و 1998 باعتبار أن اليورو جاء ليحل محل الايكو على أساس 1 يورو = 1 ايكو وذلك لتكون النتائج دقيقة ما أمكن، والمعروف أنه كلما كانت السلسة أكبر كان النتائج أكثر تعبيرا عن الحقيقة. ونستخدم طريقة الانحدار البسيط في هذه الدراسة، للوقوف على الارتباط والعلاقة السببية بين المتغيرات السابقة. وعليه يتم تقسيم العمل إلى عدة خطوات هي:

أولا: العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر اليورو.

ثانيا: العلاقة بين الميزان التجاري وسعر اليورو.

ثالثا: العلاقة بين الواردات وسعر اليورو.

رابعا: العلاقة بين الصادرات وسعر اليورو.

خامسا: العلاقة بين رصيد حساب رأس المال وسعر اليورو.

سادسا: العلاقة بين المديونية وسعر اليورو.

وسيتم استخدام البرمجة المتخصصة EVIUS التي تعتبر من بين البرامج الإحصائية المعتمدة في إيجاد العلاقة الترابطية بين مختلف السلاسل الإحصائية، كما

يتم الاعتماد على طريقة الانحدار البسيط بين المتغير المستقل اليورو المتغير التابع واحد بنود ميزان المدفوعات ، وتعرض النتائج كما يلى:

y=C(1)+C(2)*x (Tcal)= (Tcal₁), (Tcal₂) (Prob t)= (Prob₁), (Prob₂) R-Squared (R²) Fcal Probf

تشير القيم بين قوسين إلى قيمة الإحصاءة ستودنت (T Student) وهي المعلمة الجزئية في النموذج، ونقبل كل معلمة جزئية إذا كانت القيمة المطلقة لإحصاءة ستودنت المحسوبة أكبر من إحصاءة ستودنت الجدولية (بالاعتماد على جداول ستودنت)، لكن البرمجة توفر لنا معلومات أدق من خلال Probt (احتمال أن تكون Tcal كنر من البرمجة توفر النا معلومات أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية المعمول أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية المعمول بها في هذا البرنامج وهي 20 أينا نرفض معنوية المعلمة المدروسة ومن شمنرفض المتغير المرتبط بها، والعكس صحيح فإذا كانت Probt أقل من 5% تقبل معنوية المعلمة ومن ثم معنوية المتغير المرتبط بها، والعكس صحيح فإذا كانت المعلمة أيضا معلومات نتائج المعلمة ومن ثم معنوية المتغير المرتبط بها، وتوفر البرمجية أيضا معلومات نتائج جدول معامل التحديد (R-Squared).

واختبار المعنوية الإجمالية للنموذج ككل يكون بالاعتماد على إحصاءة فيشير بمقارنة Ftab مع Fcal حيث أن:

Fcal: هي قيمة إحصاءة فيشير المحسوبة من النموذج.

Ftab: هي قيمة إحصاءة فيشير المحسوبة من جداول فيشر.

وإذا كان Ftab > Fcal فإننا نقبل بمعنوية النموذج ككل، (أي أن كل المتغيرات المفسرة المدخلة في النموذج تفسر لنا فعليا التغيرات في المتغير التابع، أي المتغير التابع المراد تفسيره. وإذا كان: Fcal < Ftab يرفض النموذج ككل، ومنه المتغيرات المفسرة.

وللإشارة أيضا فإن البرمجية توفر معلومات Probf لفيشر

حيث إذا كان: 5% < Probf > 76 معنوية النموذج ككل.

و إذا كان 5% > Prob تقبل معنوية النموذج.

أولا: العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر اليورو

يتم استخدام طريقة الانحدار البسيط بين ميزان المدفوعات وسعر اليورو، وقاعدة البيانات المتاحة حول ميزان المدفوعات وأسعار اليورو الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 20. تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005. الوحدة: مليار دولار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنو ات
16,94	9,25	7,47	3,65	6,19	7,57	-2,38	-1,78	1,16	ميزان المدفوعات
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو*

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19؛ صندوق النقد العربي، النقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).P.111.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

BP = C(1) + C(2) *EURO

BP = -10.85571 + 15.04225 * EURO

(Tcal) = (-0.607179), (0.911818)

(Prob t) = (0.5629), (0.3922)

 $R^2 = 0.106164$

Fcal = 0.831412

Probf = 0.392183

هذا النموذج يفسر التغيرات في ميزان المدفوعات بمقدار 10.61% منها بسبب تغيرات سعر اليورو والنسبة الباقية أي 89.39% ترجع لعوامل أخرى لم يهتم بها النموذج، ويفسر هذا النموذج أن تغير سعر اليورو يولد تغيرا في في ميزان المدفوعات بمقدار 10.61% وهي بنسبة ضئيلة لأن الجزء غير المفسر كبير جدا. وعليه يمكن القول بأن حساسية ميزان المدفوعات للتغير في اليورو ضعيفة. ويلاحظ أن Probt لكلا المعلمتين أكبر من 5% وعليه نرفض معنوية تأثير سعر اليورو على ميزان

^{*.} الابكو قبل سنة 1999.

المدفوعات، كما نلاحظ أيضا أن Probf أكبر من 5%، وعليه نرفض معنوية النموذج ككل.

باستبعاد معلمة الحد الثابت يمكن الوصول إلى النموذج التالى:

BP =C(2)*EURO. BP = 5.090458*EURO. (Tcal) = (2.830493). (Prob t) = (0.0221). R² = 0.059088.

نلاحظ أن المعلمة الجزئية معنوية باعتبار أنها أقل من 5% إلا أن معامل التحديد R^2 ضعيف جدا، ومنه النموذج لا يمكن استخدامه في التفسير لأن المقدرة التفسيرية له ضعيفة جدا حيث 5.90% من التغيرات في ميزان المدفوعات سببها تغير أسعار اليورو في حين أكثر من 94% يعزى إلى عوامل أخرى ليس لها علاقة بتغيرات اليورو.

ثانيا: العلاقة بين الميزان التجاري وسعر اليورو

يعتمد التحليل على المعطيات الخاصة برصيد الميزان التجاري وأسعار اليورو الواردة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 21. تطور رصيد الميزان التجاري و سعر صرف اليورو مقابل الدو لار خلال الفترة 1997 – 2005. الوحدة: مليار دو لار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنو ات
26,81	14,27	11,14	6,70	9,61	12,30	3,36	1,51	5,96	الحساب التجاري
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).P.111.

نتائج التقدير كما يلي:

BC = C(1)+C(2)*EURO BC = -15.91428+ 24.23830*EURO (Tcal) = (-0.745431), (1.230437) (Prob t) = (0.4803), (0.2583) R² = 0.177822 Fcal = 1.513976. Probf = 0.258273.

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن Probt أكبر من 5% لكلا المعلمتين وبالتالي نرفض كلا المعلمتين، كما أن المعلمة الكلية Probf غير محققة، وعليه فالنموذج مرفوض، ولا يمكن استخدامه للتفسير، وبالتالي لاتوجد علاقة تفسيرية بين تغير الميزان التجاري مقارنة بتغير سعر اليورو.

بحذف معلمة الحد الثابت يمكن الوصول إلى النتائج التالي:

BC =C(2)*EURO. BC = 9.649156*EURO. (Tcal) = (4.437256). (Prob t) = (0.0022). R² = 0.112557.

النموذج ككل معنوي ومقبول لتحقق كلا من المعلمة الجزئية والكلية للنموذج، ولكن يعاب عليه مقدرته التفسيرية، إذ لا يستطيع تفسير تغيرات الميزان التجاري بدلالة تغير أسعار اليورو إلا في حدود 11.25%.

ثالثًا: العلاقة بين الواردات وسعر اليورو

توضح السلسلة اللاحقة تطور الواردات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة تحت الدراسة.

الجدول رقم 22 تطور الواردات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005.

الوحدة: مليار دو لار أمريكي										
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنو ات	
19,57	17,95	13,32	12,01	9,48	9,35	8,96	8,87	8,13	الواردات	
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19؛ صندوق النقد العربي، النقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).P.111.

نتائج التقدير أفضت للوصول إلى النموذج التالي:

IMPOR = C(1)+C(2)*EURO

IMPOR = -11.03918 + 21.35971 * EURO

(Tcal) = (-1.115589), (2.339373)

(Prob t) = (0.3014), (0.0519)

 $R^2 = 0.438773$.

Fcal = 5.472668.

Probf = 0.051893.

يتضح أن كلا من المعلمتين لديها: 5% > Prob t < 0 وعليه نقبل المعنوية الجزئية. و يلاحظ أيضا أن 5% > Probf وعليه نقبل بالمعنوية الكلية للنموذج ومن شم قبول النموذج ككل. كما أن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج ارتفعت إلى حدود 43.87%، أي أن 43.87% من التغيرات الحاصلة في الواردات سببها تغير اليورو، وبذلك يمكن أن الوصول إلى نتيجة أساسية في اعتمادا على تحليل هذا النموذج، وهمي أن الواردات للبها حساسية نتيجة تنيذب اليورو.

باستبعاد معلمة الحد الثابت:

IMPOR =C(2)*EURO. IMPOR = 11.23972*EURO. (Tcal) = (10.67532). (Prob t) = (0.0000). $R^2 = 0.338992$.

وهنا يبدو تحقق المعنوية الجزئية، مع مقدرة تفسيرية في حدود 33.89%، وهذا ما يؤكد وجود وجود علاقة سببية بين تغيرات الواردات وتغير اليورو. ويعتبر هذا النموذج الأكثر قبولا.

رابعا: العلاقة بين الصادرات وسعر اليورو

لإيجاد العلاقة بين الصادرات وسعر اليورو يتم الاعتماد على البيانات المتعلقة بصادرات الجزائر خلال الفترة 1997 - 2005 و أسعار اليورو خلال نفس الفترة.

الجدول رقم 23 تطور الصادرات وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005.

أمريكي	دو لار	مليار	الوحدة:	

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
46,38	32,22	24,48	18,71	12,09	21,65	12,32	10,15	13,82	الصادرات
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004). P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005). P.111.

باستعمال برنامج EVIUS تم التوصل إلى النموذج التالي:

EXPOR = C(1)+C(2)*EURO

EXPOR = -37.63008 + 54.74169 * EURO

(Tcal) = (-1.280309), (2.018528)

(Prob t) = (0.2412), (0.0833)

 $R^2 = 0.367915$.

Fcal = 4.074457.

Probf = 0.083311.

هذا النموذج غير معنوي لغياب المعلمتين الجزئية والكلية وهو ما يدل عدم وجود علاقة ما بين سعر اليورو وتغيرات الصادرات.

باستبعاد معلمة الحد الثابت:

EXPOR =C(2)*EURO. EXPOR = 20.24495*EURO. (Tcal) = (6.324136). (Prob t) = (0.0002). $R^2 = 0.219899$.

يتبين أن كلا المعلمة الجزئية محققة وهذا النموذج مقبول ويفسر تغيرات الصادرات نتيجة تغير أسعار اليورو في حدود 21.98% وهي نسبة ضعيفة.

خامسا: العلاقة بين رصيد رأس المال وسعر اليورو

يوضح الجدول التالي تطور حساب رأس المال وسعر صرف اليورو مقابل الدو لار خلال الفترة 1997 – 2005.

الجدول رقم 24 تطور حساب رأس المال وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005. الوحدة: مليار دولار أمريكي

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
4,78-	1,87-	1,37-	0,71-	0,87-	1,36-	2,40-	0,66-	2,29-	حساب رأس المال
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 19؛ صندوق النقد العربي، النقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).P.111

من خلال تحليل الجدول تم التوصل إلى النموذج التالى:

C CAPIT = C(1)+C(2)*EURO C CAPIT = 4.881679 -6.216733*EURO (Tcal) = (1.561587), (-2.155243) (Prob t) = (0.1624), (0.0681) R² = 0.398887. Fcal = 4.645074.

Probf = 0.068084.

نستنتج من خلال هذا النموذج أن كلا المعلمتين ليستا معنويتين وبذلك نرفض هذا النموذج للدلالة على عدم وجود علاقة ما بين أسعار اليورو وحساب رأس المال.

باستبعاد معلمة الحد الثابت:

C CAPIT = C(2)*EURO. C CAPIT = -1.741537*EURO. (Tcal) = (-4.893485). (Prob t) = (0.0012). $R^2 = 0.189481$.

هذا النموذج معنوي ويفسر تغيرات حساب رأس المال بسبب اليورو في حدود 18.94 % وهي نسبة ضعيفة جدا مما يعني وجود عوامل أخرى أكثر تأثير على هذا البند من ميزان المدفوعات.

سادسا: العلاقة بين المديونية وسعر اليورو

يتم استعمال برنامج EVIUS لتحليل بيانات الجدول المتعلقة المديونية الخارجية للجزائر ومدى ارتباطها بتذبذب أسعار صرف اليورو.

الجدول رقم 25 تطور المديونية وسعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال الفترة 1997 – 2005.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

و ي	•	J	9						
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
4.16	21.82	23.35	22.64	22.57	25.26	28.31	30.47	31.22	المديونية
1,244	1,244	1,131	0,9456	0,8956	0,9236	1,067	1,1199	1,134	أسعار اليورو

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم 15؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) (2003)، ص. 247.

BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).P.99; BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).P.111

نتائج النموذج كانت كما يلي:

DET = C(1)+C(2)*EURO DET = 46.33167-21.37956*EURO (Tcal) = (1.968659), (-0.984529) (Prob t) = (0.0897), (0.3577) R² = 0.121629. Fcal = 0.969297. Probf = 0.357654.

النموذج ليس معنوي و لا يمكن أن يعتد به في التفسير لغياب المعنوية الجزئية والمعنوية الكلية.

باستبعاد معلمة الحد الثابت:

DET = C(2)*EURO. DET = 21.09421*EURO. (Tcal) = (7.334494). (Prob t) = (0.0001). $R^2 = 0.1296$.

يستخلص من النموذج تحقق المعنوية الجزئية ، وعليه فهذا النموذج معنوي يؤكد وجود علاقة سببية بين تغيرات المديونية وتغير اليورو. إلا أن مقدرته التفسيرية ضعيفة تقدر بـــ 12.96%.

نتيجة عامة:

إن تفسير مجمل النتائج التي تم قبولها تسمح باستخلاص الحقائق التالية:

- 1- لا يتأثر رصيد ميزان المدفوعات بالتغير في أسعار اليورو ضد الدولار.
 - 2- ليس لرصيد الميزان التجاري حساسية للتغير في سعر اليورو.
 - 3- لا توجد علاقة ما بين تغير أسعار اليورو وحساب رأس المال.
 - 4- الصادرات الجزائرية ليست حساسة لتغيرات اليورو مقابل الدولار.
 - 5- الواردات الجزائرية حساسة لذلك.
- 6- توجود علاقة سببية بين تغيرات المديونية وتغير اليورو إلا أنها ضعيفة.

خاتمة الفصل

أدى استخدام اليورو في التجارة الدولية إلى طرح التساؤلات فيما إذا كانت له انعكاسات على ميزان المدفوعات الجزائري، بعد أن أصبح اليورو عملة رئيسية لدفع قيمة المبادلات التجارية وتسوية المعاملات المالية وتسديد أقساط الديون الخارجية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر لبنية التجارة الخارجية المرتبطة بالدولار من جهة الصادرات واليورو من جهة الصادرات واليورو من جهة الواردات، خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع اليورو أمام الدولار له انعكاسات سلبية على التجارة الخارجية للجزائر، إذ يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للإيرادات المتأتية من البترول، كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الجزائرية.

وبالرجوع أيضا إلى تركيبة الديون الخارجية للجزائر المقومة باليورو بنحو 40 بالمائة فإن ارتفاع اليورو أمام الدولار نتج عنه ارتفاع في قيمة المديونية الخارجية ومؤشراتها، على الرغم من تحقق بعض النتائج الجيدة نتيجة الوفرة المالية التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2003 - 2005 والتي ساعدت على استقرار مؤشرات المديونية خلال ذات الفترة، وذلك بفضل التحسن المستمر في ميزان المدفوعات والتقليص المعتبر للديون الخارجية نتيجة الدفع المسبق للديون الخارجية للجزائر، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى استمرار ارتفاع سعر البرميل من البترول في السوق العالمية.

وعليه فقد خلصت دراسة الفصل الثالث من هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها:

- إن دخول العملة الأوروبية الموحدة حيز التداول يساهم في زيادة تكاليف الواردات الجزائرية نتيجة اعتماد الجزائر على منتجات الدول الأوروبية لتغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلية سواء من سلع الاستهلاك أو سلع التجهيز والإنتاج.
- مع أن المديونية الخارجية لم تعد تشكل عبئا يعاني منه الاقتصاد الجزائري لأنها تناقصت بشكل محسوس مع نهاية سنة 2006، إلا أن تعامل الدول الأوروبية باليورو كلف الجزائر خسائر إضافية ناتجة عن ارتفاع اليورو أمام الدولار وهو ما نتج عنه ارتفاع لهذه المديونية في الفترة تحت الدراسة.

- ساهمت السياسات التجارية في الجزائر في تعميق الانعكاسات السلبية الناجمة عن ارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار وذلك نتيجة التركيز على قطاع تصديري واحد تتحكم فيه عوامل خارجية لا تستطيع الجزائر التحكم فيها، تتمثل في سعر البترول، كما تعتمد على أسواق دول محددة لتوفير احتياجاتها من سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية وهي أسواق الدول الأوروبية، وفي حقيقة الأمر فإنه كلما كان هناك تتويع في المبادلات التجارية مع مناطق شتى من العالم، كلما تحررت الجزائر من الضغوط التي قد تمارسها عليها هذه الدول متى شاءت، كما تتحرر من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدول التي تتعامل معها تجاريا.

الخاتمة

لقد توسع الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي خلال ما يقارب النصف قرن، حيث بدأ بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ في العام 1951، لتنضم إلى هذه الدول فيما بعد كل من الدانمارك، ايرلندا، والمملكة المتحدة، ثم اليونان، وأيضا إسبانيا والبرتغال، وفنلندا، السويد، والنمسا، ليستقر العدد على خمسة عشرة دولة في عام 1995. وفي سنة 2004، انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد أغلبها من دول أوروبا الشرقية، وهي جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولونيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بالإضافة إلى قبرص ومالطا من دول حوض البحر المتوسط. وبانضمام هذه الدول توسع الاتحاد شرقا ليصبح عدد أعضاءه 25 دولة.

لقد بدأت فكرة إقامة اتحاد أوروبي كمبادرة تم اقتراحها لتجنب أية حروب أو كوارث مستقبلية، لكن الاتحاد الأوروبي لم يكن مجرد اقتراح، وإنما كان عبارة عن جهود ومؤتمرات ومعاهدات متواصلة استمرت أكثر من نصف قرن من الول الزروبية لتتشكل أجهزته ومؤسساته بطريقة متجانسة. وقد أدى هذا الاتحاد بين الدول الأوروبية على اختلاف العرقيات واللغات والثقافات والمعتقدات إلى تشكيل أكبر عملية تكامل واندماج عرفها التاريخ الاقتصادي. وكانت من أهم انجازات هذا التكامل تخلي اثتتي عشرة دولة من بين دول الاتحاد الأوروبي عن عملاتها الوطنية واستبدالها بعملة واحدة، ولهذا كان التركيز في الفصل الأول من هذه الدراسة على تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي والخطوات التي سبقت اتفاقية ماستريخت، هذه الأخيرة التي تعتبر التجسيد الواقعي للوحدة النقدية، وخلص البحث إلى النتائج التالية:

- 1- لم يكن تحقيق الوحدة الأوروبية وليد الصدفة، ولكنه نتاج مجهودات متواصلة قاربت نصف قرن من الزمن. وهو الأمر الذي يؤكد أهمية وضوح الهدف منذ البداية، والإصرار على تحقيقه. وهذا ما يستخلص من خلال المراحل التي مرت بها التجربة الأوروبية.
- 2- لم تكن الوحدة الاقتصادية والنقدية سلسلة من النجاحات، فقد واجهت مشكلات متعددة منها على سبيل المثال فشل الإتحاد الأوروبي في إتمام تقرير وارنر لعدم وجود التنسيق الكافي بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى تزامن التقرير مع انهيار

نظام بريتن وودز، ومع ذلك لم يتم التخلي عن هدف التكامل واستمرت محاولات الوحدة بإرادة جادة أكثر من ذي قبل.

- 3- تميزت التجربة الأوروبية بالطابع التدريجي، فقد مرت بكل مراحل التكامل الاقتصادي العمودي بداية من منطقة التجارة الحرة مرورا بالإتحاد الجمركي، ووصولا إلى منطقة العملة الموحدة. كما مرت بكل مراحل التكامل الأفقي بداية من تكامل قطاع واحد هو قطاع الفحم والصلب (جماعة الفحم والصلب 1951) إلى تكامل الاقتصاد بكل قطاعاته.
- 4- تميزت التجربة أيضا بأنها ذات طابع اقتصادي، سواء من حيث الهدف، وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية، أو أسلوب التكامل، الذي تم من خلل اتفاقيات اقتصادية في المقام الأول. ولكن ينبغي التأكيد على أن الإرادة السياسية للحكومات كان لها دور كبير في دفع التجربة الاقتصادية قدما إلى الأمام.

وتعتبر معاهدة ماستريخت التجسيد الفعلي للوحدة النقدية إلا أن الدول الأوروبية قامت بعدة إجراءات تمهيدية والتي تعد ضرورية لتهيئة الدول للمرحلة الأخيرة المتمثلة في تداول العملة الأوروبية الموحدة، وكان ذلك من خلال الترتيبات والمعاهدات وتكوين مؤسسات ضرورية لتحقيق وحدة اقتصادية لها قوانين موحدة وواضحة وسارية التطبيق على كل الدول الأعضاء. وقد كان لهذا الانجاز انعكاساته على مستوى الدول الأوروبية، إذ حقق لبعضها العديد من المزايا، إلا أنه خلق لدول أخرى بعض المشاكل والعقبات. كما كان لتداول عملة واحدة خارج حدود الاتحاد الأوروبي إفرازاته على المعاملات الاقتصادية والمالية التي تربطه وباقي دول العالم.

ويتضح أن انعكاسات هذا الحدث النقدي كانت له آثار مباشرة على دول الاتحاد الأوروبي وعلى غيرها من الدول المتعاملة معها، سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ويطال تأثير اليورو أيضا كل الدول ذات العلاقات الاقتصادية والمالية المتينة مع دول الاتحاد الأوروبي ومن بينها الجزائر. والواقع أن هذه الأخيرة تعتبر سوقا رائجة للمنتجات الأوروبية، ولهذا كان التركيز في الفصل الثاني من هذه الدراسة على تشريح واقع الاقتصاد الجزائري. وتمكنت الباحثة من توضيح حجم ارتباطه بدول الاتحاد الأوروبي، من خلال التطرق إلى أهم هذه الخصائص بدءا بالتجارة الخارجية للجزائر،

ثم المديونية الخارجية وأخيرا الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر تمت دراستها من حيث تركيبتها السلعية، وتوزيعها الجغرافي. فمن حيث هيكلها السلعي، فقد استأثرت المحروقات بحصة الأسد في مكونات صادرات الجزائر، تلتها الصادرات الأخرى خارج المحروقات بنسبة محدودة وهامشية، فهي لا تمثل إلا 2 بالمائة من إجمالي الصادرات، وبذلك فهي لا تعكس الامكانات الحقيقية للسوق الجزائرية، المتمثلة في الجانبين المادي والبشري، والسبب في ذلك يعود إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري، مما يؤكد أن قدرته التنافسية ليست على مرمى حجر كما قد يتصور البعض.

وعلى الرغم من أن الصادرات الجزائرية عرفت نموا ملحوظا في قيمتها خلال الفترة تحت الدراسة، إلا أن سبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الكبير في الايرادات المتأتية من الصادرات النفطية، على اثر الارتفاع المستمر لأسعارها في الأسواق العالمية، وليس إلى تطور في الجهاز الإنتاجي للجزائر.

أما في جانب الواردات فتؤكد الدراسة، سيطرة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك غير الغذائية على المراتب الأولى في قائمة الواردات الجزائرية، مما يدل أن الجزائر تعاني من التبعية للخارج، ولدول الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد، ولذا فقد استأثرت هذه الأخيرة على المرتبة الأولى، سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات. وذلك لأن 56 بالمائة من صادرات الجزائر تتجه إلى أوروبا في حين أن 54 بالمائة من وارداتها تتأتى منها.

وبالنسبة لمؤشر المديونية الخارجية للجزائر، فقد اتضح أن إجمالي حجم الدين العام الخارجي قد انخفض بشكل ملحوظ. ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط مما ساهم في توفير قدر كبير من احتياطي الصرف، أين قامت الجزائر بعملية التسديد المسبق لديونها الخارجية. وقد أثر هذا العامل إيجابيا في مؤشرات المديونية الأخرى، سواء تعلق الأمر بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صدرات السلع والخدمات.

وبالنسبة لتركيبة المديونية الخارجية للجزائر، فقد ظلت حصة الدولار الأمريكي تسيطر على الدين الخارجي إلى غاية بداية تداول اليورو في التجارة العالمية، أين بدأ دور الدولار في التراجع، في حين ارتفعت حصة اليورو في تركيبة المديونية الخارجية للجزائر وهذا ما نتج عنه إفرازات على هذه الأخيرة.

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشر توضح هذه الدراسة، أنه منذ منتصف التسعينيات سعت الجزائر إلى توفير عناصر المناخ الاستثماري، حيث أقدمت على تتفيذ إصلاحات اقتصادية شملت ميادين عديدة وأنشأت بعض الهياكل القاعدية، كما قامت بتقديم بعض الحوافز في قانون الاستثمار. إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها لا يتناسب ومستوى طموحاتها، ومرد ذلك جملة من العراقيل التي عانت ولا تزال تعاني منها الجزائر والتي أثرت سلبا على استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتطرق الفصل الثالث من هذا البحث إلى انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على بنود ميزان المدفوعات الجزائري، كما تم اختبار ها بواسطة أدوات القياس الإحصائية في محاولة لتكميم هذه الانعكاسات.

ومن خلال هذا الفصل تمكنت الباحثة من حصر النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- أكدت الدراسة أن الواردات الجزائرية تتأثر بالتغير في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار حيث ساهم ارتفاع اليورو في ارتفاع قيمة هذه الواردات، وهذا ما ينفي صدق الفرضية الفرعية الأولى لهذه الدراسة.
- وأكدت الدراسة عدم استجابة الصادرات الجزائرية للتغير الحاصل في سعر اليورو مقابل الدولار. وهذا ما يؤكد صدق الفرضية الفرعية الثانية لهذه الدراسة.
- توجد علاقة سببية بين تغير قيمة المديونية الخارجية للجزائر وتغير أسعار صرف اليورو ضد الدولار. وهذا ما يتنافى مع الفرضية الفرعية الثالثة لهذه الدراسة.

وعليه، واعتمادا على هذه النتائج، يمكن القول أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر نسبيا بالتقلبات في أسعار اليورو نتيجة تأثر البنود المكونة له بهذه التقلبات. وعليه لا يمكن القبول المطلق للفرضية الرئيسية لهذا البحث، بمعنى أن اليورو يوثر على ميزان المدفوعات، إلا أنه توجد عوامل أخرى كثيرة ومتداخلة مسؤولة عن

التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وتعتبر التقلبات في أسعار اليورو ضد الدولار عامل ليس ذي أهمية في هذه التغيرات، وهذا ما أكدت نتائج الدراسة الإحصائية الواردة في هذا البحث.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التي خلصت إليها الباحثة والتي يمكن من خلالها المساهمة في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار صرف اليورو مقابل الدولار على ميزان المدفوعات الجزائري وهي كما يلي:

- 1- العمل على الاستغلال الأمثل الموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات وتوسيع قاعدة الصادرات سيما في قطاعي الزراعة والخدمات (السياحة مثلا).
- 2- على إثر الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فان إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الإستراتيجية والتي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية، وذلك من اجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.
- 3- محاولة جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية نظرا للدور الذي يمكن أن تؤديه من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف التتموية.
- 4- تحسين المناخ الاستثماري، بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار، والتسهيل في الإجراءات الإدارية.
- 5- إصلاح القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنيا
 كان أم فقير.
- 6- ضرورة إيلاء أهمية للقطاع الخاص وتأهيله من أجل رفع مساهمته في جهود النتمية وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر وذلك بإزالة المتاريس البيروقراطية أمامه.

7- توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحقق الزيادة في الصادرات والتقليل من الواردات وذلك من خلال تبني سياسة استثمارية واضحة المعالم في هذا الشأن.

- 8- ضرورة تتويع المبادلات التجارية على مختلف المناطق والدول لإمكانية تحقيق بعض المكاسب والهوامش الناجمة عن الفروقات في الأسعار بين المتعاملين وتفادى الضغوط الاقتصادية والمالية والسياسية الخارجية.
- 9- الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتتمية الاقتصادية، لخلق طبقة تتمتع بالكفاءة الفنية والخبرة الإدارية والقدرة على رسم السياسات والخطط والبرامج المناسبة وتحسين الإنتاجية والقيام بالمزيد من الدراسات العلمية للوصول إلى الصورة التي تمكن من تقليص الخسائر الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف بين اليورو والدولار.
- 10- الاستثمار في البحث والتطوير وتدعيم الروابط مع مؤسسات البحث العلمي والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في هذه المؤسسات خاصة ما يتعلق منها بتطوير المنتجات وتتويع خطوط الإنتاج لتتمكن من أخذ نصيبها من الأسواق العالمية إذا ما تمكنت من رفع التحدي ذات يوم.
- 11- تطوير الأسواق المالية لتتمكن الجزائر من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي ومن ثم مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية. وبذلك تتمكن من استقطاب الرساميل لتساهم في التتمية في جميع جوانبها.

وفي الأخير ونظرا لأهمية هذا الموضوع يبقى المجال مفتوحا للبحث، فمن خلال هذا البحث تم تناول انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة باتخاذ ميزان المدفوعات الجزائري كدراسة حالة، غير أنه يمكن القيام بدراسات مثيلة أو مقارنة لموازين مدفوعات دول أخرى لتتضح الرؤية أكثر ومن ثم تعميم النتائج.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

1 - الكتب

- 1. الخضيري، محسن. اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002.
 - المجدوب، أسامة. العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001.
 - 3. الحسني، عرفان تقي. التمويل الدولي. عمان: دار المجدلاوي للنشر، 1999.
 - 4. العقاد، محمد علي. مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها. السعودية: دار النشر غير موجود، 1999.
 - 5. برتيليمي، جان. ديون العالم الثالث. لبنان: منشورات عويدات، 1996.
 - 6. بكري، كامل. الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
 - 7. براهيمي، عبد الحميد. أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.
 - 8. جان، فرانسوا دونيو. السوق الأوروبية المشتركة. ترجمة بهيج شبعان، بيروت: منشورات عويدات، 1973.
 - 9. حشيش، عادل أحمد. العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1993.
 - 10. حاتم، سامي عفيفي. دراسات في الاقتصاد الدولي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، الطبعة الثالثة، 1982.
 - 11. حاتم، سامي عفيفي. الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.
 - 12. خلف، خليج حسن. التمويل الدولي. الأردن: الوراق للنشر، 2004.
 - 13. دومينيك، سالفدور. سلسلة ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي. ترجمة محمد رضا على العدل، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
 - 14. شلبي، على مغاوري. اليورو الآثار على اقتصاد الدول العربية والعالم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000.
 - صادق، مدحت. النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
 - 16. علام، وائل أحمد. البرلمان الأوروبي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1998.
 - 17. عمر، حسين. التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1998.

- 18. عوض الله، زينب حسين. ا**قتصاد دولي**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998.
- 19. عوض الله، زينب حسين. العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون سنة النشر.
- 20. عوض الله، صفوت عبد السلام. الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري. القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
- 21. عوض الله، صفوت عبد السلام. سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري). القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2000.
- 22. عبد العزيز، سمير محمد. التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع، 2001.
- 23. عبد الرحيم، إكرام. التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
 - 24. عفر، محمد عبد المنعم ومصطفى، أحمد فريد. الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999.
 - 25. عجمية، محمد عبد العزيز. الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعات المصرية، 1978.
 - 26. عابد، محمد سيد. التجارة الدولية. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
 - 27. فلاحى، صالح. محاضرات في الاقتصاد الدولي. بانتة: خدمات قانا، 2006.
 - 28. مجدي، محمود شهاب. الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية. الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون سنة النشر.
 - 29. يونس، محمود. اقتصاديات دولية. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000.

2- الدوريات

- 1. الجعيدي، لعربي. "أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي'، فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2000.
- النشاشيبي، كريم و آخرون. الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.
- المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، نشرة التنمية، الاستثمار قي شمال إفريقيا، العدد 8، ديسمبر 2001.
- 4. الامام، محمد محمود. تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي الدروس المستفادة للتكامل العربي، سلسلة بحوث ودراسات. القاهرة: المنظمة العربية للتتمية الإدارية، 1998.
 - 5. الحمد، فاروق محمود. الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار. العدد 61، الكويت: سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000.

6. الفرجاني، سالم. "عوامل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر" مجلة الكويت للاستثمار. الكويت: الصفاة البنك الكويتي الصناعي 2002.

- 7. بن علي، بلعزوز. انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على النوازن النقدي في الجزائر،" بحوث اقتصادية عربية". مصر: العدد الثلاثون والحادي والثلاثون، خريف 2003.
- 8. حشاد، نبيل. الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو. العدد 55، الكويت: سلسلة رسائل البنك الصناعي، 1998.
 - 9. دواس، محمد. أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي. صندوق النقد العربي الموحد، 2000.
- 10. صندوق النقد الدولي، السياسة النقدية انظام اليورو. التمويل والتنمية، العدد الأول، مارس 1999.
 - 11. صندوق النقد الدولي، ما هو تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على أسواق الأوراق المالية الأوروبية. التمويل والتنمية، العدد الثالث، سبتمبر 1998.
- 12. عمر، محمد عبد الحليم، " العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) " سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس القاهرة ،22 مارس 1999.
- 13. غرين، جون وسواجيل، فليب. منطقة اليورو والاقتصاد العالمي. صندوق النقد الدولي، التمويل والنتمية 1998.
- 14. فلاحي، صالح. " نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية. المجلد الأول، العدد الثالث، سبتمبر 199.

3- التقارير

- 1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية، فعاليات التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد، جنيف، نونيه 2003.
 - 2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 2004.
 - 3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 2003.
 - 4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004.

4- الرسائل الجامعية

- بن حمود، سكينة. "ترقية لصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر 1984- 1989"،
 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، فرع نظرية النتمية، 1991.
- 2. حفيظ، فطيمة. " الشراكة الأورو -متوسطية واشكالية الاستثمار الأجني المباشر في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد النتمية، 2002- 2003

3. لعقون، نادية. "تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1995"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق وعلوم الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، فرع النقود والتمويل، 2003- 2004.

5- مصادر أخرى

- 1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9 (1995).
- 2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18 (1995).
- 3. بقة، الشريف. "حركية الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياجات التنمية العربية"، مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير، فرع اقتصاد دولي، جامعة بانتة، دفعة 2003.
- 4. جريدة الخبر، "بفعل ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار ديون الجزائر تزداد والدينار في وضع صعب" العدد 4351، الخميس 2005/03/24.
 - 5. جريدة الخبر، "البنك الأوروبي يهتم بالظاهرة عن قرب، أموال الجزائريين فب أوروبا تحت الرقابة" العدد 4660، السنت 2006/03/25.
- 6. خضر، حسان. " الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا"، المعهد العربي للتخطيط، في www.arap-api.org
 - 7. شلبي، علي مغاوري. بريطانيا.. طفل متمرد على أسرة اليورو!، في ww.islamonline.net/arabic/economics/2002/01/article7.shtml.
- 8. شلبي، على مغاوري. اليورو.. من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، في www.islamonline.net/arabic/economics/2001/12/article5.shtm

II - المراجع باللغة الأجنبية

1- Ouvrages

- Annick, Marie. Economie de L'Union Européenne (Paris: Economica, 2000).
- Descheemakere, François. Mieux comprendre L'EURO (Paris: édition d'organisation, 1998).
- 3. Faugére, Jean-Pierre; Colette, Voisin. Le système financier et monétaire international crises et mutations, 5e édition (Paris : Nathan, 2000).
- 4. HASSAM, FODIL. Chronique de l'économie algérienne, VINGT ANS DE REFORMES LIBERALES 1986 2004 LES CHEMINS D'UNE CROISSANCE RETROUVEE, (Algérie: l'économiste d' Algérie, 2005)
- Monique, Alleron; Bon, Philippe; Bonnaud Jean- Jacques. Les Enjeux de L'Euro (Paris: Economica, 1998).

2- Rapports

- 1. Arab Bank Review, Volume 3, N°2, (October 2001).
- 2. Banque Centrale Européenne, (Septembre 2002).
- 3. Banque centrale Européenne, bulletin mensuelle, Août, 2004.
- 4. Banque d'Algérie, évolution de la dette extérieur l'Algérie 1994-2004.
- 5. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Avril 2004.
- 6. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport juillet 2005.
- 7. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Avril 2005.
- 8. BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2005).
- 9. BANK OF FINLAND, ANNUAL REPORT (2004).
- 10. Commission Européenne Publications (March), 1999.
- 11. Direction Générale des douanes centre National de 1 informatique et de statistique C.N.I.S.
- 12. Eurostatistics, Data for Short-Term Economic Analysis (October 2004).
- Faugére Jean-Pierre, Economie Européenne. (Paris: Presse de Sciences Po.1999).
- 14. MINISTERE DES FINANCES, RAPPORT DE PRESENTATION DE LA LOI DE FINANCE 2005.
- 15. Ministère des Affaires Etrangères, http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=06/05/03/1528417

- 16. OCDE, Perspectives Economiques, Paris, 2003
- 17. OECD in Figures, 2004, Statistics on the Member Countries...
- 18. O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1998 /1999 N 30 Edition 2000 P.59.
- 19. O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE, 2003/2004.
- 20. O.N.S, EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIAL DE L'ALGERIE PERIODE, 2004/2005.
- 21. Revue de Finance et Développement, Washington, Volume 41, N°2 (Juin 2004).
- 22. UNCTAD, World Investment Report 2004.
- 23. UNCTAD, World Investment Report 2006.
- 24. UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement Direct Etranger en Algérie, 2003

III- مواقع الأنترنيت

- 1. http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm.
- 2. http://www.info-europe.fr.
- 3. http://www.majalisna.com/stylesheets/majalisnastyle
- 4. http://www.al-watan.com/data/20060212/index.asp?content=ecs4#4
- 5. http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm
- 6. http//europe.eu.int
- 7. http://www.neyl.fr/research/euro/euro3.htm
- 8. http://stat.wto.org/CountryProfile/WSDBCountryPFView.aspx?Language=E&Country=DZ
- 9. http://www.alriyadh-np.com/Contents/06-04-2004/Economy/EcoNews.
- 10. http://www.newsofcd.com/page.asp?page=318.
- 11. http://www.majalisna.com/showflat.php?Cat=&Board=ec&Number=351187
- 12. www.bank-of-algeria.dz/ Pub stat.htm
- 13. http://arabic.peopledaily.com.cn/200402/12/ara20040212 75934.html
- 14. http://www.ons.dz/algqc.htm.